



الجمهورية العربية السورية

الجريدة الرسمية

الجزء الثاني

يصدر هذا الجزء في يوم الخميس من كل أسبوع بملء (قوام)

القسم الأول: المراسيم والقرارات
القسم الثاني: المذكرات، القرارات، الإعلانات، الأوامر القضائية
القسم الثالث: المذكرات بمجلس الشعب

المراجعة في كل ما يتعلق بالجريدة الرسمية بمخزائها تكون مع: مديرية المطبعة والجريدة الرسمية

القسم الثاني

دمشق- دوار كفرسوسة - شارع محمد عمر الواقي هاتف ٢٢١٥٨٥٢-٢٢١٥٨٥١

٢٢٢٦٥٢٧: فاكس ٢١٣٠٥١٠ - ٢٢١٥٨٥٣

أجور نشر الإعلانات		بدل الاشتراك لعام ٢٠٢٥	
ليرة سورية		الجزء الأول الجزء الثاني	
الحد الأدنى لأجرة كل إعلان	٢٥٠٠٠	ل.س.	ل.س.
أجرة نشر كل سطر مؤلف من ١٣ كلمة	١٢٠٠	١٥٠٦٠٠٠	٥٥٧٠٠٠
ويعتبر كل من العنوان والتوقيع والتاريخ سطرا كاملا في حال ورودها غير متوازية أفقيا		قيمة العدد	٢٨٩٦٥
يعتبر جزء السطر سطرا كاملا		أجور بريد	٩٣٦٠٠
إذا تجاوزت مساحة الإعلان سواء كان أسطرا أو رواسم أو كليشات ٨٠% من الصفحة يعتبر صفحة كاملة وتحدد أجورها بـ ٤٠٠٠٠ ل.س.		قيمة النسخة (PDF)	١٥٠٦٠٠٠
يضاف إلى هذه الأجر ٧٥٠ ليرة سورية أجور البريد المضمون لكل إعلان يرسل إلى صاحبه في البريد		الفهرس العام للجزء الأول	٢٥٠٠٠
		قيمة اشتراك أي سنة سابقة	
		الجزء الأول الجزء الثاني	
		ل.س.	ل.س.
		١٢٣٥٠٠٠	٤٥٧٠٠٠
		قيمة النسخة (PDF)	١٢٣٥٠٠٠
		قيمة العدد	٢٨٩٦٥
		أجور بريد	٩٣٦٠٠

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
<u>الإعلانات الرسمية</u>			
<u>وزارة الاقتصاد والصناعة</u>			
يصدر النظام الأساسي لشركة سيارتي أولا لتجارة السيارات لمالكها حسان عبد الرحمن الغفير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٤	٢١٤٤	١٠٤٥
يصدر النظام الأساسي لشركة محمد يوسف الحمصي لخدمات الانترنت لمالكها محمد يوسف الحمصي ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	"	٢١٤٥	١٠٤٦
يصدر النظام الأساسي لشركة عبد الهادي عجاج / أبو الخير للتجارة لمالكها عبد الهادي عجاج بن صفوح ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢١	٢١٤٦	١٠٤٧
يصدر النظام الأساسي لشركة تكاتف للمقاولات لمالكها محمد حسن دعيجل ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٩	٢١٤٧	١٠٤٨
يصدر النظام الأساسي لشركة بلاتينيا للتجارة لمالكها أحمد طلال العوير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٤٨	١٠٤٩
يصدر النظام الأساسي لشركة العلانت لخدمات الانترنت المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٢	٢١٤٩	١٠٥٠
يصدر النظام الأساسي لشركة /محمود أحمد عقرب للصناعة / لمالكها محمود أحمد عقرب ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٥٠	١٠٥١
يصدر النظام الأساسي لشركة جوي فود ديليو الغذائية لمالكها أحمد علي القاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١٤	٢١٥١	١٠٥٢
يصدر النظام الأساسي لشركة المدخل العالي للوساطة التجارية لمالكها محمد ياسر خياط ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/١٦	٢١٥٢	١٠٥٣
يصدر النظام الأساسي لشركة صاصيلا للنقل لمالكها نوي صاصيلا بن محمد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٥٣	١٠٥٤
يصدر النظام الأساسي لشركة استرو ام ام بي برينت للطباعة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢١	٢١٥٤	١٠٥٥
يصدر النظام الأساسي لشركة ليفانت اس اتش موتورز المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٢	٢١٥٥	١٠٥٦
يصدر النظام الأساسي لشركة ليفانت أوتو تردينغ لمالكها فهد أحمد تركاوي ذات الشخص الواحد/ المحدودة المسؤولية	"	٢١٥٦	١٠٥٧
يصدر النظام الأساسي لشركة عمر الأحمر بن عدنان للتجارة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٤	٢١٥٧	١٠٥٨
يصدر النظام الأساسي لشركة الامتيازات للاستشارات لمالكها عبد الحميد العثمان بن وحيد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١٧	٢١٥٨	١٠٥٩
يصدر النظام الأساسي لشركة محاييري التجارية لمالكها بلال محاييري بن نزار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١٤	٢١٥٩	١٠٦٠
يصدر النظام الأساسي لشركة تريباكي حبوب الزراعية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/١٦	٢١٦٠	١٠٦١

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
يصدق النظام الأساسي لشركة برستيل للأطراف الاصطناعية والمساند التقويمية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢١٦١	١٠٦٢
يصدق النظام الأساسي لشركة لومينيكس للشبكات التقنية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٥	٢١٦٢	١٠٦٣
يصدق النظام الأساسي لشركة فيرا للتجهيزات الطبية والمخبرية المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٦٣	١٠٦٤
يصدق النظام الأساسي لشركة نورث ليك للخدمات اللوجستية وتنظيم المؤتمرات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٩	٢١٦٤	١٠٦٥
يصدق النظام الأساسي لشركة كزبري لتجارة التبغ والدخان لمالكها محمد أنس كزبري بن شفيق ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	"	٢١٦٥	١٠٦٦
يصدق النظام الأساسي لشركة حمود وعوض للتجارة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٣	٢١٦٦	١٠٦٧
يصدق النظام الأساسي لشركة حياة الطفل للعناية بالأسرة لمالكها حسان المنجد بن ياسين ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٥	٢١٦٧	١٠٦٨
يصدق النظام الأساسي لشركة حسين علي الشمري ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢١٦٨	١٠٦٩
وزارة العدل			
قرار صادر عن محكمة البداية التجارية الثانية بدمشق	-	٢١٨٥	١٠٧٠
وزارة الاقتصاد والصناعة			
مديرية التجارة الخارجية			
شهادة تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٣٠/ت لشركة أوراكسيس م.م.ح	٢٠٢٥/٧/٣	٢١٧٢	١٠٧٣
إيصال بالتعديلات المصرح بها على الفروع رقم ٢٠٢٥/٦ لشركة شنايدر الكترليك شرق المتوسط ش.م.ل/ اللبنانية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٨٦	"
إيصال بالتعديلات المصرح بها على الفروع رقم ٢٠٢٥/١٣ لشركة SIPC / (SYRIA) LIMITED البرمودية	"	٢١٨٧	"
شهادة تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٢٧/ت رمال البيضة للمقاولات	٢٠٢٥/٧/٢٤	٢١٨٨	١٠٧٤
شهادة تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٢٧/ت التراث انترناشيونال المحدودة	"	٢١٨٩	"
شهادة تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٢٨/ت بن سمار للتجارة والمقاولات	٢٠٢٥/٧/٢٨	٢١٩٠	١٠٧٥

الخلاصة	النصوص		الصفحة
	تاريخها	رقمها	
شهادة تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٢٩/ت لشركة ابكة البناء للتجارة	٢٠٢٥/٧/٢٨	٢٢٢٢	١٠٧٥
وزارة الاقتصاد والصناعة- الإدارة العامة للتجارة			
الداخلية وحماية المستهلك			
التصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية المساهمة المغفلة القابضة	٢٠٢٥/٧/٢٠	٢١٧٣	١٠٧٦
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ساب بيور المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٨	٢١٧٤	"
تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي لشركة رنكوتراك للآليات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٣٠	٢١٧٥	١٠٧٧
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة القافلة فاست لتجارة مواد البناء والسيارات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٦/٢٢	٢١٧٦	١٠٧٨
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة حبق للخدمات وإدارة المرافق المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٠	٢١٧٧	١٠٧٩
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة اكانسل لوجستك للنقل البري والبحري المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢١	٢١٧٨	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ديجي شي المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٩	٢١٧٩	١٠٨٠
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة بتيستوتا المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٢	٢١٨٠	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة المنار للطاقت النظيفة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢١	٢١٨١	١٠٨١
تعديل الفقرة ١٥/ من المادة ٨/ من النظام الأساسي لشركة رحي للمقاولات لمالكها محمد جاسم الموسى ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٠	٢١٨٢	١٠٨٢
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة تربل ايه المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢١٨٣	"
تصحيح الخطأ المادي الوارد بالمادتين رقم ٧/ + ١٤/ المتعلقتين برأسمال الشركة والإدارة من النظام الأساسي لشركة سمارت انيرجي للطاقة البديلة المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٠	٢١٨٤	١٠٨٣
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة فرعون المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢٣	٢١٩٤	١٠٨٤
تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي لشركة اكزيرف غولد لتجارة الذهب لمالكها محمد حسام المشاركة بن محمد عدنان ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية	"	٢١٩٥	"
التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة كوادر الأعمال للمقالات المحدودة المسؤولية	٢٠٢٥/٧/٢	٢١٩٦	١٠٨٥

الصفحة	النصوص		الخلاصة
	رقمها	تاريخها	
١٠٨٦	٢١٩٧	٢٠٢٥/٦/٢٣	تعديل المادتين ٥ و ٧ من النظام الأساسي لشركة البحار السبعة للخدمات اللوجستية المحدودة المسؤولية
"	٢١٩٨	٢٠٢٥/٧/١٣	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة نفيسة اخوان المحدودة المسؤولية
١٠٨٧	٢١٩٩	٢٠٢٥/٧/٢٠	تعديل الفقرة ١/ من المادة ٧/ من النظام الأساسي لشركة الداغر للنقل و الشحن و التفريغ المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠٠	"	يصحح الخطأ المادي الوارد في المادة ٥/ من النظام الأساسي لشركة العساف و الحمال و بهادر للطاقة المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠١	٢٠٢٥/٧/١٤	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة كان للكيماويات المحدودة المسؤولية
١٠٨٨	٢٢٠٢	٢٠٢٥/٧/١٠	تعديل المادة ٣/ من النظام الأساسي لشركة أبو الحور و عوض للمواد الغذائية المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠٣	٢٠٢٥/٧/٢٠	التصديق على كتاب مالك رأسمال شركة دغيم للاستثمارات السياحية لمالكها باسم دغيم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية
١٠٨٩	٢٢٠٤	٢٠٢٥/٧/١٥	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة أيوب اغا للخدمات المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠٥	٢٠٢٥/٧/١٦	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة أنقى لخدمات التنظيف المحدودة المسؤولية
١٠٩٠	٢٢٠٦	٢٠٢٥/٦/١٠	تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي لشركة الموثوق للتجارة المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠٧	٢٠٢٥/٧/٢٠	تعديل المادة ٥/ والمادة ٧/ والمادة ١٤/ من النظام الأساسي لشركة الموثوق للتجارة المحدودة المسؤولية
١٠٩١	٢٢٠٨	٢٠٢٥/٧/١٧	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة خلوف التجارية المحدودة المسؤولية
"	٢٢٠٩	٢٠٢٥/٧/٢٠	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الأحبار والكيميائيات الطباعية المحدودة المسؤولية
١٠٩٢	٢٢١٠	٢٠٢٥/٦/٣٠	تعديل المادة ٨/ من النظام الأساسي لشركة سويب للتجارة لمالكها محمد عماد مأمون نضر ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية
"	٢٢١١	٢٠٢٥/٧/١٠	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الكتروميشين للتصميم الهندسي والبرمجيات المحدودة المسؤولية
١٠٩٣	٢٢١٢	٢٠٢٥/٧/٢٤	التصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة شرقية للمقاولات العامة المساهمة المغفلة الخاصة ،
١٠٩٤	٢٢١٣	٢٠٢٥/٧/١٦	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة جورج طنبة وعمار الحاج إبراهيم الدولية للنقل المحدودة المسؤولية
"	٢٢١٤	٢٠٢٥/٧/٢٢	يصحح الخطأ المادي الوارد في المادة ١/ من قرارنا رقم ٣٦٩٤/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢١ المتضمن التصديق على النظام الأساسي لشركة عطاء البدر للاستثمارات المحدودة المسؤولية
"	٢٢١٥	٢٠٢٥/٧/١٣	تعديل المواد (الفقرة ٢/ من المادة ١/ - المادة ٢/) من النظام الأساسي لشركة فلاي ترانس باس للطيران المحدودة المسؤولية

الصفحة	النصوص		الخلاصة
	رقمها	تاريخها	
١٠٩٥	٢٢١٦	٢٠٢٥/٧/١٧	تصحيح الخطأ المادي السوارد بالقرار رقم / ٣٣٤٥ / تاريخ ٢٠٢٥/٧/٨ لشركة سكاى مارك للمقاولات المحدودة المسؤولية
"	٢٢١٧	٢٠٢٥/٧/٣	التصديق على كتاب مالك رأس مال شركة ألوها لملكها بشور سعادة بن أنيس ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية
"	٢٢١٨	٢٠٢٥/٦/٢٩	يصحح الخطأ المادي السوارد في قرارنا رقم / ٣٠١٠ / تاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٥ المتضمن التصديق على النظام الأساسي لشركة
١٠٩٦	٢٢١٩	٢٠٢٥/٦/٣٠	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة دلو منحه لتجارة التبغ والمعمل المحدودة المسؤولية
"	٢٢٢٣	٢٠٢٥/٧/٢٤	التصديق على محضر اجتماع شركة سوسيرى للصناعة والتجارة المحدودة المسؤولية ،
١٠٩٧	٢٢٢٤	٢٠٢٥/٧/١٥	التصديق على محضر اجتماع شركة المشروعات الغذائية المحدودة المسؤولية
"	٢٢٢٥	٢٠٢٥/٧/١٤	التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الريحاوي غولد المحدودة المسؤولية
وزارة الطاقة			
١٠٩٨	٢١٩٣	٢٠٢٥/٧/١٧	رخصة توليد كهرباء مستقل باستخدام مصادر الطاقات المتجددة مرتبط بشبكة التوزيع- إلغاء الرخصة الممنوحة للسيد يوسف اسبر سكاف رقم ٥٨٩/ش تاريخ ٢٠٢٤/١١/١٠
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل			
"	٢١٩١	٢٠٢٥/٧/١٠	تشهر في محافظة الرقة جمعية باسم /الركن الشديد/
الإعلانات			
١٠٩٩	اعلانات	مختلفة	مديرية السجل العقاري بدمشق وريف دمشق - طلب سندات تملك بدلا عن سندات مفقودة (٢١٦٩-٢١٧٠-٢١٧١)
"	إعلانان	٢٠٢٥/٨/١٨	مديرية السجل العقاري بدرعا - طلب سندي تملك بدلا عن سنديين مفقودين (٢٢٢٠-٢٢٢١)
"	إعلانان	مختلفان	مديرية السجل العقاري باللاذقية - طلب سندي تملك بدلا عن سنديين مفقودين (٢١٩٢-٢٢٢٦)

الاعلانات الرسمية
وزارة الاقتصاد والصناعة

قرار رقم / ٣٨١٤ /
وزير الاقتصاد والصناعة
بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة سيارتي أولا لتجارة السيارات لمالكها حسان عبد الرحمن الغفير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية MY AUTO FIRST O.P.L.L. وبياناتها على النحو التالي:
غايته: ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الزيت الخام ووقود الديزل والغازولين وزيت الوقود وزيت التدفئة والكيروسين والوقود المسالة وغاز البوتان والبروبان ودهون التشحيم والمنتجات النفطية والمركبات الخفيفة والثقيلة الجديدة والمركبات الخفيفة والثقيلة المستعملة وقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها وزينة وإكسسوارات المركبات وإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) / ٤٦١٠٥٢/ البيع بالجملة للزيت الخام / ٤٦١٠٥٣/ البيع بالجملة لوقود الديزل والغازولين وزيت الوقود وزيت التدفئة والكيروسين / ٤٦١٠٥٤/ البيع بالجملة لأنواع الوقود الغازية المسالة وغاز البوتان والبروبان (عدا الغاز المنزلي) / ٤٦١٠٥٥/ البيع بالجملة لزيوت ودهون التشحيم والمنتجات النفطية المكررة وتوابعها والدراجات النارية والكهربائية) / ٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة / ٤٥١٠١٢/ المركبات الخفيفة المستعملة / ٤٥٣٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة - قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها / ٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها- زينة وإكسسوارات المركبات / ٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة وإكسسوارات المركبات - إطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها / ٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة / ٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة / ٤٥٢٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والالكتروني للمركبات / ٤٧٣٠٣٠/ أنشطة محطات شحن المركبات الكهربائية ، وتمثيل الوكالات وفروع الشركات العربية والأجنبية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها غاية الشركة . رأسمال الشركة : حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية وهو عبارة عن حصة نقدية واحدة .

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال وبشهر ذلك لدى أمانة السجل التجاري .

مدتها : / غير محدودة المدة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على النظام الأساسي للشركة .

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٤ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة سيارتي أولاً لتجارة السيارات لمالكها حسان عبد الرحمن الغفير
ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

MY AUTO FIRST O.P.L.L.C

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة سيارتي الأولى لمالكها حسان عبد الرحمن الغفير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	تولد	الموطن المختار
حسان الغفير بن عبد الرحمن	سوري	١٩٧١/١٠/١٨	دمشق - جادة البزم- عقار رقم ٣/ موبایل /٠٩٣٢٣٤٩٨٨٨/

المادة ٢: غرض الشركة غرض الشركة :/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الزيت الخام ووقود الديزل والغازولين وزيت الوقود وزيت التدفئة والكبروسين والوقود المسالة وغاز البوتان والبروبان ودهون التشحيم والمنتجات النفطية والمركبات الخفيفة والثقيلة الجديدة والمركبات الخفيفة والثقيلة المستعملة وقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها وزينة وإكسسوارات المركبات وإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) /٤٦٦١٠٢/ البيع بالجملة للزيت الخام /٤٦٦١٠٣/ البيع بالجملة لوقود الديزل والغازولين وزيت الوقود وزيت التدفئة والكبروسين /٤٦٦١٠٤/ البيع بالجملة لأنواع الوقود الغازية المسالة وغاز البوتان والبروبان (عدا الغاز المنزلي) /٤٦٦١٠٥/ البيع بالجملة لزيت ودهون التشحيم والمنتجات النفطية المكررة وتوابعها والدراجات النارية والكهربائية (/٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة - قطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة والمستعملة للمركبات وتوابعها - زينة وإكسسوارات المركبات /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة وإكسسوارات المركبات - إطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة /٤٥٢٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والالكتروني للمركبات /٤٧٣٠٣٠/ أنشطة محطات شحن المركبات الكهربائية ، وتمثيل الوكالات وفروع الشركات العربية والأجنبية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة . ولها في سبيل تحقيق غايتها الحصول على الحقوق وبراءات الاختراع وحماية الملكية بكافة أنواعها ولها تملك واستئجار العقارات اللازمة وشراء المعدات والآلات والمكينات والتجهيزات والدخول في شركات الأموال.

المادة ٣: اسم الشركة: شركة سيارتي أولاً لتجارة السيارات لمالكها حسان عبد الرحمن الغفير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية MY AUTO FIRST O.P.L.L.C

المادة ٤: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ، ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥ : مدة الشركة: مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي للشركة.

المادة ٦ : شهر الشركة: يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط /خمسون مليون/ ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة.
٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وأنه تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي ، وبأن الحصة العينية سيتم نقل ملكيتها إلى اسم الشركة خلال سنتين يوماً من تاريخ صدور قرار التصديق ، وعلى أن يتقدم صاحب العلاقة بتصريح يتضمن تعهدهم بنقل ملكية الحصة العينية خلال المهلة المحددة، ويجري تقدير قيمتها وفق أحكام قانون الشركات.
٣. مالك رأس المال مسؤول مع الجهة المحاسبية التي قيمت الحصة العينية عن صحة هذه القيمة تجاه الوزارة والغير.
٤. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة ٨ : الإدارة :

- ١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك ، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

الاسم (المدير)	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	الموطن المختار
حسان عبد الرحمن الغفير	سوري	١٩٧١/١٠/١٨	دمشق - جادة البزم- عقار رقم ٣/ موبایل /٠٩٣٢٣٤٩٨٨٨/

- ٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٧/٢ والمادة ٧٠/٢ من قانون الشركات
- المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١. لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها.
٢. يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .
٣. ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
٤. لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة ١٠ : مدقق الحسابات :

- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات .

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها :

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

- لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأى المدقق :

- على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل مايتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويبتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

- المادة ١٥ : الاهتلاكات : يقطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية .

المادة ١٦ : الأرباح الصافية

- ١- تقطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع ليصل إلى تلك النسب.
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها.

المادة ١٧ : انحلال الشركة :

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .

المادة ١٨ : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها .
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية .
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .
- ٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة : ٢٠ :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية .
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

تم التوقيع بحضور

مدير مديرية الشركات

(٢١٤٤)

قرار رقم /٣٨٤٨/
وزير الاقتصاد والصناعة
بقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة محمد يوسف الحمصي لخدمات الانترنت لمالكها محمد يوسف الحمصي ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق ما يلي :

غايته : /٦١٩٠١١/ تقديم خدمة الانترنت في مرافق مفتوحة للعموم ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

رأسمال الشركة : /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها : غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع لتصديق الوزارة

المادة ٢- لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٤ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة محمد يوسف الحمصي لخدمات الانترنت لملكها محمد يوسف الحمصي ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١ : التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام والتي تنشأ في ما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
محمد يوسف الحمصي	سوري	١٩٩٥/١/١	عقربا- جانب الجامع الكبير

المادة ٢ : غرض الشركة

١/٦١٩٠١١/ تقديم خدمة الانترنت في مرافق مفتوحة للعموم ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

المادة ٣ : اسم الشركة: شركة محمد يوسف الحمصي لخدمات الانترنت لملكها محمد يوسف الحمصي ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤ : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ببيلا شارع الشرائي عمار رقم / ٤١ / ويحق لها إنشاء فروع في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥ : مدة الشركة:

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على نظامها الأساسي

المادة ٦ : شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧ : رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ / ل.س فقط /خمسون مليون/ ليرة سورية وهو عبارة حصة نقدية واحدة

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي ، وبأن الحصة العينية سيتم نفق ملكيتها إلى اسم الشركة خلال ستين يوم من تاريخ صدور قرار التصديق ، وعلى أن يتقدم صاحب العلاقة بتصريح يتضمن تعهدهم بنقل ملكة الحصة العينية خلال المهلة المحددة ، ويجري تقدير قيمتها وفقا أحكام قانون الشركات

٣. مالك رأس المال مسئول مع الجهة المحاسبية التي قيمت الحصة العينية عن صحة هذه القيمة تجاه الوزارة والغير .
٤. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة ٨ : الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مدير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام وبياناته كالتالي:

الاسم	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر	العنوان و الموطن المختار للتبليغات
محمد يوسف الحمصي	سوري	٠٣٣٢٠٠١٠٤٩٥	عقربا- جانب الجامع الكبير

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- حق التوقيع عن الشركة: يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها المدير العام وفق الآتي: في الأمور الإدارية والإجرائية والتنفيذية والأمور المالية والمحاسبية و تحريك الحسابات وفتح الحسابات وإغلاقها والسحب والإيداع وغيرها من الأمور سواء ذكرت أم لم تذكر

٤- لا يسمح للمدير التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفاتهم
المادة ٩: مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها.

٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة ١٠ :مدققو الحسابات:

١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة الوثائق .

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال .

المادة ١٤ : رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل مايتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
 ٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
 ٣. شهر إفلاس الشركة.
 ٤. حل الشركة بحكم قضائي.
 ٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
 ٦. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفير أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة
- ## المادة ١٨ : تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون.
 - ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .
- ## المادة ١٩ : أحكام عامة:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .
- ٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة ٢٠ :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

(٢١٤٥)

قرار رقم /٣٧٠٧/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة عبد الهادي عجاج / أبو الخير للتجارة لمالكها عبد الهادي عجاج بن صفوح ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق مايلي :

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية - أجهزة ومعدات الطاقة البديلة وتشمل (بطاريات - انفيرترات - شواحن معدات و تجهيزات الطاقة ... الخ) - /٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية /٤٧٧٣٤/ البيع بالتجزئة لأجهزة ومعدات الطاقة المتجددة (ألواح و أنابيب شمسية - بطاريات - انفيرترات الخ) - /٤٦٦٩٦٠/ البيع بالجملة لأجهزة ومعدات الطاقة البديلة وتشمل (بطاريات - انفيرترات الخ) - /٤٣٢٢٢٠/ تركيب شبكات الطاقة الشمسية وصيانتها وإصلاحها - ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة. رأسمال الشركة : /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة. مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر و خارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع التصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري / وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢١ /٧/ ٢٠٢٥

النظام الأساسي لشركة عبد الهادي عجاج / أبو الخير للتجارة لمالكها عبد الهادي عجاج بن صفوح ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة الأولى: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة عبد الهادي عجاج / أبو الخير للتجارة لمالكها عبد الهادي عجاج بن صفوح ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكة حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة و الموطن المختار
عبد الهادي عجاج	سورية	٠١٠٤٠١٨٦٥٥٦	دمشق مقابل البريد المركزي بناء الاعسر طابق ثان - مكتب السواح للمحاماة

المادة الثانية: غرض الشركة

غرض الشركة هو: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية - أجهزة ومعدات الطاقة البديلة وتشمل (بطاريات - انفيرترات - شواحن معدات و تجهيزات الطاقة .. الخ)

٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية و الكهربائية المنزلية /٤٧٥٩٢١/ البيع بالتجزئة للأجهزة الالكترونية و الكهربائية المنزلية - /٤٧٧٣٤/ البيع بالتجزئة لأجهزة و معدات الطاقة المتجددة (ألواح و أنابيب شمسية - بطاريات - انفيرترات الخ) - /٤٦٦٩٦٠/ البيع بالجملة لأجهزة و معدات الطاقة البديلة و تشمل (بطاريات - انفيرترات الخ) - /٤٣٢٢٢٠/ تركيب شبكات الطاقة الشمسية و صيانتها و إصلاحها - ودخول المناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك و تمثيل الشركات و الوكالات العربية و المحلية و الأجنبية فيما يخص غاية الشركة و الدخول في المناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك فيما يخص غاية الشركة ولها في سبيل تحقيق غايتها : الحصول على الحقوق و براءات الاختراع و حماية الملكية بكافة أنواعها و لها تملك و استئجار العقارات اللازمة و شراء المعدات و الآلات و الماكينات و التجهيزات و الدخول في شركات الأموال .

المادة الثالثة: اسم الشركة:

شركة عبد الهادي عجاج / أبو الخير للتجارة لمالكها عبد الهادي عجاج / ذات الشخص الواحد / المحدودة المسؤولية

المادة الرابعة : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر و خارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة الخامسة : مدة الشركة:

مدة الشركة / غير محدودة / تبدأ من تاريخ تأسيسها

المادة السادسة : شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة السابعة: رأسمال الشركة:

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ليرة سورية فقط /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س وهي عبارة عن حصة واحدة تدفع دفعة واحدة في المصرف.

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة ، وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

٢. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة الثامنة: الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة و الموطن المختار
عبد الهادي عجاج	سورية	٠١٠٤٠١٨٦٥٥٦	دمشق مقابل البريد المركزي بناء الاعسر طابق ثان - مكتب السواح للمحاماة

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات .

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير ، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه .

٤- يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية و الحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيع ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين و التحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم ، ويحق للمدير عند اتحاد صفته بمالك رأس المال القيام بإبرام عقود الرهن و التأمين العقاري لدى كافة المصارف العامة و الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية و التوقيع على كافة الوثائق المتعلقة بذلك و توقيع وثائق زيادة مبلغ أي مبلغ قرض أو تأمين.

المادة التاسعة : واجبات الإدارة :

١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير ولا القيام ببيع أي من الأصول العائدة للشركة إلا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة.

٢- لمدير الشركات كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة ، و تعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير ، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة العاشرة : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها .

٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة الحادية عشر: مدققو الحسابات:

١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة الثانية عشر : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي ومدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات

المادة الثالثة عشر : حسابات الشركة وماليتها:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق .

المادة الرابعة عشر: حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال .

المادة الخامسة عشر: رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة السادسة عشر: الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية

المادة السابعة عشر: الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة الثامنة عشر: انحلال الشركة:

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات .
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة .

المادة التاسعة عشر: تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة العشرين : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
 ٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
 ٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها.
 ٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
 ٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.
 ٦. يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.
- ## المادة : الحادية والعشرون :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق

مدير مديرية الشركات

ر.د الشركات

(٢١٤٦)

قرار رقم / ٣٣٨٧ /
وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة تكاتف للمقاولات لمالكها محمد حسن دعيجل ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وبياناتها على النحو التالي:

غايته: /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها /٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض /٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة /٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمعدات المرتبطة بالمنشأة بما فيها (منتجات الديكور - الأسقف الصناعية والمواد العازلة ومواد البناء والسكراب والإسمنت والجبسين وبأنواعه والمواد الإنشائية المعدنية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان والأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات وأكياس النايلون للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية والإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية) /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية غير المعدنية /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالجملة والتجزئة للرخام والحجر ومستلزمات البناء والخردة /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء /٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات /٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها /٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم /٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية ، والدخول في المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية

رأس المال الشركة : حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية وهو عبارة عن حصة نقدية واحدة .

مركزها : محافظة / ريف دمشق / ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال ويشهر ذلك لدى أمانة السجل التجاري .

مدتها : /غير محدودة المدة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على النظام الأساسي للشركة .

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في ريف دمشق خلال مدة سنتين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٩ م

النظام الأساسي لشركة تكاتف للمقاولات لمالكها محمد حسن دعيجل
ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة تكاتف للمقاولات لمالكها محمد حسن دعيجل ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	التولد ورقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو السجل التجاري	الجنسية	الموطن المختار
محمد حسن دعيجل	تولد الرمادي ١٩٦٦/٣/٤ ٠٩٠٨٠١٤٠٦٠٢	سوري	ريف دمشق – ضاحية يوسف العظمة- الجزيرة الأولى – بناء ١٧- الشقة ٣ ٠٩٩٦٦٧٧٦٤٨

المادة ٢: غرض الشركة : /٤١٠٠١٠/ تشييد المباني السكنية بأنواعها/٤١٠٠٢٠/ تشييد المباني غير السكنية بأنواعها /٤١٠٠٤١/ إعادة تأهيل أو ترميم المباني غير التاريخية /٤١٠٠٤٢/ إعادة تأهيل أو ترميم المواقع والمباني التاريخية /٤٣١١٠٠/ هدم المباني وغيرها من الهياكل ورفع الأنقاض/٤٣٣٠/ إكمال المباني وتشطيبها /٤٢١٠١٠/ إنشاء وإصلاح الطرق السريعة والشوارع والطرق وغيرها من طرق السيارات والمشاة /٤٢١٠٢٠/ أعمال تعبيد ورصف الشوارع والطرق السريعة والجسور والأنفاق /٤٢١٠٣٠/ تشييد وإصلاح الجسور بما في ذلك جسور الطرق السريعة المعلقة/٤٢٢٠١٤/ تمديد خطوط المياه بين المدن وداخلها وإنشاء شبكات جديدة وصيانتها /٤٢٢٠١٥/ إنشاء وإصلاح المحطات والخطوط الرئيسية لتوزيع المياه /٤٢٢٠١٦/ تمديد الكابلات باختلاف أنواعها للكهرباء والاتصالات /٤٣٢١١١/ تمديد الأسلاك الكهربائية /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد و التصدير للتجهيزات والمعدات المرتبطة بالمنشأة بما فيها (منتجات الديكور – الأسقف الصناعية والمواد العازلة ومواد البناء والسكراب والإسمنت والجبسين وبأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان والأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات وأكياس النايلون للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية والإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية) /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية/٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين

بأنواعه /٤٦٦٣٣٢/ بيع مواد البناء بالجملة (الرمال والحصى) /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٤/ البيع بالجملة للأدوات الصحية وتمديداتها وبيع التركيبات الصحية /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية /٤٧٥٢٧٢/ البيع بالجملة والتجزئة للرخام والحجر ومستلزمات البناء والخردة /٤٧٥٢٧١/ البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء/٤٧٥٢٧٧/ البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية /٤٧٥٢٧٨/ البيع بالتجزئة للمواد العازلة /٤٧٥٢٣٠/ البيع بالتجزئة للأصباغ والطلاء والورنيش والمواد اللاصقة والدهانات/٤٧٥٢٤٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الصحية وتمديداتها /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها/٤٧٥٢٧٤/ البيع بالتجزئة للحديد المبروم/٤٧٥٢٧٥/ البيع بالتجزئة للأنابيب المعدنية والحديدية ، والدخول في المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشتراك فيما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية

ولها في سبيل تحقيق غايتها الحصول على الحقوق وبراءات الاختراع وحماية الملكية بكافة أنواعها ولها تملك واستئجار العقارات اللازمة وشراء المعدات والآلات والماكينات والتجهيزات والدخول في شركات الأموال.

المادة ٣: اسم الشركة: شركة تكاتف للمقاولات لمالكها محمد بن حسن دعيجل ذات الشخص الواحد / المحدودة المسؤولية

المادة ٤: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة / ريف دمشق / ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥: مدة الشركة: مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي.

المادة ٦: شهر الشركة: يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط /خمسون مليون/ ليرة سورية ويتكون من حصة أو حصص نقدية تدفع دفعة واحدة في المصرف.

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة ، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي .

٣. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة

المادة ٨ : الإدارة :

- ١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك ، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :
- ٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته

اسم المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	الموطن المختار للتبليغ
محمد بن حسن دعبل	السورية	تولد الرمادي ١٩٦٦/٣/٤ ٠٩٠٨٠١٤٠٦٠٢	ريف دمشق - ضاحية يوسف العظمة- الجزيرة الأولى - بناء ١٧- الشقة ٣

وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات .

- ٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له بالتصرف بأمواله إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير ، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه .

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١. لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال .
٢. يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .
٣. ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
٤. لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة ١٠ : مدققو الحسابات :

- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات .

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها :

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الإهلاكات: يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية .

المادة ١٦ : الأرباح الصافية

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي:

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع ليصل إلى تلك النسبة.
- ٢- يزول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجه التي يقرها.

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تزول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات .

المادة ١٨ : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها ودونها إلى مالك رأس المال .

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية .

٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة : ٢٠ :

١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.

٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

مدير مديرية الشركات

(۲۱۴۷)

قرار رقم /٣٧٩٦/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار مايلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة بلاتينيا للتجارة لمالكها أحمد طلال العوير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية Platinia trading o.p.l.l.c وفق مايلي:

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للآلات الصناعية لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية- آلات ومعدات المصانع- لماكينات التحكم في الحواسيب لأغراض الصناعة- لمعدات أخذ المقاييس- خطوط الإنتاج) (الأجهزة والأدوات الكهربائية بكافة أنواعها- أجهزة انارة ثريات) (مواد البناء للإسمنت والجصين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون، للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية) /٤٦٥٩٩٢/ البيع بالجملة للآلات الصناعية /٤٦٥٩٩٥/ البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية، /٤٧٧٣٦٤/ البيع بالتجزئة لآلات ومعدات المصانع /٤٦٥٩٧٢/ البيع بالجملة لماكينات التحكم في الحواسيب لأغراض الصناعة، /٤٦٥٩٧٣/ البيع بالجملة لمعدات أخذ المقاييس، /٤٦٥٩٦٩/ البيع بالجملة للآلات والمعدات الميكانيكية الأخرى (خطوط الإنتاج) /٣٣٢٠١١/ تركيب الآلات والتجهيزات والمعدات الصناعية في المنشآت الصناعية، /٣٣٢٠١٢/ تركيب معدات ضبط العمليات الصناعية /٣٣٢٠١٣/ فك وتركيب الآلات والمعدات الضخمة، /٣٣٢٠١٤/ أنشطة ميكانيك الآلات الصناعية /٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية /٤٦٤٩٢٥/ البيع بالجملة لمعدات وأدوات الانارة ولوازم التمديدات الكهربائية /٤٦٤٩٢٩/ البيع بالجملة للأجهزة المنزلية والالكترونية الأخرى /٤٧٥٩٢٤/ البيع

بالتجزئة لمعدات وأدوات الانارة ولوازم التمديدات الكهربائية/٤٦٦٣٣١/البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه/٤٦٦٣٣/البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية/٤٦٥٩٩٣/البيع بالجملة لألات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية/٤٦٦٣٣٢/البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان/٤٦٦٣٥/الأصباغ والورنيش والمواد العازلة/٤٦٦٣٧/البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية الاكسسوارات المعدنية/٤٦٦٣٨/البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية/٤٦٦٣١/البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء/٤٦٦٣٢/البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية/٤٧٥٢٧١/البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء/٤٧٥٢٧٢/البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان/٤٧٥٢٧٣/البيع بالتجزئة لخشب البناء/٤٧٥٢٧٤/البيع بالتجزئة للحديد المبروم/٤٧٥٢٧٥/البيع بالتجزئة للألنابيب المعدنية والحديدية/٤٧٥٢٧٦/البيع بالتجزئة لبروفيل الألمنيوم/٤٧٥٢٧٧/البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية/٤٧٥٢٧٨/البيع بالتجزئة للمواد العازلة، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

رأسمال الشركة: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها : غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات و الجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ و ذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٣/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة بلاتينيا للتجارة لمالكها أحمد طلال العوير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

Platinia trading o.p.l.l.c

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة بلاتينيا للتجارة لمالكها أحمد طلال العوير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية Platinia trading o.p.l. l.c والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام والقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	الموطن المختار
أحمد طلال العوير	عربي-سوري	٠١٠٩١١٩٤/٠٥٠١٠٠٢٩٣٥٦	دمشق-شارع العابد-بناء شرف ط ٢-مكتب المحامي حسام حيدر ٠٩٣٢١٨٢١٦١-٠٩٣٢٤٠١٢٢٧

المادة ٢: غرض الشركة

٢/٤٦١٠٥٢/أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة للآلات الصناعية لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية.

آلات ومعدات المصانع- لماكينات التحكم في الحواسيب لأغراض الصناعة- لمعدات أخذ المقاييس- خطوط الإنتاج (الأجهزة والأدوات الكهربائية بكافة أنواعها- أجهزة انارة ثريات)(مواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه والمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية وآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية والبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان وللأصباغ والورنيش والمواد العازلة لورق الحائط وأغطية الأرضيات(المشع) وأكياس النايلون، للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية لإكسسوارات المعدنية والحديد المبروم وحديد البناء والمواد الإنشائية المعدنية)/٤٦٥٩٩٢/البيع بالجملة للآلات الصناعية/٤٦٥٩٩٥/البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية،/٤٧٧٣٦٤/البيع بالتجزئة لآلات ومعدات المصانع/٤٦٥٩٧٢/البيع بالجملة لماكينات التحكم في الحواسيب لأغراض الصناعة،/٤٦٥٩٧٣/البيع بالجملة لمعدات أخذ المقاييس،/٤٦٥٩٦٩/البيع بالجملة للآلات والمعدات الميكانيكية الأخرى(خطوط الإنتاج)/٣٣٢٠١١/تركيب الآلات والتجهيزات والمعدات الصناعية في المنشآت الصناعية،/٣٣٢٠١٢/تركيب معدات ضبط العمليات الصناعية/٣٣٢٠١٣/فك وتركيب الآلات والمعدات الضخمة،/٣٣٢٠١٤/أنشطة ميكانيك الآلات الصناعية/٤٦٤٩٢١/البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية/٤٦٤٩٢٥/البيع بالجملة لمعدات وأدوات الانارة ولوازم التمديدات الكهربائية/٤٦٤٩٢٩/البيع بالجملة للأجهزة المنزلية والالكترونية الأخرى/٤٧٥٩٢٤/البيع بالتجزئة لمعدات وأدوات الانارة ولوازم التمديدات

الكهربائية/٤٦٦٣٣١/البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه/٤٦٦٣٣/البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية/٤٦٥٩٩٣/البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية/٤٦٦٣٣٣/البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان/٤٦٦٣٥/الأصباغ والورنيش والمواد العازلة/٤٦٦٣٧/البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية الأكسسوارات المعدنية/٤٦٦٣٨/البيع بالجملة للإكسسوارات المعدنية/٤٦٦٢٣١/البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء/٤٦٦٣٢/البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية/٤٧٥٢٧١/البيع بالتجزئة لمواد وخردة البناء/٤٧٥٢٧٢/البيع بالتجزئة للرخام والحجر الطبيعي الاصطناعي والسيراميك والبورسلان/٤٧٥٢٧٣/البيع بالتجزئة لخشب البناء/٤٧٥٢٧٤/البيع بالتجزئة للحديد المبروم/٤٧٥٢٧٥/البيع بالتجزئة للأنايب المعدنية والحديدية/٤٧٥٢٧٦/البيع بالتجزئة لبروفيل الألمنيوم/٤٧٥٢٧٧/البيع بالتجزئة لمنتجات الديكور والأسقف الصناعية/٤٧٥٢٧٨/البيع بالتجزئة للمواد العازلة، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

المادة ٣: اسم الشركة:

شركة بلاتينيا للتجارة لمالكها أحمد طلال العوير ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولة
Platinia trading o.p.l.l.c

المادة ٤: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

المادة ٥: مدة الشركة

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ تأسيسها.

المادة ٦: شهر الشركة

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١-حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل. س فقط خمسون مليون ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة مقدارها /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل. س.

٢-يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي.

٣-يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة

المادة ٨: الإدارة

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسنولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

اسم المدير (مالك رأسمال الشركة)	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	العنوان و الموطن المختار للتبليغات
محمد حسن مسكي بن محمد ايمن	عربي-سوري	٢٤٨٢٩١٥٧/٠١٠٣٠٣٠١٩٥٨	دمشق-شارع العابد-بناء شرف-ط ٢-مكتب المحامي حسام حيدر -٠٩٣٢٤٠١٢٢٧ ٠٩٣٢١٨٢١٦١

٢- حق التوقيع:

يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق و التزامات ، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم ، أما فيما يتعلق بالحصول على أي تسهيلات أو قروض أو بيع أصول الشركة أو الرهن فإن ذلك يتطلب الحصول على موافقة مالك رأسمال الشركة الخطية وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها و يجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير و أمام القضاء و يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٧/ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات .

٣- يكون لمدير الشركة (مالك رأس المال) الصلاحيات الكاملة في إدارتها، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء و يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٧/ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات .

٤- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لايسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير ، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه .

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

- ١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها .
- ٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .
- ٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
- ٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لايجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

المادة ١٠ : مدققوا الحسابات:

- ١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر السنة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.

٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.

٣. شهر إفلاس الشركة.

٤. حل الشركة بحكم قضائي.

٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .

٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.

٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.
المادة ١٨: تصفية الشركة:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام القانون .
٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.
المادة ١٩: أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها .
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .
٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .
٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .
المادة ٢٠ :

١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية .
٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

رئيس دائرة الشركات

(٢١٤٨)

قرار رقم / ١٠٤ /

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة العلانت لخدمات الانترنت المحدودة المسؤولية وذلك وفق مايلي :

غايته : تقديم خدمة القيمة المضافة (خدمة النفاذ إلى الانترنت للعموم باستخدام شبكات WiFi outdoor) وأنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمعدات الخاصة بالمنشأة والدخول بالمناقصات والمزايدات لدى القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية فيما يخص غاية الشركة فقط .

رأسمال الشركة : حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية وتم توزيعه على /١٠٠/ حصة قيمة كل حصة / ٥٠٠,٠٠٠ / ل.س خمسمائة ألف ليرة سورية .

مركزها : محافظة حمص ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها ويخضع لتصديق الوزارة .

مدتها : /غير محددة / تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة .

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة حمص وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

حمص في ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي

لشركة العلانت لخدمات الانترنت المحدودة المسؤولية

وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية: تؤسس بين أصحاب المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري في الجمهورية العربية السورية ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: تقديم خدمة القيمة المضافة (خدمة النفاذ إلى الانترنت للعموم باستخدام شبكات WiFi outdoor) وأنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمعدات الخاصة بالمنشأة والدخول بالمناقصات والمزايدات لدى القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية فيما يخص غاية الشركة فقط .
- ويحق للشركة في سبيل تحقيق غاياتها: تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، دون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة العلائت لخدمات الانترنت المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة حمص ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: غير محدودة تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على النظام الأساسي .

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

م	اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة و الموطن المختار	رقم الهاتف وعنوان البريد الالكتروني
١	مشعل خضر السليمان	عربي سوري	حمص ١٩٩٢	حمص - المساكن الغربية	ismailbaker1993@gmil.com 0991255588
٢	إسماعيل عبد الحميد بكر	لبناني	المنيه ١٩٩٣	حمص - المساكن الغربية	ismailbaker1993@gmil.com 0991255588

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدو بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين: للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س/ خمسون مليون ليرة سورية فقط لا غير موزعة على /١٠٠/ حصة فقط، قيمة كل حصة /٥٠٠,٠٠٠ ل.س/ خمسمائة ألف ليرة سورية تدفع من وهي موزعة بين الشركاء المؤسسين على النحو الآتي:

اسم الشريك	عدد الحصص	قيمة الحصة	النسبة
مشعل خضر السليمان	٥٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٥٠
إسماعيل عبد الحميد بكر	٥٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%٥٠
المجموع	١٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ٤٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر، ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وذلك بعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص: بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة إسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٢. يبيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص بموافقة جميع الشركاء على ذلك.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص: أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة: يتولى إدارة أمور الشركة مدير من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى : المديران مشعل خضر السليمان وإسماعيل عبد الحميد بكر مجتمعين أو منفصلين

المادة ١٥: مدة الإدارة: أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة

٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة: تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الوزارة والشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ

المادة ٢١: شهر الشركة: يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد /٣-٦٢/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال

عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً، ويمكن أن تتم الدعوة من خلال وسائل الاتصال الحديثة (واتس آب - بريد الكتروني- فاكس - رسائل جوال).

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة أشهر الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً وتفويضاً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناء على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة والأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والثاني عن أربعة وعشرون ساعة على الأقل ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- وبخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٥: زيادة رأس المال : يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أن تزيد رأسمالها بموجب قرار تتخذه الهيئة العامة وفق أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات

المادة ٢٦: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١. إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المدير دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة

٢. إجراءات تخفيض رأس المال:

أوجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

بيجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لانحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.

جيجب للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

دلللمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

ه- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة /٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة /١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في قانون رقم /٣٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لمهلة تدقيق الحسابات

٣- لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدأ من أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٩: الاحتياطات: يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣٠: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون محكمة البداية المدنية المختصة بالقضايا التجارية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية التجارية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية التجارية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١
- ٦- في حال عدم موافقة أحد الشركاء على شرط التحكيم يتم حل النزاع نهائياً عن طريق القضاء وتختص محاكم حمص بحل هذا النزاع

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣١:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٢:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها .
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٣: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. يحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. يحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٤: تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو من ينوب عنهم
رئيس دائرة الشركات

مصدق مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص

(٢١٤٩)

قرار رقم /٣٧٨١/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة /محمود أحمد عقرب للصناعة/ لمالكها محمود أحمد عقرب ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

MAHMOUD AHMAD OKRIN INDUSTRIAL O.P.L.L.C وفق الآتي :
غايته :

١٠٥٠١١/ صنع الحليب السائل الطازج المبستر أو المعقم أو المتجانس أو المعالج بدرجة حرارة عالية والمعبأ -
١٠٥٠١٢/ صنع الحليب السائل المنكه المبستر أو المعقم أو المتجانس أو المعالج بدرجة حرارة عالية والمعبأ -
١٠٥٠٢١/ صناعة القشدة -/١٠٥٠٢٢/ صناعة الزبدة الحيوانية -/١٠٥٠٢٣/ صناعة السمن الحيواني -/١٠٥٠٣١/
إنتاج الجبن الأبيض والجبن الناعم والقريشة -/١٠٥٠٣٢/ إنتاج الجبن المطبوخ -/١٠٥٠٣٣/ صناعة أجبان القشقوان
والموزريلا - /١٠٥٠٣٤/ صناعة السوركي (الشنكليش) -/١٠٥٠٤١/ صناعة الحليب المجفف (البودرة) بأنواعه
وتعبئته -/١٠٥٠٤٢/ صناعة الحليب المكثف المركز المحلى أو غير المحلى -/١٠٥٠٤٣/ صناعة الحليب المطبوخ
والمحلية -/١٠٥٠٤٤/ صناعة كريمة الحليب المعبأة -/١٠٥٠٤٥/ صناعة مربى الحليب -/١٠٥٠٤٩/ صناعة
منتجات أخرى متصلة بالحليب المجفف والمكثف والمطبوخ - /١٠٤٠١١/ عصر الزيتون وإنتاج زيت الزيتون -
/١٠٤٠١٢/ إنتاج الزيوت النباتية بعد عصرها (زيت فول الصويا ، زيت النخيل ، زيت بذرة زهرة الشمس ، زيت بذور
القطن ... الخ) - /١٠٤٠١٣/ استخلاص الزيوت النباتية للاستعمالات الخاصة وتعبئتها (زيت جوز الهند ، زيت فستق
العبيد ، زيت السمسم ، زيت حبة البركة ، زيت اللفت ، زيت السلجم أو الخردل ، زيت بذر الكتان ، زيت بذر القرع ،
زيت الخروع .. الخ) وإنتاج الزيوت النباتية المهدرجة (الشورتنينغ) - /١٠٤٠١٤/ تكرير وتصفية وتعبئة الزيوت النباتية
آلياً -/١٠٤٠١٥/ إنتاج و تكرير المارجرين (السمن النباتي الاصطناعي) -/١٠٤٠١٦/ إنتاج الزبدة النباتية وتعبئتها -
/١٠٤٠١٧/ صناعة الطحينية من السمسم أو الفول السوداني -/١٠٤٠١٨/ صنع دقيق أو مسحوق غير منزوع الدسم من
البذور النباتية أو الجوزيات الزيتية أو النويات الزيتية -/١٠٤٠٢٠/ صناعة استخلاص وتكرير الدهون الحيوانية -
/١٠٤٠٣٠/ صناعة استخلاص وتكرير الزيوت من الأسماك والاحياء البحرية -/١٠٤٠٤١/ صناعة الزيوت والدهون
الحيوانية والنباتية -/١٠٤٠٤٢/ إنتاج البيرين -/١٠٤٠٩٠/ صنع منتجات أخرى من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية -
/١٠٣٠٥١/ إنتاج مراكز عصير من الخضار الطازجة /١٠٣٠٦١/ صناعة تكسير وتوضيب وفرز الجوزيات
واللوزيات وتعبئتها وتغليفها -/١٠٣٠٦٢/ تحميص وتعبئة المكسرات والمالح -/١٠٣٠٦٣/ صناعة أغذية وعجائن

وزبدة المكسرات -/١٠٣٠٦٩/ أنشطة أخرى متعلقة بتجهيز المكسرات ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك ، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة

رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية مكون من حصة نقدية واحدة

مركزها : محافظة /دمشق / ولها أن تؤسس فروعاً في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأسمال الشركة ويخضع لتصديق الوزارة

مدتها : /غير محدودة المدة /تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ ر هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٣/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة/محمود أحمد عقرب للصناعة / لمالكها محمود أحمد عقرب ذات الشخص الواحد
المحدودة المسؤولية

MAHMOUD AHMAD OKRIN INDUSTRIAL O.P.L.L.C

المادة ١ : التأسيس

تؤسس بموجب هذا النظام شركة: محمود أحمد عقرب للصناعة / لمالكها محمود أحمد عقرب ذات الشخص الواحد
المحدودة المسؤولية

MAHMOUD AHMAD OKRIN INDUSTRIAL O.P.L.L.C

والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص /عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

١- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
محمود عقربن بن احمد والدته فضة	ع.س	١٩٩١/٧/٢٠	مزة او تستراد - بعد نزلة الاكرم - فوق متجر غروهي - طابق اول

المادة ٢ : غرض الشركة:

= غرض الشركة هو :

١٠٥٠١١/ صنع الحليب السائل الطازج المبستر أو المعقم أو المتجانس أو المعالج بدرجة حرارة عالية والمعبأ -
١٠٥٠١٢/ صنع الحليب السائل المنكه المبستر أو المعقم أو المتجانس أو المعالج بدرجة حرارة عالية والمعبأ -
١٠٥٠٢١/ صناعة القشدة /١٠٥٠٢٢/ صناعة الزبدة الحيوانية /١٠٥٠٢٣/ صناعة السمن الحيواني /١٠٥٠٣١/
إنتاج الجبن الأبيض والجبن الناعم والقريشة /١٠٥٠٣٢/ إنتاج الجبن المطبوخ /١٠٥٠٣٣/ صناعة أجبان القشقوان
والموزريلا - /١٠٥٠٣٤/ صناعة السوركي (الشنكليش) /١٠٥٠٤١/ صناعة الحليب المجفف (البودرة) بأنواعه
وتعبئته /١٠٥٠٤٢/ صناعة الحليب المكثف المركز المحلي أو غير المحلي /١٠٥٠٤٣/ صناعة الحليب المطبوخ
والمحلية /١٠٥٠٤٤/ صناعة كريمة الحليب المعبأة /١٠٥٠٤٥/ صناعة مربى الحليب /١٠٥٠٤٩/ صناعة
منتجات أخرى متصلة بالحليب المجفف والمكثف والمطبوخ - /١٠٤٠١١/ عصر الزيتون وإنتاج زيت الزيتون -
١٠٤٠١٢/ إنتاج الزيوت النباتية بعد عصرها (زيت فول الصويا ، زيت النخيل ، زيت بذرة زهرة الشمس ، زيت بذور
القطن ... الخ) - /١٠٤٠١٣/ استخلاص الزيوت النباتية للاستعمالات الخاصة وتعبئتها (زيت جوز الهند ، زيت فستق
العبيد ، زيت السمسم ، زيت حبة البركة ، زيت اللفت ، زيت السلجم أو الخردل ، زيت بذر الكتان ، زيت بذر القرع ،
زيت الخروع .. الخ) وإنتاج الزيوت النباتية المهدرجة (الشورتننغ) - /١٠٤٠١٤/ تكرير وتصفية وتعبئة الزيوت النباتية
ألياً /١٠٤٠١٥/ إنتاج و تكرير المارجرين (السمن النباتي الاصطناعي) - /١٠٤٠١٦/ إنتاج الزبدة النباتية وتعبئتها -
١٠٤٠١٧/ صناعة الطحينية من السمسم أو الفول السوداني /١٠٤٠١٨/ صنع دقيق أو مسحوق غير منزوع الدسم من
البذور النباتية أو الجوزيات الزيتية أو النويات الزيتية /١٠٤٠٢٠/ صناعة استخلاص وتكرير الدهون الحيوانية -
١٠٤٠٣٠/ صناعة استخلاص وتكرير الزيوت من الأسماك والاحياء البحرية /١٠٤٠٤١/ صناعة الزيوت والدهون
الحيوانية والنباتية /١٠٤٠٤٢/ إنتاج البيرين /١٠٤٠٩٠/ صنع منتجات أخرى من الزيوت والدهون النباتية والحيوانية -
١٠٣٠٥١/ إنتاج مراكز عصير من الخضار الطازجة /١٠٣٠٦١/ صناعة تكسير وتوضيب وفرز الجوزيات
واللوزيات وتعبئتها وتغليفها /١٠٣٠٦٢/ تحميص وتعبئة المكسرات والموايح /١٠٣٠٦٣/ صناعة أغذية وعجائن
وزبدة المكسرات /١٠٣٠٦٩/ أنشطة أخرى متعلقة بتجهيز المكسرات ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام
والخاص والمشارك ، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة

ويحق لها الحصول على أية حقوق أو امتيازات وتملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها

المادة ٣ : اسم الشركة :

شركة/محمود أحمد عقربن للصناعة / لمالكيها محمود أحمد عقربن ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية
MAHMOUD AHMAD OKRIN INDUSTRIAL O.P.L.L.C

المادة ٤ : المركز والفروع :

مركز الشركة الرئيسي في محافظة /دمشق/ ، ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر
وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة

المادة ٥ : مدة الشركة :

مدة الشركة : غير محدودة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي

المادة ٦ : شهر الشركة :

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها.

المادة ٧ : رأسمال الشركة :

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل س فقط خمسون مليون ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة

٢- يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة ، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي .

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم الى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة ٨ : الإدارة :

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال و يجوز له أن يعين مدير أو أكثر يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

الاسم (المدير)	الجنسية	التولد	العنوان و الموطن المختار للتبليغات
محمود عقرب بن احمد والدته فصة	ع.س	١٩٩١/٧/٢٠	مزة اوتسترد - بعد نزلة الاكرم - فوق متجر غروهي - طابق اول

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها بالسجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لايسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه .

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال

٢- يكون مالك رأس مال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

- ٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة.
- ٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.
- ٥- المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ
- المادة ١٠ :مدققوا الحسابات :
- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس مال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة).
- ٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين.
- المادة ١١ :تقديم الميزانية :
- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمد من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.
- المادة ١٢ :حسابات الشركة وماليتها :
- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدئ في أول شهر كانون الثاني وتنتهي في آخر شهر كانون الأول من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابيا في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال.

المادة ١٤ : رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة، ويتلو تقريره عليه، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

المادة ١٥ : الإهلاكات :

يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية :

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي:

- ١- تقتطع سنويا نسبة لا تقل عن (١٠%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة.
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجه التي يقررها.

المادة ١٧ : انحلال الشركة :

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية:

- ١- انقضاء المدة المحددة للشركة.
- ٢- انتهاء المشروع موضوع الشركة.
- ٣- شهر إفلاس الشركة.
- ٤- حل الشركة بحكم قضائي.
- ٥- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- ٦- في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة مالم ينص نظامها الأساسي على خلاف ذلك أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.

٧- في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك وعلى أن يتم توفير أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة ١٨ : تصفية الشركة :

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر وتصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام القانون.

٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة ١٩ : أحكام عامة :

١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكما، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.

٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، الا ما كان منها ملازما للشخص الطبيعي.

٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها، وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس و عشرون ألف ليرة سورية.

٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.

المادة ٢٠ :

١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.

٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه تم التوقيع بحضوري ر. د الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢١٥٠)

قرار رقم / ٣٥١٧ /

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة جوي فود دبليو الغذائية لمالكها أحمد علي القاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وبياناتها على النحو التالي :

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحبوب والبذور - للفواكه والثمار الزيتية - الخضروات والتمور - زيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية - السكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح والتوابل والعطارة الحمضيات - الكونسروة - معلبات /٤٦٣٠٣٣/ البيع بالجملة للدهون النباتية (سمنة - زبدة) /٤٦٣٠٣٤/ البيع بالجملة للدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) /٤٦٣٠٣٢/ البيع بالجملة لمنتجات الزيوت النباتية الأخرى /٤٦٣٠٦٢/ البيع بالجملة للمنتجات النشوية (الأرز) /٤٦٣٠٤٤/ البيع بالجملة للحوم الدواجن ومنتجاتها /٤٧٢١٢٥/ البيع بالتجزئة للزيوت والدهون الحيوانية والنباتية /٤٧٢١٢١/ البيع بالتجزئة للحليب (الحليب المجفف) ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيوت /٤٦٣٠٥١/ البيع بالجملة للسكر ومنتجاته /٤٦٣٠٥٥/ البيع بالجملة للعسل منتجات النحل /٤٦٣٠٥٣/ البيع بالجملة لمنتجات القهوة والشاي /٤٦٣٠٥٢/ البيع بالجملة لمنتجات الشوكولاته والكاكاو /٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر /٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب /٤٦٢٠٢/ البيع بالجملة للفواكه والثمار الزيتية/الجوز/اللوز/البندق، /٤٦٣٠١/ البيع بالجملة للفواكه والخضروات والتمور /٤٦٣٠٣/ البيع بالجملة لزيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية ، /٤٦٣٠٤/ البيع بالجملة للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك /٤٦٢٠٧٠/ البيع بالجملة للمواد الزراعية والمخلفات والفضلات والمنتجات الزراعية المستخدمة كعلف للحيوانات والأسمدة /٤٦٣٠٦/ البيع بالجملة لمنتجات الحبوب /٤٦٣٠٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح /٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور (عدا الشعير) /٤٦٢٠١٢/ البيع بالجملة للشعير، والدخول بالمناقصات والمزادات لدى القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة .

رأس المال الشركة : حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية وهو عبارة عن حصة نقدية واحدة .

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال ويشهر ذلك لدى أمانة السجل التجاري .

مدتها : /غير محدودة المدة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بالتصديق على النظام الأساسي للشركة .

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٤ / ٧ / ٢٠٢٥ م

**النظام الأساسي لشركة جوي فود دبليو الغذائية لمالكها أحمد علي القاسم
ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية**

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة جوي فود دبليو الغذائية لمالكها أحمد علي القاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكة حسب البيانات التالية :

اسم مالك رأس المال	الجنسية	التولد	الموطن المختار
أحمد القاسم بن علي والدته رقية	ع.س	دمشق ١٩٨٥/٩/١	دمشق - شارع بغداد- مقابل الهاتف الآلي - بناء ٨٣- طابق ١

المادة ٢: غرض الشركة

غرض الشركة :/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحبوب والبذور- للفواكه والثمار الزيتية - الخضروات والتمور- زيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية - السكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح والتوابل والعطارة الحمضيات - الكونسروة - معلبات /٤٦٣٠٣٣/ البيع بالجملة للدهون النباتية (سمنة- زبدة) /٤٦٣٠٣٤/ البيع بالجملة للدهون الحيوانية (سمنة- زبدة) /٤٦٣٠٣٢/ البيع بالجملة لمنتجات الزيوت النباتية الأخرى/٤٦٣٠٦٢/ البيع بالجملة لمنتجات النشوية (الأرز) /٤٦٣٠٤٤/ البيع بالجملة للحوم الدواجن ومنتجاتها /٤٧٢١٢٥/ البيع بالتجزئة للزيوت والدهون الحيوانية والنباتية /٤٧٢١٢١/ البيع بالتجزئة للحليب (الحليب المجفف) ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيوت/٤٦٣٠٥١/ البيع بالجملة للسكر ومنتجاته /٤٦٣٠٥٥/ البيع بالجملة للعسل منتجات النحل/٤٦٣٠٥٣/ البيع بالجملة لمنتجات القهوة والشاي/٤٦٣٠٥٢/ البيع بالجملة لمنتجات الشوكولاته والكاكاو/٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر/٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب/٤٦٢٠٢/ البيع بالجملة للفواكه والثمار الزيتية/الجوز/اللوز/البندق، /٤٦٣٠١/ البيع بالجملة للفواكه والخضروات والتمور /٤٦٣٠٣/ البيع بالجملة لزيوت الطعام والدهون النباتية والحيوانية ، /٤٦٣٠٤/ البيع بالجملة للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك/٤٦٢٠٧٠/ البيع بالجملة للمواد الزراعية والمخلفات والفضلات والمنتجات الزراعية المستخدمة كعلف للحيوانات والأسمدة /٤٦٣٠٦/ البيع بالجملة لمنتجات الحبوب /٤٦٣٠٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح /٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور (عدا الشعير) /٤٦٢٠١٢/ البيع بالجملة للشعير، والدخول بالمناقصات والمزايدات لدى القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة .

المادة ٣: اسم الشركة: شركة جوي فود دبليو الغذائية لمالكها أحمد علي القاسم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق، ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥ : مدة الشركة: مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي للشركة.

المادة ٦ : شهر الشركة: يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط /خمسون مليون/ ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة.

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وأنه تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي ، وبأن الحصة العينية سيتم نقل ملكيتها إلى اسم الشركة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار التصديق ، وعلى أن يتقدم صاحب العلاقة بتصريح يتضمن تعهدهم بنقل ملكية الحصة العينية خلال المهلة المحددة، ويجري تقدير قيمتها وفق أحكام قانون الشركات.

٣. مالك رأس المال مسئول مع الجهة المحاسبية التي قيمت الحصة العينية عن حصة هذه القيمة تجاه الوزارة والغير

٤. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة ٨ : الإدارة :

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

اسم (المدير)	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	الموطن المختار
أحمد القاسم بن علي والدته رقية	ع.س	دمشق ١٩٨٥/٩/١	دمشق - شارع بغداد- مقابل الهاتف الآلي - بناء ٨٣- طابق ١

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك

رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات .
المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

- a. لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها .
- b. يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .
- c. ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
- d. لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة ١٠ : مدقق الحسابات :

- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات .

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها :

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل مايتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاهتلاكات : يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية .

المادة ١٦ : الأرباح الصافية

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع ليصل إلى تلك النسب.
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها.

المادة ١٧ : انحلال الشركة :

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .

المادة ١٨ : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة ١٩ : أحكام عامة:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.
- ٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.

المادة : ٢٠ :

- ١- تخضع الشركة في كل ما لم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

تم التوقيع بحضور

ر. د. الشركات المحدودة

مدير مديرية الشركات

(٢١٥١)

قرار رقم /٢٧٥٠/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة المدخل العالي للوساطة التجارية لمالكها محمد ياسر خياط ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق الآتي:

غايته: /٤٦١٠٣٢/ أنشطة الوساطة التجارية، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية (فيما يخص غاية الشركة فقط).
رأسمالها: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية مكون من حصة نقدية واحدة

مركزها: محافظة /دمشق/ ولها أن تؤسس فروعا لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال الشركة ويخضع لتصديق الوزارة

مدتها: /غير محدودة المدة/ تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

المادة ٢- لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى /أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة المدخل العالي للوساطة التجارية لمالكها محمد ياسر خياط ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١ : التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة المدخل العالي للوساطة التجارية لمالكها محمد ياسر خياط ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي تنشأ في ما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
محمد ياسر خياط	السورية	٠١٠١٠٥٣٧٣٥٥	دمشق ساروجة- جانب سوق الأرمني- بناء رقم ٥٠/١٣٧٨ طابق سابع

المادة ٢ : غرض الشركة

غرض الشركة هو: /٤٦١٠٣٢/ أنشطة الوساطة التجارية، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية (فيما يخص غاية الشركة فقط).

المادة ٣ : اسم الشركة : المدخل العالي للوساطة التجارية لمالكها محمد ياسر خياط/ ذات الشخص الواحد/ المحدودة المسؤولة

المادة ٤ : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة

المادة ٥ : مدة الشركة:

مدة الشركة /غير محدودة / تبدأ من تاريخ تأسيسها.

المادة ٦ : شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧ : رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ل.س/٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط / ليرة سورية وهو عبارة حصة نقدية واحدة

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

٣. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة ٨ : الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو من يمثله من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام وبيانات كالتالي:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	العنوان و الموطن المختار
محمد ياسر خياط	السورية	٠١٠١٠٥٣٧٣٥٥	دمشق ساروجة- جانب سوق الأرماني- بناء رقم ٥٠/١٣٧٨ طابق سابع

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر

تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس

المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس

المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها

في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح التصرف بأموالها إلا

بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون

ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه

٤- يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية

والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليهما من حقوق والتزامات، بما في ذلك

تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ٩ : واجبات الإدارة :

١- لا يحق لمدير الشركة بحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير إلا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة

٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة ، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها .

المادة ١٠ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها.

٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .

المادة ١١ : مدقق الحسابات:

١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم / ٣٣ / لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١٢ : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات

٣-

المادة ١٣ : حسابات الشركة وماليتها:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة ١٤ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال .

المادة ١٥ : رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل مايتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولة ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٦ : الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية

المادة ١٧ : الأرباح الصافية:

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجهه التي يقررها .

المادة ١٨ : انحلال الشركة:

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيته فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة

المادة ١٩ : تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة ٢٠: أحكام عامة:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، و تتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها،
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .
- ٧- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة ٢١ :

- ١- تخضع الشركة في كل ما لم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس أو المفوض عنه تم التوقيع بحضور مدير مديرية الشركات

ر.د الشركات

(٢١٥٢)

قرار رقم /٣٧٨٧/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يصدق النظام الأساسي لشركة صاصيلا للنقل لمالكها لؤي صاصيلا بن محمد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق ما يلي :

غايته : /٤٩٢٢٢٢/ نقل الركاب بسيارات خاصة وفق تطبيق الكتروني - /٥٣٢٠٠٤/ خدمات توصيل المنتجات للمنازل (طلبات المطاعم) ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية و الأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

رأسمال الشركة : /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها : غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها : محافظة /دمشق/ ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع لتصديق الوزارة

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٣ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة صاصيلا للنقل لمالكها لؤي صاصيلا بن محمد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية
المادة ١ : التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام :شركة صاصيلا للنقل لمالكها لؤي صاصيلا بن محمد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
لؤي محمد صاصيلا	عربي سوري	١٩٨٥ رقم هوية ٠١٠١٠٦٠٧٣٢٨	الزاهرة الجديدة مقابل برج سيريتل

المادة ٢ : غرض الشركة

غرض الشركة هو: /٤٩٢٢٢٢٢/ نقل الركاب بسيارات خاصة وفق تطبيق الكتروني - /٥٣٢٠٠٤/ خدمات توصيل المنتجات للمنازل (طلبات المطاعم) ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

ويحق لها في سبيل تحقيق غايتها : الحصول على أية امتيازات وتملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها

المادة ٣ : اسم الشركة : شركة صاصيلا للنقل لمالكها لؤي صاصيلا بن محمد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤ : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة /دمشق - الزاهرة الجديدة - مقابل برج سيريتل/ ولها أن تؤسس أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة

المادة ٥ : مدة الشركة:

مدة الشركة /غير محدودة المدة / تبدأ من تاريخ تأسيسها.

المادة ٦ : شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها .

المادة ٧ : رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط / خمسين مليون/ ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية مقدارها /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي، وبأن الحصة العينية سيتم نفق ملكيتها إلى اسم الشركة خلال ستين يوم من تاريخ صدور قرار التصديق، وعلى أن يتقدم صاحب العلاقة بتصريح يتضمن تعهدهم بنقل ملكة الحصة العينية خلال المهلة المحددة، ويجري تقدير قيمتها وفقاً أحكام قانون الشركات

٣. مالك رأس المال مسئول مع الجهة المحاسبية التي قيمت الحصة العينية عن صحة هذه القيمة تجاه الوزارة والغير.

٤. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة ٨: الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو من يمثله من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام وبيانات كالتالي:

الاسم (المدير)	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر	العنوان و الموطن المختار للتبليغات
لؤي محمد صاصيلا	عربي سوري	١٩٨٥ رقم هوية ٠١٠١٠٦٠٧٣٢٨	الزاهرة الجديدة مقابل برج سيريتل

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يمثل مالك رأس المال/ مدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية و المالية والحقوقية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليهما من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

٤- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضامناً لأموال الغير وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

- ١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها.
- ٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.
- ٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
- ٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .
- ٥- المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ١٠ :مدققو الحسابات:

- ١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم /٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية

- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة ١٣: حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال .

المادة ١٤: رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥: الاستهلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية

المادة ١٦: الأرباح الصافية:

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧: انحلال الشركة:

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم

كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.

٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفير أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة

المادة ١٨ : تصفية الشركة:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام القانون.

٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.

٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.

٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها،

٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة ٢٠ :

١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية

٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسس
تم التوقيع بحضور
مدير مديرية الشركات

(٢١٥٣)

قرار رقم /٣٧٠٤/

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة استرو ام ام بي برينت للطباعة المحدودة المسؤولية

Astro M M B Print L.L.C وفق مايلي:

غايته: /١٧٠١٢١/ صنع الورق والورق المقوى بغرض إجراء عمليات تجهيز صناعية أخرى (كرافت تست لاينر- فلوتنغ- خام ورق للقوط والمناديل) /١٧٠١٢٣/ صنع ورق الصحف وغيره من أنواع الورق المستخدمة في الطباعة أو الكتابة أو الرسم والورق الذي يتشرب الكتابة (يشمل ورق النشاف) /١٧٠١٢٤/ صنع الورق الكربوني أو ورق الاستنسل في لفافات أو صحائف كبيرة /١٧٠١٢٥/ صنع خام ورق اللف والتغليف وورق السجائر /١٧٠١٢٦/ صنع الورق الشفاف والمصقول /١٧٠١٢٧/ صنع الورق المقوى المركب المضغوط المستخدم في البناء والتشييد وأعمال النجارة والأحذية... الخ) (الكرتون البلدي) /١٧٠١٢٨/ صنع اللفائف السليولوزية وأنسجة الألياف السليولوزية /١٧٠١٣١/ طلاء وتغطية وتشريب الورق والورق المقوى /١٧٠١٣٢/ صنع الورق والكرتون المبطن بالبولىستر مع البولي إيثيلين /١٧٠١٣٣/ صنع الورق المجعد أو المغضن /١٧٠١٣٤/ صنع الصحائف والرقائق المعدنية إذا كانت مغطاة بالورق وبالورق المقوى /١٧٠٢١١/ صنع الورق المقوى المموج /١٧٠٢١٢/ صنع الورق المقوى /١٧٠٢٢١/ صنع أوعية من الورق المقوى المموج (للأغذية والمشروبات والأغراض الأخرى) /١٧٠٢٢٢/ صنع علب كرتون، صناديق، شنت مطوية أو مفردة من الورق أو من الورق المقوى غير المموج /١٧٠٢٣١/ صنع زكائب (أكياس كبيرة) وأكياس ورقية أخرى /١٧٠٢٣٢/ صنع علب الملفات المكتبية والأصناف المشابهة من الورق والورق المقوى /١٧٠٢٣٣/ صنع أغلفة الأسطوانات الورقية من الورق والورق المقوى /١٧٠٢٣٤/ صنع أوعية التغليف من الورق والورق المقوى /٢٨١٧٣٢/ صنع معدات تغليف وتجليد المستندات المكتبية (أي التجليد بالدائن /البلاستيك/ أو الأشرطة) /١٨١٢١٠/ تجليد وتغليف المطبوعات /٤٦٦٩٥١/ البيع بالجملة للورق (رولات الورق) /٤٦٤٩٦٩/ البيع بالجملة لأصناف أخرى من الأدوات المكتبية (منتجات الشركة) /٤٦٥٩٩٤/ البيع بالجملة لمعدات وأدوات التغليف، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية.

رأسمالها: رأسمال الشركة هو /٥١,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط واحد وخمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥.١٠٠/ حصة فقط خمسة آلاف ومائة حصة قيمة كل حصة /٠.٠٠٠,١٠/ ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية .

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة.

مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة ريف دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢١/٧/٢٠٢٥م

النظام الأساسي لشركة استرو ام ام بي برينت للطباعة المحدودة المسؤولة

Astro M M B Print L.L.C

الفصل الأول : تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١ : التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الآمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: ١٧٠١٢١/ صنع الورق والورق المقوى بغرض إجراء عمليات تجهيز صناعية أخرى (كرافت تست لاينرغلو تنغ- خام ورق للقوط والمناديل) ١٧٠١٢٣/ صنع ورق الصحف وغيره من أنواع الورق المستخدمة في الطباعة أو الكتابة أو الرسم والورق الذي يتشرب الكتابة (يشمل ورق النشاف) ١٧٠١٢٤/ صنع الورق الكربوني أو ورق الاستنسل في لفافات أو صحائف كبيرة ١٧٠١٢٥/ صنع خام ورق الفلف والتغليف وورق السجانر ١٧٠١٢٦/ صنع الورق الشفاف والمصقول ١٧٠١٢٧/ صنع الورق المقوى المركب المضغوط المستخدم في البناء والتشييد وأعمال النجارة والأحذية... الخ) (الكرتون البلدي) ١٧٠١٢٨/ صنع اللفائف السليولوزية وأنسجة الألياف السليولوزية ١٧٠١٣١/ طلاء وتغطية وتشريب الورق والورق المقوى ١٧٠١٣٢/ صنع الورق والكرتون المبطن بالبولىستر مع البولى إيتيلين ١٧٠١٣٣/ صنع الورق المجدد أو المغصن ١٧٠١٣٤/ صنع الصحائف والرقائق المعدنية إذا كانت مغطاة بالورق وبالورق المقوى ١٧٠٢١١/ صنع الورق المقوى المموج ١٧٠٢١٢/ صنع الورق المقوى ١٧٠٢٢١/ صنع أوعية من الورق المقوى المموج (للأغذية والمشروبات والأغراض الأخرى) ١٧٠٢٢٢/ صنع علب كرتون، صناديق، شنت مطوية أو مفردة من الورق أو من الورق المقوى غير المموج ١٧٠٢٣١/ صنع زكائب (أكياس كبيرة) وأكياس ورقية أخرى ١٧٠٢٣٢/ صنع علب الملفات المكتبية والأصناف المشابهة من الورق والورق المقوى ١٧٠٢٣٣/ صنع أغلفة الأسطوانات الورقية من الورق والورق المقوى ١٧٠٢٣٤/ صنع أوعية التغليف من الورق والورق المقوى ٢٨١٧٣٢/ صنع معدات تغليف وتجليد المستندات المكتبية (أي التجليد باللدائن / البلاستيك / أو الأشرطة) ١٨١٢١٠/ تجليد وتغليف المطبوعات ٤٦٦٩٥١/ البيع بالجملة للورق (رولات الورق) ٤٦٤٩٦٩/ البيع بالجملة لأصناف أخرى من الأدوات المكتبية (منتجات الشركة) ٤٦٥٩٩٤/ البيع بالجملة لمعدات وأدوات التغليف، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية.

ولها في سبيل ذلك القيام بمايلي على سبيل المثال:

- حق تملك واستئجار العقارات ووسائل النقل اللازمة لها.
- الحصول على أية حقوق وامتيازات تراها لازمة ومتمة لغايات الشركة وضمن حدود احتياجاتها الفعلية.
- الحصول على الحقوق والامتيازات والرخص اللازمة للقيام بعملها وان تشتريها أو تملكها وتمدد أجالها وتستثمرها وتعمل بموجب تلك الرخص أو تمنح رخصا وامتيازات لها.
- أن تقترض أو تحصل على الأموال والتسهيلات المالية من الداخل والخارج.
- أية أعمال أو تصرفات أو إبرام أية عقود تراها لازمة لتحقيق غاياتها.
- استيراد وشراء وسائل النقل اللازمة لأعمالها.
- الدخول كفريق مساهم في شركات قائمة أو قيد التأسيس وذلك داخل سوريا أو خارجه.

ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة استرو ام ام بي برينت للطباعة المحدودة المسؤولة

Astro M M B Print L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في ريف دمشق وللشركة أن تؤسس لها فروع في جميع محافظات أو الخارج بقرار من الهيئة العامة.

المادة ٤: المدة: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها.

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	مكان وتاريخ الولادة	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
محمد بن مسلم عاجي	سوري	دمشق ١٩٧٨/٣/١٠	دمشق- كفرسوسة- فيلات حارة فينا
محمد بن محمد حسن الحموي	سوري	دمشق ١٩٩٤/١/٢	دمشق- كفرسوسة- فيلات حارة فينا
بلال بن مسلم عاجي	سوري	دمشق ١٩٩٠/٤/١٥	دمشق- كفرسوسة- فيلات حارة فينا

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥١.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط واحد وخمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥١٠٠/ حصة فقط خمسة آلاف ومئة حصة قيمة كل حصة /١٠.٠٠٠ ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص ل.س
محمد بن مسلم عاجي	١٧٠٠	١٧.٠٠٠.٠٠٠
محمد بن محمد حسن الحموي	١٧٠٠	١٧.٠٠٠.٠٠٠
بلال بن مسلم عاجي	١٧٠٠	١٧.٠٠٠.٠٠٠
المجموع	٥١٠٠	٥١.٠٠٠.٠٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة ١٠٠٪ في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.
 ٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.
- المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور كل مايقع على حصة الشريك من تصرفات أو حجوزات أو وقوعات أخرى وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. يحق للشركاء انشاء سجل للشركاء إلكترونياً.
٤. للشركاء ولدانتي الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المبيعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لايجوز رهن الحصص إلا بقرار من الهيئة العامة ويصدر بإجماع من الهيئة العامة

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص: أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة ثلاث مدراء من الشركاء أو من الغير ينتخبون من قبل الهيئة العامة ويمارسون عملهم وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى: السادة : محمد بن مسلم عاجي ومحمد بن محمد حسن الحموي وبلال بن مسلم عاجي

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦ : الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧ : واجبات الإدارة:

- ١- تحدد أجر وتعويضات المدير العام من قبل الهيئة العامة للشركاء .
 - ٢- يسمى المدراء الفرعيون وتحدد صلاحياتهم وأجورهم وتعويضاتهم من قبل المدير العام على أن يتم عرض هذا التعيين على الهيئة العامة في أول اجتماع لها و التي يمكنها إلغاء هذا القرار في حال كان يتعارض مع مصالح الشركة
 - ٣- يمارس المدير العام الصلاحيات التالية :
 - يتخذ ما يراه مناسباً من القرارات في أمور الشركة ويضع جميع الأنظمة الخاصة بها .
 - يضع الخطط التنفيذية لمشاريع الشركة ويتابع إنجازها .
 - يأذن بإجراء عمليات الشركة على اختلافها ويضع شروطها .
 - يقترح على الهيئة العامة استعمال أموال الاحتياط وتأجير واستئجار جميع الأموال المنقولة وجميع العقارات والحقوق العينية .
 - يقرر فتح الحسابات في المصارف من أي نوع كانت داخل سوريا او خارجها .
 - يقرر عقد وفسخ جميع عقود التأمين المتعلقة بأي نوع من الأخطار .
 - يتقدم بالعروض والتعهدات ويشارك في المناقصات والمزايدات ويقدم الكفالات المتعلقة بها .
 - يسهر على أن لا تقوم الشركة إلا بالأعمال المحددة في نظامها وضمن القواعد الداخلية للشركة .
 - يدعو الهيئة العامة للاجتماع في مركز الشركة أو أي مكان آخر مرة على الأقل في السنة وكلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملكون ١٠% من رأس مال الشركة ويحدد جدول أعمال الجلسة ويعين الأمور المطروحة عليها للمناقشة والإقرار .
 - ينظم أعمال مكاتب الشركة ويعين ويعزل الموظفين ويحدد صلاحياتهم ورواتبهم وأجورهم وإكرامياتهم ويحدد شروط تعيينهم وصرفهم من الخدمة وفق خطة اليد العاملة التي تقرها الهيئة العامة .
 - يحدد جميع المصاريف العمومية للشركة .
 - صرف الإعانات والتخصيصات من أي نوع كانت .
 - ٤- أن الصلاحيات المبينة أعلاه وردت على سبيل الذكر لا الحصر إذ ليس لصلاحيات المدير العام من حد إلا ما نص عليه القانون وهذا النظام .
- المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة:

يمثل المدراء الشركة لدى الغير ويوقعوا عنها على الاتحاد والانفراد على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور المالية والإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوقيع على عقود التأمين من الدرجة الأولى و عقود زيادتها و عقود المراجعة وعقود التسهيلات و الاقتراض و التوقيع على كافة الوثائق و العقود و المستندات و عقود المراجعة المتعلقة للحصول على هذه القروض و التسهيلات وتقديم الضمانات اللازمة للحصول على التسهيلات المصرفية من المصارف العامة والخاصة والتفاوض مع المصارف العامة والخاصة والتوكيل وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم ،بحق للمدير تفويض و توكيل الغير بأي من صلاحياتهم المفوضين بها بموجب سند أو وكالة رسمية

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاته لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة، وبحق لأي مدير الرجوع على المدير الآخر عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ - المحظورات :

١. لا يجوز للمدير أن يتولى الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة ، أو أن يقوم لحسابه أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لأغراض الشركة
 ٢. لا يجوز أن يكون لمدير الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة ، ويجب تجديد هذا الترخيص في كل سنة.
 ٣. لا يجوز للمدير أن يحصل من الشركة على قروض أو كفالات لصالحه أو لصالح أقربائه حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .
- المادة ٢٢ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد ٣/ - ٦٢/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٣ : الدعوة وجدول الأعمال :

١. تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة ، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.
٢. يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء ، كما يمكنها عقد الاجتماعات عن طريق الانترنت .
٣. -على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١
- وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
٤. -إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.
٥. -يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.
٦. -إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- يحق للمدراء الاقتراض أو الاستدانة دون موافقة الهيئة العامة للشركة ولا يحق للمدراء وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء

المادة ٢٤ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكتاب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول تعديلها على نظامها الأساسي ، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت

٨- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

٩- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١٠- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٥ -نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٧٥% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية لا تقل عن نصف رأس المال الممثل في الجلسة

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٦: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالفاذ المعجل

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعدّد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧- اختيارهم :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.

٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس المديرين أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨ : سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٩ : الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية : احتياطي الاستهلاك حسب النسب المعتمدة لدى وزارة المالية وتخضع لأحكام المادة /٨٤/ من قانون الشركات أما الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري- فتخضع للمواد /٨٢-٨٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ٣٠ : المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية المختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية المختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمر الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣١:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها.
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٢:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق أغراضها دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها، وإذا لم تذكر ذلك تعاقب الشركة بغرامة وقدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسين ألف ليرة سورية.

المادة ٣٣: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الاقتصاد و الصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.

٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.

٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٤:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

مدير مديرية الشركات

تم التوقيع بحضور

توقيع المؤسسين
أو المفوض عنهم

رد الشركات

(٢١٥٤)

قرار رقم /٣٧٣١/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة ليفانت اس اتش موتورز المحدودة المسؤولة

LEVANT S H MOTORS L.L.C وفق ما يلي :

غايته :

٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات الخفيفة الجديدة- للمركبات الخفيفة المستعملة - للمركبات الثقيلة الجديدة - للمركبات الثقيلة المستعملة - لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها - لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها - لزينة واكسسوارات المركبات) ، ٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة، ٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة، ٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة، ٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة، ٤٥٣٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها، ٤٥٣٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها، ٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة واكسسوارات المركبات، ٤٥٢٠١١/ صيانة وإصلاح محركات المركبات، ٤٥٢٠١٢/ صيانة وإصلاح هيدروليك المركبات، ٤٥٢٠١٣/ صيانة وإصلاح نظم الحقن (بخاخات) في المركبات، ٤٥٢٠١٤/ صيانة وإصلاح علب السرعة للمركبات، ٤٥٢٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والإلكتروني للمركبات، ٤٥٢٠١٦/ صيانة وإصلاح مكيفات المركبات، ٤٥٢٠١٩/ الصيانة والإصلاح الميكانيكي والإصلاح الكهربائي والإلكتروني لأجزاء أخرى من المركبات، ٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، ٤٥٣٠٤١/ البيع بالجملة والتجزئة لبطاريات المركبات، ٤٥٣٠٤٢/ البيع بالجملة والتجزئة لشمعات الاحتراق (بواجي) وأجهزة الإضاءة وقطع الغيار الكهربائية، ٤٥٣٠٤٣/ البيع بالجملة والتجزئة لأجهزة ومكبرات الصوت، ٤٧٣٠٣٠/ أنشطة محطات شحن المركبات الكهربائية، ٤٩٢٢٣٢/ تأجير سيارات خاصة مع سائق، ٧٧١٠١٠/ أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

رأسمالها: رأسمال الشركة هو / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ٥٠٠٠ / حصة فقط خمسة آلاف حصة قيمة كل حصة / ١٠.٠٠٠ / ل.س عشرة آلاف ليرة سورية

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة

مدتها : غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢- لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٢/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة ليفانت اس اتش موتورز المحدودة المسؤولة

((LEVANT S H MOTORS L.L.C)

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات الخفيفة الجديدة- للمركبات الخفيفة المستعملة - للمركبات الثقيلة الجديدة - للمركبات الثقيلة المستعملة - لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها - لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها - لزينة واكسسوارات المركبات) ، ٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة، ٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة، ٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة، ٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة، ٤٥٣٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها، ٤٥٣٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها، ٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة واكسسوارات المركبات، ٤٥٢٠١١/ صيانة وإصلاح محركات المركبات، ٤٥٢٠١٢/ صيانة وإصلاح هيدروليك المركبات، ٤٥٢٠١٣/ صيانة وإصلاح نظم الحقن (بخاخات) في المركبات، ٤٥٢٠١٤/ صيانة وإصلاح علب السرعة للمركبات، ٤٥٢٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والإلكتروني للمركبات، ٤٥٢٠١٦/ صيانة وإصلاح مكيفات المركبات، ٤٥٢٠١٩/ الصيانة والإصلاح الميكانيكي والإصلاح الكهربائي والإلكتروني لأجزاء أخرى من المركبات، ٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، ٤٥٣٠٤١/ البيع بالجملة والتجزئة لبطاريات المركبات، ٤٥٣٠٤٢/ البيع بالجملة والتجزئة لشمعات الاحتراق (بواجي) وأجهزة الإضاءة و قطع الغيار الكهربائية، ٤٥٣٠٤٣/ البيع بالجملة والتجزئة لأجهزة

ومكبرات الصوت،/٤٧٣٠٣٠/ أنشطة محطات شحن المركبات الكهربائية،/٤٩٢٢٣٢/ تأجير سيارات خاصة مع سائق،/٧٧١٠١٠/ أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

٢- -ولها في سبيل تحقيق غاية الشركة :

- حق تملك واستئجار العقارات ووسائل النقل اللازمة لها .
- الحصول على أي حقوق و امتيازات تراها لازمة و متممة لغايات الشركة وضمن حدود احتياجاتها الفعلية .
- الحصول على الحقوق والامتيازات والرخص اللازمة للقيام بعملها وان تشتريها أو تملكها وتمدد اجلها وتستثمرها وتعمل بموجب تلك الرخص أو تمنح رخصا و امتيازات لها .
- أن تقترض أو تحصل على الأموال والتسهيلات المالية من الداخل والخارج .
- أية أعمال أو تصرفات أو إبرام أية عقود تراها لازمة لتحقيق غايتها .
- استيراد وشراء وسائل النقل اللازمة لأعمالها .
- الدخول كفريق مساهم في شركات قائمة أو قيد التأسيس و ذلك داخل سوريا أو خارجه
- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢: اسم الشركة/ ليفانت اس اتش موتورز المحدودة المسؤولية (LEVANT S H MOTORS L.L.C)

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في دمشق و للشركة أن تؤسس لها فروع في جميع المحافظات أو الخارج بقرار من الهيئة العامة .

المادة ٤ : المدة: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
فهد أحمد التركاوي	سوري	٠٤٠١٠٨١٠٠٠٨ الرياض ١٩٨٤/٨/١٧	ريف دمشق – ضاحية قدسيا جزيرة اف ٣ محضر ٢٦
شجاع جلوي الغفيلي	سوري	حمص ١٩٨٠/٧/٢٥ ٠٤٠١٠٢٠١٩٦١	ريف دمشق – ضاحية قدسيا مقسم ٤-٤ جزيرة اف ٤

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة / ٣ / من المادة / ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ٥٠٠٠ / حصة فقط خمسة الاف حصة قيمة كل حصة / ١٠,٠٠٠ / ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو التالي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
فهد أحمد التركاوي	٢.٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	%٥٠
شجاع جلوي الغفيلي	٢.٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	%٥٠
المجموع	٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ١٠٠ % / في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.
٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.
المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور كل ما يقع على حصة الشريك من تصرفات أو حجوزات أو وقوعات أخرى وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. يحق للشركاء إنشاء سجل للشركاء إلكترونياً
٤. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.
المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص إلا بقرار من الهيئة العامة ويصدر بإجماع من الهيئة العامة.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبان من قبل الهيئة العامة ويمارسان عملهما وفقاً للصلاحيات المحددة لهما في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام، ويديرها للدورة الأولى: السادة: فهد أحمد التركاوي- ماهر سليم بيطار.

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة /أربع /سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدمر الشروط المنصوص عليها في المادة /٣٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

- ١- تحدد أجر وتعويضات المدير العام من قبل الهيئة العامة للشركاء .
- ٢- يسمى المدراء الفرعيون وتحدد صلاحياتهم وأجورهم وتعويضاتهم من قبل المدير العام على أن يتم عرض هذا التعيين على الهيئة العامة في أول اجتماع لها و التي يمكنها إلغاء هذا القرار في حال كان يتعارض مع مصالح الشركة يمارس المدير العام الصلاحيات التالية :
- يتخذ ما يراه مناسباً من القرارات في أمور الشركة ويضع جميع الأنظمة الخاصة بها .
- يضع الخطط التنفيذية لمشاريع الشركة ويتابع إنجازها.
- يأذن بإجراء عمليات الشركة على اختلافها ويضع شروطها .
- يقترح على الهيئة العامة استعمال أموال الاحتياط وتأجير واستئجار جميع الأموال المنقولة وجميع العقارات والحقوق العينية .
- يقرر فتح الحسابات في المصارف من أي نوع كانت داخل سوريا أو خارجها .
- يقرر عقد وفسخ جميع عقود التأمين المتعلقة بأي نوع من الأخطار .
- يتقدم بالعروض والتعهدات ويشترك في المناقصات والمزايدات ويقدم الكفالات المتعلقة بها .
- يسهر على أن لا تقوم الشركة إلا بالأعمال المحددة في نظامها وضمن القواعد الداخلية للشركة .
- يدعو الهيئة العامة للاجتماع في مركز الشركة أو أي مكان آخر مرة على الأقل في السنة وكلما طلب ذلك عدد من الشركاء يملكون ١٠% من رأس مال الشركة ويحدد جدول أعمال الجلسة ويعين الأمور المطروحة عليها للمناقشة والإقرار
- ينظم أعمال مكاتب الشركة ويعين ويعزل الموظفين ويحدد صلاحياتهم ورواتبهم وأجورهم وإكرامياتهم ويحدد شروط تعيينهم وصرفهم من الخدمة وفق خطة اليد العاملة التي تقرها الهيئة العامة .
- يحدد جميع المصاريف العمومية للشركة .
- صرف الإعانات والتخصيصات من أي نوع كانت .
- ٣- أن الصلاحيات المبينة أعلاه وردت على سبيل الذكر لا الحصر إذ ليس لصلاحيات المدير العام من حد إلا ما نص عليه القانون وهذا النظام .

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة: يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها منفردين أو مجتمعين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك الأمور المالية وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم والتوقيع على عقود التأمين من الدرجة الأولى و

عقود زيادتها و عقود المراجعة، ويحق للمدير تفويض و توكيل الغير بكافة أو بعض الصلاحيات المفوض بها بموجب سند توكيل رسمي.

المادة ١٩ : مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠ : مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاته لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على المدير الآخر عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ - المحظورات :

١. لا يجوز للمدير أن يتولى الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة ، أو أن يقوم لحسابه أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لأغراض الشركة
 ٢. لا يجوز أن يكون لمدير الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة ، ويجب تجديد هذا الترخيص في كل سنة.
 ٣. لا يجوز للمدير أن يحصل من الشركة على قروض أو كفالات لصالحه أو لصالح أقربائه حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .
- المادة ٢٢ : شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد ٣/ - ٦٢/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٣ : الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة ، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء ، كما يمكنها عقد الاجتماعات عن طريق الانترنت .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة / ٣/ ٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ ٪ من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

المادة ٢٤ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحضر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول تعديلاً على نظامها الأساسي، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت

٨- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

٩- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١٠- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٥ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- سيكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٧٥% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية لا تقل عن نصف رأس المال الممثل في الجلسة .

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٦ : خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لنقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاد المعجل .

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعدّد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧ - اختيارهم :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
 ٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.
 ٣. لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس المديرين أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.
- الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨ : سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
 - ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
 - ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- المادة ٢٩ : الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطيات التالية : احتياطي الاستهلاك حسب النسب المعتمدة لدى وزارة المالية وتخضع لأحكام المادة / ٨٤ / من قانون الشركات أما الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري فتخضع للمواد / ٨٢-٨٣ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٣٠ : المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة / ١ / من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع .
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣١ :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد / ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.

٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .

٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٢ :

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. و تتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .

٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق أغراضها دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها

٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها.

٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسين ألفاً ليرة سورية

المادة ٣٣: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.

٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.

٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة بتتبعها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٤ :

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين

تم التوقيع والتدقيق من قبلي وبحضوري

أو المفوض عنهم

ر.د الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢١٥٥)

قرار رقم /٣٧٣٢/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة ليفانت أوتو تردينغ لمالكها فهد أحمد تركاوي ذات الشخص الواحد / المحدودة المسؤولية LEVANT AUTO TRADING O.P. L.L.C وفق الآتي :

غايته :

/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات الخفيفة الجديدة- للمركبات الخفيفة المستعملة - للمركبات الثقيلة الجديدة - للمركبات الثقيلة المستعملة - لقطع الغيار الجديدة للمركبات - لتوابعها - لقطع الغيار المستعملة للمركبات - لتوابعها - لزينة واكسسوارات المركبات) ، /٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة، /٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة، /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة، /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة، /٤٥٣٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها، /٤٥٣٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها، /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لزينة واكسسوارات المركبات ، /٤٥٢٠١١/ صيانة وإصلاح محركات المركبات، /٤٥٢٠١٢/ صيانة وإصلاح هيدروليك المركبات ، /٤٥٢٠١٣/ صيانة وإصلاح نظم الحقن (بخاخات) في المركبات، /٤٥٢٠١٤/ صيانة وإصلاح علب السرعة للمركبات، /٤٥٢٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والإلكتروني للمركبات، /٤٥٢٠١٦/ صيانة وإصلاح مكيفات المركبات، /٤٥٢٠١٩/ الصيانة والإصلاح الميكانيكي والإصلاح الكهربائي والإلكتروني لأجزاء أخرى من المركبات، /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، /٤٥٣٠٤١/ البيع بالجملة والتجزئة لبطاريات المركبات، /٤٥٣٠٤٢/ البيع بالجملة والتجزئة لشمعات الاحتراق (بواجي) وأجهزة الإضاءة و قطع الغيار الكهربائية، /٤٥٣٠٤٣/ البيع بالجملة والتجزئة لأجهزة ومكبرات الصوت، /٤٧٣٠٣٠/ أنشطة شحن المركبات الكهربائية، /٤٩٢٢٣٢/ تأجير سيارات خاصة مع سائق، /٧٧١٠١٠/ أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

رأسمالها: / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة

مدتها : غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢- لا يعفى هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٢/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة ليفانت أوتو تردينغ لمالكها فهد أحمد تركاوي ذات الشخص الواحد/ المحدودة
المسؤولية (LEVANT AUTO TRADING O.P. L.L.C)
الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة الأولى : التأسيس :

١-تؤسس بموجب هذا النظام شركة ليفانت أوتو تردينغ لمالكها فهد أحمد تركاوي ذات الشخص الواحد/ المحدودة
المسؤولية (LEVANT AUTO TRADING O.P. L.L.C)
والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ /
لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمره الحالية والمستقبلية
في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
فهد أحمد تركاوي	سوري	٠٤٠١٠٨١٠٠٠٨ ١٩٨٤/٨/١٧	ريف دمشق - ضاحية قدسيا جزيرة اف ٣ محضر ٢٦

المادة الثانية : غرض الشركة

غرض الشركة هو : /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمركبات الخفيفة الجديدة- للمركبات الخفيفة المستعملة - للمركبات الثقيلة الجديدة - للمركبات الثقيلة المستعملة - لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها - لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها - لزينة واكسسوارات المركبات) ، /٤٥١٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة الجديدة، /٤٥١٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الخفيفة المستعملة، /٤٥١٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة الجديدة، /٤٥١٠١٤/ البيع بالجملة والتجزئة للمركبات الثقيلة المستعملة، /٤٥٣٠١١/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار الجديدة للمركبات وتوابعها، /٤٥٣٠١٢/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار المستعملة للمركبات وتوابعها، /٤٥٣٠١٣/ البيع بالجملة والتجزئة لقطع الغيار المستعملة، /٤٥٣٠١٤/ صيانة وإصلاح هيدروليك المركبات، /٤٥٣٠١٣/ صيانة وإصلاح نظم الحقن (بخاخات) في المركبات، /٤٥٣٠١٤/ صيانة وإصلاح علب السرعة للمركبات، /٤٥٣٠١٥/ الصيانة والإصلاح الكهربائي والإلكتروني للمركبات، /٤٥٣٠١٦/ صيانة وإصلاح مكيفات المركبات، /٤٥٣٠١٩/ الصيانة والإصلاح الميكانيكي والإصلاح الكهربائي والإلكتروني لأجزاء أخرى من المركبات، /٤٥٣٠٣٠/ البيع بالجملة والتجزئة لإطارات المركبات (الداخلية والخارجية) وتوابعها، /٤٥٣٠٤١/ البيع بالجملة والتجزئة لبطاريات المركبات، /٤٥٣٠٤٢/ البيع بالجملة والتجزئة لشمععات الاحتراق (بواجي) وأجهزة الإضاءة وقطع الغيار الكهربائية، /٤٥٣٠٤٣/ البيع بالجملة والتجزئة لأجهزة ومكبرات الصوت، /٤٧٣٠٣٠/ أنشطة محطات شحن المركبات الكهربائية، /٤٩٢٢٣٢/ تأجير سيارات خاصة مع سائق، /٧٧١٠١٠/ أنشطة تأجير سيارات الركوب بدون سائق ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

-ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة الثالثة : اسم الشركة :

شركة ليفانت أوتو تردينغ لمالكها فهد أحمد تركاوي ذات الشخص الواحد/ المحدودة المسؤولية (LEVANT
AUTO TRADING O.P. L.L.C)

المادة الرابعة : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في دمشق ولها أن تؤسس لها فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع المحافظات وأجارجها ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة الخامسة : مدة الشركة :

مدة الشركة / غير محدودة / تبدأ من تاريخ تأسيسها

المادة السادسة : شهر الشركة :

١- يتم شهر النظام الاساسي للشركة بالتسجيل لدى امانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية الا بعد شهرها.

المادة السابعة : رأسمال الشركة :

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ل.س فقط / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ / ليرة سورية وهي عبارة عن حصة واحدة تدفع دفعة واحدة في المصرف .

٢- يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأس مال الشركة، وفقا لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانونا يقدم الى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة الثامنة الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولا عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقا للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
ماهر سليم بيطار	سوري	حمص ١٩٧٠/٧/١٢ ٠٤٠١٠٣٤٠٧٩٧	ريف دمشق - دويلة معروف من قبل المختار
فهد أحمد التركاوي	سوري	٠٤٠١٠٨١٠٠٠٨ الرياض ١٩٨٤/٨/١٧	ريف دمشق - ضاحية قدسيا جزيرة اف ٣ محضر ٢٦

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير الا بعد شهرها بالسجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوافر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها الا بموافقة مالك رأس المال ضمانا لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامنا بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

٤- يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والاجرائية وتوقيعه ملزم للشركة بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والاداء وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم .

المادة التاسعة : واجبات الإدارة :

١- لا يحق لمدير الشركة إحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير الا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة

٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة ، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير اذا تمت الإشارة في العقد او التصرف الصادر عن الشركة الى رقم سجلها .

المادة العاشرة :مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها الا بمقدار رأسمالها.

٢- يكون مالك رأس مال الشركة مسؤولا عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

٣- ويكون مسؤولا في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة.

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة الا لتحقيق اغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

المادة الحادية عشر :مدققو الحسابات :

١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقا للمادة /٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة الى ما ورد في المادة /١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس مال الشركة أو المدير أو قريبا أو مصاهرا لهما حتى الدرجة الرابعة).

٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم /٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين.

المادة الثانية عشر :تقديم الميزانية :

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية اعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي الى مدقق الحسابات ويجب ان يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمد من قبله وذلك خلال الاشهر الستة الأولى من كل سنة مالية الى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

المادة الثالثة عشر :حسابات الشركة وماليتها :

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر كانون الثاني وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الاولى فإنها تبتدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائيا حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة الرابعة عشر : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في اي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله ان يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق اثبات ذلك كتابيا في تقرير يقدم الى الوزارة وترسل نسخة منه الى مالك رأس المال.

المادة الخامسة عشر : رأى المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة، ويتلو تقريره عليه، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية، ولمالك رأس المال طلب ايضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

المادة السادسة عشر :الاهتلاكات :

يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الاموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة السابعة عشر : الأرباح الصافية :

توزع الارباح الصافية على الوجه التالي:

١- تقتطع سنويا نسبة لا تقل عن (١٠%) من الارباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الاجباري ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الاجباري عن النسبة المذكورة وجب اعادة الاقتطاع حتى يصل الى تلك النسبة.

٢- يزول باقي صافي الارباح السنوية الى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجه التي يقررها.

المادة الثامنة عشر : انحلال الشركة :

٣- تنحل الشركة في أي من الحالات التالية:

١- انقضاء المدة المحددة للشركة.

٢- انتهاء المشروع موضوع الشركة.

٣- شهر افلاس الشركة.

٤- حل الشركة بحكم قضائي.

٥- اندماج الشركة في شركة أخرى.

٦- في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة مالم ينص نظامها الأساسي على خلاف ذلك أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.

٧- في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة التاسعة عشر : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر وتصفية الشركة وأعمال ادارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات اثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من اعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها الى مالك رأس المال.

المادة العشرين : احكام عامة :

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكما، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، الا ما كان منها ملازما للشخص الطبيعي.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الاوراق الصادرة عنها وعلى اعلاناتها، اضافة الى المعلومات الاخرى التي يوجب القانون ادراجها.
- ٤- اذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، اضافة الى بيانات الشركة، على كافة الاوراق الصادرة عنها واعلاناتها، واذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون الف ليرة سورية.
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها الى شخص أو اشخاص اخرين وفق احكام قانون الشركات.
- ٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ان تعدل شكلها القانوني الى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو الى شركة مساهمة مغلقة خاصة او عامة وفق احكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة اخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.

المادة الحادية والعشرون :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الاساسي للشركة الى احكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع والتدقيق من قبلي وبحضوري

توقيع المؤسسين

أو المفوض عنهم

مدير مديرية الشركات

ر.د الشركات

(٢١٥٦)

قرار رقم /٣٨٢٠/
وزير الاقتصاد والصناعة
بقرار ما يلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة عمر الأحمر بن عدنان للتجارة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق مايلي:

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (مواد البناء للإسمنت والجبسين بأنواعه- المواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- آلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- البلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- الأصباغ والورنيش والمواد العازلة- ورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- الأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية- الأكسسوارات المعدنية- الحديد المبروم وحديد البناء- المواد الإنشائية المعدنية- لأنظمة المراقبة والكاميرات وصافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها- للآلات الصناعية- لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبسين بأنواعه /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية الأكسسوارات المعدنية /٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للأكسسوارات المعدنية /٤٦٦٢٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء /٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية /٤٧٥٩٦١/ البيع بالتجزئة لأنظمة المراقبة والكاميرات وصافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها /٤٦٥٩٩٢/ البيع بالجملة للآلات الصناعية /٤٦٥٩٩٥/ البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

رأسمالها: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على نظامها الأساسي.

مركزها: محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات و الجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري/ خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٤/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة عمر الأحمر بن عدنان للتجارة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولة

المادة ١: التأسيس

- ١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة عمر الأحمر بن عدنان للتجارة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولة والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع لأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.
- ٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
عمر الأحمر	السورية	٠٣٠٨٠٠٣٠٣٤٩	التل ضاحية التل محضر ١٨/ ط ٣

المادة الثانية: غرض الشركة

/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (مواد البناء للإسمنت والجبصين بأنواعه- المواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية- آلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية- البلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان- الأصباغ والورنيش والمواد العازلة- ورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون- الأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية- الأكسسوارات المعدنية- الحديد المبروم وحديد البناء- المواد الإنشائية المعدنية- لأنظمة المراقبة والكاميرات وصافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها- للآلات الصناعية- لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء)/ ٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه/ ٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية/ ٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية/ ٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان/ ٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة/ ٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون/ ٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية الأكسسوارات المعدنية/ ٤٦٦٣٨/ البيع بالجملة للأكسسوارات المعدنية/ ٤٦٦٣١/ البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء/ ٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية/ ٤٧٥٩٦١/ البيع بالتجزئة لأنظمة المراقبة والكاميرات وصافرات الإنذار المبكر ومراكز التحكم بها/ ٤٦٥٩٩٢/ البيع بالجملة لآلات الصناعية/ ٤٦٥٩٩٥/ البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتراك، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة.

ولها في سبيل تحقيق غايتها: الحصول على الحقوق وبراءات الاختراع وحماية الملكية بكافة أنواعها ولها تملك واستئجار العقارات اللازمة وشراء المعدات والآلات والماكينات والتجهيزات.

المادة الثالثة: اسم الشركة:

عمر الأحمر بن عدنان للتجارة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولة

المادة الرابعة: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة الخامسة: مدة الشركة

مدة الشركة غير محدودة تبدأ من تاريخ تأسيسها.

المادة السادسة: شهر الشركة

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة السابعة: رأسمال الشركة:

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ل.س/ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ / ليرة سورية

٢- يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة

المادة الثامنة: الإدارة

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي

اسم المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
عمر الأحمر	السورية	٠٣٠٨٠٠٣٠٣٤٩	التل-ضاحية التل-محضر/١٨/ط٣

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧/ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لايسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضمناً لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

٤- يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والمالية والإجرائية والتجارية والحقوقية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة التاسعة : واجبات الإدارة :

١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير إلا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة.

٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في سجل تجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة العاشرة : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال.

٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لايجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

المادة الحادية عشر: مدققوا الحسابات:

١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهرأ لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة الثانية عشر : تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

المادة الثالثة عشر: حسابات الشركة وماليتها:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة الرابعة عشر: حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة الخامسة عشر: رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة السادسة عشر: الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والألات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة السابعة عشر: الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

١- تقطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤزل باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة الثامنة عشر: انحلال الشركة:

تنحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤزل ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة التاسعة عشر: تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة العشرين: أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها،

٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة : الحادية والعشرون:

١- تخضع الشركة في كل ما لم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.

٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي

مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم

ر.د الشركات

(٢١٥٧)

قرار رقم / ٣٦٢٣ /

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١: يصدق النظام الأساسي لشركة الامتيازات للاستشارات لمالكها عبد الحميد العثمان بن وحيد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق مايلي:

غايته: ٧٠٢٠٠١/ أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق والعلاقات العامة (يشمل أوضاع المشاريع والشركات من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) - ٧٠٢٠٠٢/ إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) والمحاسبية (عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني وفق القانون ٣٣/ لعام ٢٠٠٩) - ٨٢١١١١/ أنشطة الخدمات الإدارية اليومية المتكاملة للمكاتب ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية

رأس المال الشركة / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة.

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي .

مركزها: محافظة ريف دمشق، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس المال ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في : ١٧ / ٧ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي

لشركة الامتيازات للاستشارات لمالكها عبد الحميد العثمان بن وحيد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١ التأسيس:

تؤسس بموجب هذا النظام: شركة الامتيازات للاستشارات لمالكها عبد الحميد العثمان بن وحيد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
عبد الحميد بن وحيد	السورية	٠٧٠١٠١٧٧٩٩٣	دمشق- الصالحية -مقابل جامع الشهداء -بناء ديباج -ط٢

المادة ٢: غرض الشركة:

غرض الشركة هو: /٧٠٢٠٠١/ أنشطة الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق والعلاقات العامة (يشمل أوضاع المشاريع والشركات من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) - /٧٠٢٠٠٢/ إعداد دراسات الجدوى لاقتصادية والدراسات المالية (عدا المتعلقة بسوق الأوراق المالية) والمحاسبية (عدا المتعلقة بأعمال المحاسب القانوني وفق القانون /٣٣/ لعام ٢٠٠٩) - /٨٢١١١١/ أنشطة الخدمات الإدارية اليومية المتكاملة للمكاتب ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة ولها في سبيل تحقيق غايتها: الحصول على الحقوق وبراءات الاختراع وحماية الملكية بكافة أنواعها ولها تملك واستئجار العقارات اللازمة وشراء المعدات والآلات والماكينات والتجهيزات

المادة ٣: اسم الشركة:

الامتيازات للاستشارات لمالكها عثمان بن وحيد ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة/ريف دمشق/ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥ :مدة الشركة:

مدة الشركة /غير محدودة/تبدأ من تاريخ تأسيسها

المادة ٦ :شهر الشركة:

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ل.س فقط ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية
٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة وفقاً أحكام قانون الشركات الصادر . بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١
٣. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة الثامنة: الإدارة:

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
عبد الحميد العثمان بن وحيد	السورية	٠٧٠١٠١٧٧٩٩٣	دمشق - الصالحية - مقابل جامع الشهداء - بناء ديباج ط ٢

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها ما لم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوفر في المدير في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

٤- يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة التاسعة: واجبات الإدارة:

١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير إلا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة
٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها

المادة العاشرة: مسؤولية مالك رأس مال الشركة:

١- لا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها

٢- يكون مالك رأس مال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات

المادة الحادية عشر: مدققو الحسابات:

- ١- يجب على مالك رأسمال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم / ٣٣ / لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة الثانية عشر : تقديم الميزانية

- ١ يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات

المادة الثالثة عشر: حسابات الشركة وماليتها:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.
 - ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
 - ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق
- ## المادة الرابعة عشر : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة الخامسة عشر: رأي المدقق :

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل مايتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة السادسة عشر: الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية

المادة السابعة عشر : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة الثامنة عشر: انحلال الشركة:

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .
٦. في حال وفاة مالك رأس المال توول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات .
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفير أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة .

المادة التاسعة عشر: تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة العشرين: أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها.
٥. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .
٦. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .
- ٧- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة : الحادية والعشرون :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية .
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور

توقيع المؤسس أو المفوض عنه

مدير مديرية الشركات

ر.د الشركات

(٢١٥٨)

قرار رقم /٣٤٩٧/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة محابري التجارية لمالكها بلال محابري بن نزار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق الآتي :
غايته :

/٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) -
/٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) - /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات
والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآلات اللازمة لغاية الشركة) ، ودخول المناقصات والمزايدات
مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات و الوكالات العربية والمحلية والأجنبية.
رأسمال الشركة : / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها : غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي

مركزها : محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من مالك رأس
المال ويخضع لتصديق الوزارة

المادة ٢- لا يعفى هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات
والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في
محافظة ريف دمشق /أمانة السجل التجاري / وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه
المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٤ م

النظام الأساسي لشركة محابري التجارية لمالكها بلال محابري بن نزار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة الأولى : التأسيس :

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة محابري التجارية لمالكها بلال محابري بن نزار ذات الشخص الواحد المحدودة
المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي
رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمره الحالية

والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
بلال محاييري بن نزار	السورية	٠١٠٤٠٠٠٧٤٢٠	ريف دمشق - قدسيا - جمعيات - شارع علي بن أبي طالب

المادة الثانية : غرض الشركة

غرض الشركة هو : ٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) - ٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) - ٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآلات اللازمة لغاية الشركة ، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخص غاية الشركة

المادة الثالثة : اسم الشركة :

شركة محاييري التجارية لملكيها بلال محاييري بن نزار ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة الرابعة : المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في ريف دمشق ولها أن تؤسس لها فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع المحافظات وأخرجه ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة الخامسة : مدة الشركة :

/ غير محدودة / تبدأ من تاريخ تأسيسها

المادة السادسة : شهر الشركة :

يتم شهر النظام الاساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية الا بعد شهرها.

المادة السابعة : رأسمال الشركة :

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسون مليون ل.س فقط / ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ / ليرة سورية

٢- يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأس مال الشركة، وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم الى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة الثامنة الادارة:

١- يتولى ادارة امور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن ادارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

اسم المؤسس	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان الإقامة والموطن المختار
بلال محاييري بن نزار	السورية	٠١٠٤٠٠٠٧٤٢٠	ريف دمشق - قدسيا - جمعيات - شارع علي بن أبي طالب

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في ادارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير الا بعد شهرها بالسجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوافر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأمواله الا بموافقة مالك رأس المال ضامنا لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامنا بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

٤- يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والاجرائية وتوقيعه ملزم للشركة بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة التاسعة : واجبات الإدارة :

- ١- لا يحق لمدير الشركة إحالة أي من صلاحياته المفوض بها للغير الا بعد موافقة مالك رأس مال الشركة
- ٢- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة ، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير اذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة الى رقم سجلها .

المادة العاشرة :مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

- ١- لا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها الا بمقدار رأسمالها.
- ٢- يكون مالك رأس مال الشركة مسؤولا عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.
- ٣- ويكون مسؤولا في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة.
- ٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة الا لتحقيق اغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

المادة الحادية عشر :مدققو الحسابات :

- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقا للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.
- ٢- بالإضافة الى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس مال الشركة أو المدير أو قريبا أو مصاهرا لهما حتى الدرجة الرابعة).

٣- لمدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين.

المادة الثانية عشر: تقديم الميزانية :

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية اعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي الى مدقق الحسابات ويجب ان يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمد من قبله وذلك خلال الاشهر الستة الأولى من كل سنة مالية الى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات.

المادة الثالثة عشر: حسابات الشركة وماليتها :

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدئ في أول شهر كانون الثاني وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الاولى فإنها تبتدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

المادة الرابعة عشر: حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

لمدقق الحسابات في اي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله ان يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق اثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم الى الوزارة وترسل نسخة منه الى مالك رأس المال.

المادة الخامسة عشر: رأي المدقق :

على مدقق الحسابات ان يجتمع بمالك رأس المال، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة، ويتلو تقريره عليه، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية، ولمالك رأس المال طلب ايضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

المادة السادسة عشر: الاهتلاكات :

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستعمل هذه الاموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة السابعة عشر: الأرباح الصافية :

توزع الارباح الصافية على الوجه التالي:

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠%) من الارباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الاجباري ليصبح (٢٥%) من رأسمال الشركة، وإذا نقص الاحتياطي الاجباري عن النسبة المذكورة وجب اعادة الاقتطاع حتى يصل الى تلك النسبة.

٢- يزول باقي صافي الارباح السنوية الى مالك رأس المال، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها.

المادة الثامنة عشر : انحلال الشركة :

- ١- تنحل الشركة في أي من الحالات التالية:
- ١- انقضاء المدة المحددة للشركة.
- ٢- انتهاء المشروع موضوع الشركة.
- ٣- شهر افلاس الشركة.
- ٤- حل الشركة بحكم قضائي.
- ٥- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- ٦- في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة مالم ينص نظامها الأساسي على خلاف ذلك أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
- ٧- في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة التاسعة عشر : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر وتصفية الشركة وأعمال ادارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات اثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاه من اعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها الى مالك رأس المال.

المادة العشرين : احكام عامة :

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكما، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، الا ما كان منها ملازما للشخص الطبيعي.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الاوراق الصادرة عنها وعلى اعلاناتها، اضافة الى المعلومات الاخرى التي يوجب القانون ادراجها.
- ٤- اذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، اضافة الى بيانات الشركة، على كافة الاوراق الصادرة عنها واعلاناتها، واذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون الف ليرة سورية.
- ٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها الى شخص أو اشخاص اخرين وفق احكام قانون الشركات.
- ٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ان تعدل شكلها القانوني الى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو الى شركة مساهمة مغفلة خاصة او عامة وفق احكام قانون الشركات، أو أن تندمج مع أية شركة اخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون.

المادة الحادية والعشرون :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الاساسي للشركة الى احكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
 - ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.
- تم التوقيع والتدقيق من قبلي وبحضوري
توقيع المؤسسين
أو المفوض عنهم

مدير مديرية الشركات

ر.د الشركات
(٢١٥٩)

قرار رقم /٣٦١٤/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة ترياكي حبوب الزراعية المحدودة المسؤولة

TRYAKI HUBUB AGRICULTURAL L.L.C وفق مايلي:

غايته: ١١١٠٢/ زراعة المحاصيل البقولية ، يشمل (الفاصولياء - الفول - الحمص - اللوبياء - العدس - الترمس - البازلاء... الخ) /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآليات بما فيها الآليات الثقيلة اللازمة لهذه الغاية) /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الاسمدة والبذور وافات الصحة) (للشعير - الحبوب والبذور (عدا الشعير) المنتجات النشوية (المعكرونة... الخ) - السكر ومنتجاته - الحبوب والبذور (الأرز - فول حمص - فاصولياء - عدس - برغل) - منتجات الحبوب (قمح - طحين) - أنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام غير مصفى - زيتون - صويا - ذرة - نخيل - زيت مصفى - زيتون - صويا - ذرة - نخيل) - ملح الطعام بأنواعه - السكر ومنتجاته - المواد الغذائية والمشروبات - الحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيتون والمخللات (الكبيس) - السكر والشوكولاته والكاكاو والسكريات والمربيات والحلويات السكرية - المياه الغازية والعصائر - الدهون النباتية (سمنة - زبدة) - الدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) - منتجات اللحوم الحمراء - اللحوم الدواجن ومنتجاتها - للمياه المعبأة - للمياه الغازية و العصائر - للأسماك و منتجاتها - للنباتات والبذور و الأسمدة (المشائل) = للزهور و الورود - للمبيدات الحشرية - للمبيدات آفات الصحة - للأسمدة الكيماوية - للمبيدات الحشرية) - /٤٧٧٣٤٠/ البيع بالتجزئة للنباتات والبذور و الأسمدة (المشائل) - /٤٧٧٣٤١/ البيع بالتجزئة للزهور و الورود - /٤٧٧٣٤٢/ بيع و تركيب العشب الصناعي - /٤٧٧٣٤٣/ البيع بالتجزئة لمبيدات آفات الصحة - /٤٦٦٩١٠/ البيع بالجملة للأسمدة الكيماوية - /٤٦٦٩١١/ البيع بالجملة للمبيدات الحشرية - /٤٦٦٩١٢/ البيع بالجملة لمبيدات آفات الصحة - /٤٦٣٠٦٢/ البيع بالجملة للمنتجات النشوية (المعكرونة ... الخ) /٤٦٣٠٥١/ البيع بالجملة للسكر و منتجاته /٤٦٢٠١١/ الحبوب و البذور (الأرز - فول حمص - فاصولياء - عدس - برغل) - /٤٦٣٠٦/ البيع بالجملة لمنتجات الحبوب (قمح - طحين) - /٤٦٣٠٣٢/ البيع بالجملة لأنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام مصفى و غير مصفى - زيتون - صويا - ذرة - نخيل) - /٤٦٣٠٥٧/ البيع بالجملة لمطح الطعام - /٤٧٢١٢٦/ البيع بالتجزئة لمطح الطعام بأنواعه - /٤٧٢١٢١/ البيع بالتجزئة للحليب و منتجات الألبان و الأجبان و البيض و الزيتون و المخللات (الكبيس) - /٤٦٣٠٣٥/ البيع بالجملة للسكر و الشوكولاته و الكاكاو و منتجاتها و القهوة و الشاي و البهارات و العسل و الحلويات و الملح - /٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية و العصائر - /٤٦٣٠٣٣/ البيع بالجملة للدهون النباتية (سمنة - زبدة) /٤٦٣٠٣٤/ البيع بالجملة للدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) /٤٧٢١٦٢/ البيع بالتجزئة للشوكولاته و الكاكاو و السكريات و المربيات و الحلويات السكرية - /٤٦٢٠١١/ البيع

بالجملة للحبوب و البذور (عدا الشعير) - /٤٦٢٠١٢/ البيع بالجملة للشعير -/٤٦٣٠٤٢/ البيع بالجملة لمنتجات اللحوم الحمراء -/٤٦٣٠٤٤/ البيع بالجملة للحوم الدواجن و منتجاتها - اللحوم المجمدة بكافة أنواعها -/٤٦٣٠٤٥/ البيع بالجملة للحوم المجمدة بكافة أنواعها -/٤٦٣٠٧١/ البيع بالجملة للمياه المعبأة -/٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية و العصائر -/٤٦٣٠٤٣/ البيع بالجملة للأسماك و منتجاتها و الدخول بالمناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك فيما يخص غاية الشركة . و الدخول بالمناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك.

رأسمال الشركة : /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١.٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية .

مدتها : غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي .

مركزها : محافظة دمشق ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة و يخضع لتصديق الوزارة .

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية و حماية المستهلك في محافظة دمشق / أمانة السجل التجاري / وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٦/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة ترياكي حبوب الزراعية المحدودة المسؤولة

T RYAKI HUBUB AGRICULTURAL L.L.C

الفصل الأول : تأسيس الشركة ، غايتها ، اسمها ، مركزها ، مدتها

المادة ١ التأسيس والغاية :

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ، ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة : //١١١٠٢/ زراعة المحاصيل البقولية ، يشمل (الفاصولياء - الفول - الحمص - اللوبياء - العدس - الترمس - البازلاء... الخ) /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة (المواد والمعدات والآليات بما فيها الآليات الثقيلة اللازمة لهذه الغاية) /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة

(الاسمدة والبذور وافات الصحة) (للشعير للحبوب والبذور (عدا الشعير) المنتجات النشوية (المعكرونة... الخ) _ السكر ومنتجاته_ الحبوب والبذور (الأرز_ فول حمص_ فاصولياء_ عدس_ برغل) _ منتجات الحبوب (قمح_ طحين) _ أنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام غير مصفى_ زيتون_ صويا_ ذرة_ نخيل_ زيت مصفى_ زيتون_ صويا_ ذرة_ نخيل) _ ملح الطعام بأنواعه_ السكر ومنتجاته_ المواد الغذائية والمشروبات_ الحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيتون والمخللات (الكبيس) _ السكر والشوكولاته والكاكاو والسكريات والمرببات والحلويات السكرية_ المياه الغازية والعصائر_ الدهون النباتية (سمنة_ زبدة) _ الدهون الحيوانية (سمنة_ زبدة) _ منتجات اللحوم الحمراء _لحوم الدواجن و منتجاتها _ للمياه المعبأة _ للمياه الغازية و العصائر _ للأسماك و منتجاتها _ للنباتات والبذور و الأسمدة (المشائل) = للزهور و الورود _ للمبيدات الحشرية _ للمبيدات آفات الصحة _ للأسمدة الكيماوية _ للمبيدات الحشرية) - /٤٧٧٣٤٠/ البيع بالتجزئة للنباتات و البذور و الأسمدة (المشائل) - /٤٧٧٣٤١/ البيع بالتجزئة للزهور و الورود - /٤٧٧٣٤٢/ بيع و تركيب العشب الصناعي - /٤٧٧٣٤٣/ البيع بالتجزئة لمبيدات آفات الصحة - /٤٦٦٩١٠/ البيع بالجملة للأسمدة الكيماوية - /٤٦٦٩١١/ البيع بالجملة للمبيدات الحشرية - /٤٦٦٩١٢/ البيع بالجملة لمبيدات آفات الصحة - /٤٦٣٠٦٢/ البيع بالجملة للمنتجات النشوية (المعكرونة ... الخ) / ٤٦٣٠٥١/ البيع بالجملة للسكر و منتجاته/ ٤٦٢٠١١/ الحبوب و البذور (الأرز - فول حمص - فاصولياء - عدس - برغل) - / ٤٦٣٠٦/ البيع بالجملة لمنتجات الحبوب (قمح - طحين) - / ٤٦٣٠٣٢/ البيع بالجملة لأنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام مصفى و غير مصفى- زيتون - صويا -ذرة نخيل) - / ٤٦٣٠٥٧/ البيع بالجملة لمطح الطعام - / ٤٧٢١٢٦/ البيع بالتجزئة لمطح الطعام بأنواعه- / ٤٧٢١٢١/ البيع بالتجزئة للحليب و منتجات الألبان و الأجبان و البيض و الزيتون و المخللات (الكبيس) - / ٤٦٠٣٥/ البيع بالجملة للسكر و الشوكولاته و الكاكاو و منتجاتها و القهوة و الشاي و البهارات و العسل و الحلويات و الملح - / ٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية و العصائر - / ٤٦٣٠٣٣/ البيع بالجملة للدهون النباتية (سمنة - زبدة) / ٤٦٣٠٣٤/ البيع بالجملة للدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) / ٤٧٢١٦٢/ البيع بالتجزئة للشوكولاته و الكاكاو و السكريات و المرببات و الحلويات السكرية - / ٤٦٢٠١١/ البيع بالجملة للحبوب و البذور (عدا الشعير) - / ٤٦٢٠١٢/ البيع بالجملة للشعير - / ٤٦٣٠٤٢/ البيع بالجملة لمنتجات اللحوم الحمراء - / ٤٦٣٠٤٤/ البيع بالجملة للحوم الدواجن و منتجاتها - اللحوم المجمدة بكافة أنواعها - / ٤٦٣٠٤٥/ البيع بالجملة للحوم المجمدة بكافة أنواعها - / ٤٦٣٠٧١/ البيع بالجملة للمياه المعبأة - / ٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية و العصائر - / ٤٦٣٠٤٣/ البيع بالجملة للأسماك و منتجاتها و الدخول بالمناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك فيما يخص غاية الشركة . و الدخول بالمناقصات و المزايدات مع القطاع العام و الخاص و المشترك - وبحق لها تعديل غايتها كلياً أو جزئياً بقرار من الهيئة العامة ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢ : اسم الشركة : شركة ترياكي حبوب الزراعة المحدودة المسؤولة

T RYAKI HUBUB AGRICULTURAL L.L.C

المادة ٣ : المركز والفروع : مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر بقرار من الهيئة العامة للشركاء .

المادة ٤ : المدة : مدة الشركة (غير محدودة) تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها

الفصل الثاني : تأسيس الشركة

المادة ٥ : المؤسسون

تم تأسيس الشركة من السادة :

اسم الشريك	الجنسية	مكان الإقامة والموطن المختار
شركة تيرياكي أناضولو هولدنغ المساهمة	تركية	دمشق- المالكي - جانب مشفى الشامي
شركة دانم المساهمة للمواد الغذائية والصناعية والتجارة	تركية	دمشق- المالكي - جانب مشفى الشامي

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عملها من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي والعيني للشركة كل منهم بالمبلغ والمساهمة المقيدة بجانب اسمه وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

المادة ٦ : حقوق وواجبات المؤسسين :

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من التزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث : رأسمال الشركة والحصص

المادة ٧ : رأسمال الشركة

١. حدد رأسمال الشركة بمبلغ /٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١,٠٠٠/ فقط ألف حصة ، قيمة كل حصة /٥٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية وذلك على النحو التالي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
شركة تيرياكي أناضولو هولدنغ المساهمة	٩٩٠	٤٩,٥٠٠,٠٠٠	%٩٩
شركة دانم المساهمة للمواد الغذائية والصناعية والتجارة	١٠	٥٠٠,٠٠٠	%١
المجموع	١٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاشتراك بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨/ : تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة (٤٠%) في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة .

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً .

المادة ٩/ استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها .

المادة ١٠/ : سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم .

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور

المادة ١١/ انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام-٢٠١١

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء .

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما

المادة ١٢/ رهن الحصص :

لا يجوز للشركاء رهن الحصص تحت أي مسمى قانوني.

المادة ١٣/ تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة /١٤/ الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام ويديرها للدورة الأولى: هاشم ماهر هاني شعشاعة (أردني الجنسية)

المادة /١٥/ مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة /١٦/: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة :

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة /١٧/ واجبات الإدارة:

١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
٢ لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها .

المادة /١٨/: التوقيع عن الشركة

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليهما من حقوق والتزامات بما في ذلك الأمور المالية وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم

المادة ١٩ مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد

المادة /٢٠/ مسؤولية الإدارة

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة ، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة ، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة /٢١/: شهر الشركة

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد /٦٢-٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢/ : الدعوة وجدول الأعمال:

١. تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار من قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول وبين الاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.
٢. يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .
٣. على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٧١/٣ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١ .
- وأي مواضيع أخرى يعود البت للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقنمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١ .
٤. إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة .
٥. يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠%) من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم ، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوى خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء ، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة .
٦. إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصل هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة ، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
٧. حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته .
٨. يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك

٩. في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠. تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

١١. لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء .

المادة ٢٣/:

١. تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها .

٢. لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات .

٣. لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك

٤. يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالة ووكالة ، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ في الجدول لدى الشركة

٥. يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة

٦. يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها

٧. يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨. كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام .

٩. تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي .

١٠. يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١. يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة .

المادة /٢٤/ نصاب الهيئة العامة والأغلبية المطلوبة:

١. يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن (٥٠%) من حصص رأس المال
٢. إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة الى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر
٣. تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على (٥٠%) من رأس المال الممثل في الجلسة ، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية (٧٥%) من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركاء
٤. ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥. يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .

المادة /٢٥/ خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال

١- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دانني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين .

٢- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لانحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين والمرتين على الأقل.

٣- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة ، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان .

٤- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصرف بالنفاذ المعجل .

٥- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر ويكون قرار محكمة الاستئناف إلى يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات

المادة ٢٦/:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة المعنية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩// لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .

الفصل السابع: حسابات الشركة ومالياتها

المادة ٢٧/ سنة الشركة المالية

١. السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية .
٢. سنة الشركة المالية تبدئ في أول شهر كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر كانون الأول
٣. يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية

المادة ٢٨/ الاحتياطات :

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية الاحتياطي الاجباري . الاحتياطي الاختياري وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة /٢٩/: المحكمة المختصة وحل الخلافات

١. تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .
٢. كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة.
٣. تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .
٤. تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
٥. يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها

المادة /٣٠/:

١. تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزه والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠-٢١-٢٢-٢٣- ٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨- ٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨- ٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨- ٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨- ٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨- ٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨- ٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨- ٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨- ٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨- ١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨- ١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨- ١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨- ١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨- ١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨- ١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨- ١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨- ١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨- ١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨- ١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨- ٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨- ٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨- ٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨- ٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨- ٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨- ٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨- ٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨- ٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨- ٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨- ٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨- ٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨- ٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨- ٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨- ٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨- ٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨- ٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨- ٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨- ٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨- ٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨- ٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨- ٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨- ٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨- ٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨- ٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨- ٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨- ٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨- ٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨- ٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨- ٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨- ٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨- ٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨- ٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨- ٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨- ٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨- ٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨- ٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨- ٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨- ٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨- ٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨- ٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨- ٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨- ٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨- ٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨- ٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨- ٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨- ٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨- ٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨- ٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨- ٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨- ٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨- ٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨- ٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨- ٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨- ٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨- ٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨- ٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨- ٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨- ٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨- ٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨- ٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨- ٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨- ٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨- ٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨- ٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨- ٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨- ٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨- ٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨- ٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨- ٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨- ٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨- ٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨- ٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨- ٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨- ٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨- ٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨- ٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨- ٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨- ٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨- ٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨- ٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨- ١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨- ١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨- ١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨- ١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨- ١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨- ١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨- ١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨- ١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨- ١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨- ١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨- ١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨- ١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨- ١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨- ١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨- ١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨- ١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨- ١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨- ١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨- ١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨- ١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨- ١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨- ١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨- ١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨- ١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨- ١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨- ١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨- ١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨- ١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨- ١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨- ١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨- ١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨- ١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨- ١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨- ١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨- ١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨- ١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨- ١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨- ١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨- ١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨- ١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨- ١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨- ١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨- ١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨- ١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨- ١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨- ١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨- ١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨- ١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨- ١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨- ١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨- ١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨- ١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨- ١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨- ١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧-١٥٤٨- ١٥٤٩-١٥٥٠-١٥٥١-١٥٥٢-١٥٥٣-

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١/:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة الممنوحة للسورية إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي وبحق تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق أغراضها دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك إضافة إلى بيانات الشركة على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٢/ رقابة الوزارة

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣/:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي
رئيس دائرة الشركات
مدير مديرية الشركات

(٢١٦٠)

قرار رقم /٣٨٧٨/
وزير الاقتصاد والصناعة

بقر مايلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة برستيل للأطراف الاصطناعية والمساند التقويمية المحدودة المسؤولية

Prsteel prosthetics and orthotics L.L.C

غايته: /٨٦٩٠٢٣/ أنشطة مراكز الأطراف الاصطناعية والأجهزة التقويمية ويشمل إصلاح وتركيب الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية وما شابهها ، /٣٢٥٠٨١/ صنع أجهزة لتقويم الأعضاء /٣٢٥٠٨٢/ صنع الأطراف الصناعية /٣٢٥٠٢٠/ صنع أنواع الاسمنت المستخدمة في إعادة بناء العظام /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الأجهزة الطبية بما فيها أجهزة تقويم الأعضاء والكراسي المتحركة - الأدوات والمستلزمات الطبية) /٤٦٤٩٤٣/ البيع بالجملة للأجهزة الطبية /٤٦٤٩٤٤/ البيع بالجملة لأدوات والمستلزمات الطبية /٤٦٤٩٤٥/ البيع بالجملة لأدوات والمستلزمات الطبية السنية /٤٧٧٢٢١/ البيع بالتجزئة لأجهزة تقويم الأعضاء /٤٧٧٢٢٢/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمستلزمات الطبية وتشمل الكراسي المتحركة والدخول في المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والاجنبية رأسمالها: رأسمال الشركة هو (٥٠٠٠٠٠٠٠) ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على ٥٠٠٠ حصة فقط خمسة الاف حصة قيمة كل حصة (١٠٠٠٠) ل.س فقط عشرة الاف ليرة سورية مركزها : محافظة حلب ولها أن تؤسس فروعا لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة مدتها: غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

المادة ٢: لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل اجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة حلب وذلك خلال مدة ستين يوما من تاريخ هذا القرار تحت طائلة الغائه المادة ٣: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه دمشق في ٢٧/٧/٢٠٢٥

النظام الأساسي لشركة برستيل للأطراف الاصطناعية والمساند التقويمية المحدودة المسؤولية

Prsteel prosthetics and orthotics L.L.C

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في لا يخالف هذا النظام.

غرض الشركة : ٨٦٩٠٢٣/ أنشطة مراكز الأطراف الاصطناعية والأجهزة التقويمية ويشمل إصلاح وتركيب الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية وما شابهها ، ٣٢٥٠٨١/ صنع أجهزة لتقويم الأعضاء /٣٢٥٠٨٢/ صنع الأطراف الصناعية/٣٢٥٠٢٠/ صنع أنواع الاسمنت المستخدمة في إعادة بناء العظام/٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الأجهزة الطبية بما فيها أجهزة تقويم الأعضاء والكراسي المتحركة - الأدوات والمستلزمات الطبية) /٤٦٤٩٤٣/ البيع بالجملة للأجهزة الطبية /٤٦٤٩٤٤/ البيع بالجملة لأدوات والمستلزمات الطبية /٤٦٤٩٤٥/ البيع بالجملة لأدوات والمستلزمات الطبية السنية /٤٧٧٢٢١/ البيع بالتجزئة لأجهزة تقويم الأعضاء /٤٧٧٢٢٢/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية وتشمل الكراسي المتحركة والدخول في المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشتري بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والاجنبية

أ- ويحق لها تعديل لها تعديل غايتها كلياً أو جزئياً ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

ب- ويحق للشركة في سبيل تحقيق غايتها تملك الأصول والعقارات في سبيل تحقيق غايتها والاسهام في شركات تتعاطى أعمالاً مماثلة أو شبيهة ويجوز للشركة أن تملك الحصص والأسهم وتستثمر في شركات أخرى أو تندمج معها ولها الحق في الاشتراك مع الغير في تأسيس كافة أنواع الشركات وتمثيل الشركات والوكالات المحلية والعربية والاجنبية

المادة ٢- اسم الشركة برستيل للأطراف الاصطناعية والمساند التقويمية المحدودة المسؤولية
Prsteel prosthetics and orthotics L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع :

مركز الشركة الرئيسي في محافظة /حلب/ ولها ان تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤- المدة: مدة الشركة /غير محددة المدة/ تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها
الفصل الثاني : تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
احمد طاهر بن حسين	السورية	تل رفعت ١٩٨٦/٦/٢٦	ريف حلب- إعزاز- مول إعزاز طابق ثاني
محمد طاهر بن حسين	السورية	تل رفعت ١٩٩٧/١/١٠	ريف حلب- إعزاز- مول إعزاز طابق ثاني
حسن فارس بن عبد الرحمن	السورية	تل رفعت ١٩٨٢/١/٥	ريف حلب- إعزاز- مول إعزاز طابق ثاني

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأس مال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥٠٠٠/ حصة فقط خمسة آلاف حصة قيمة كل حصة /١٠.٠٠٠ ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص ل.س	النسبة
احمد طاهر بن حسين	٢٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
محمد طاهر بن حسين	٢٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	%٤٠
حسن فارس بن عبد الرحمن	١٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠
المجموع	٥٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠

يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة /٤٠% في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر. ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأس مال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثلهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص بموافقة جميع أعضاء الهيئة العامة

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص: أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام ويديرها للدورة الأولى السيد: احمد طاهر بن حسين

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة/ أربع سنوات /قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٣٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة
٢. للمدير كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

١. يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع منفرداً عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور المالية والإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم. كما يحق للمدير الاقتراض والاستدانة وإقرار التسهيلات وتقديم الكفالات كما يحق للمدير العام تفويض الغير بأي من صلاحياته بموجب كتاب خطي أو وكالة معينة

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاته لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائه في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على المدير الآخر عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١ - المحظورات :

١. لا يجوز للمدير بدون موافقة الهيئة العامة للشركة أن يتولى الإدارة في شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة، أو أن يقوم لحسابه أو لحساب الغير بعمليات في تجارة مماثلة أو منافسة لأغراض الشركة.
٢. لا يجوز أن يكون لمدير الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة، ويجب تجديد هذا الترخيص في كل سنة.
٣. لا يجوز للمدير أن يحصل من الشركة على قروض أو كفالات لصالحه أو لصالح أقربائه حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

المادة ٢٢: شهر الشركة: يقوم المؤسسون أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٦٢/٣ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٣: الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير العام بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١٠- يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وإقرار التسهيلات وتقديم الكفالات بدون موافقة الهيئة العامة للشركة . كما يحق له بيع ومبادلة العقارات باسم الشركة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الحقوق العينية أو الرخص والامتيازات الممنوحة له بعد موافقة الهيئة العامة
المادة ٢٤ :

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير العام أو أكبر الأعضاء سنياً اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول تعديلاً على نظامها الأساسي ، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام .

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٥- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥١% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٦: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- ١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .
- ٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ت - يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

ث- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفذ المعجل .

ج- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعدّد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٧ - اختبارهم :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ يجب أن تتوفر في مدقق الحسابات الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٨: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٩: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: احتياطي الإجمالي - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك حسب النسب المعتمدة لدى وزارة المالية وتخضع لأحكام المادة ٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ٣٠: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة .
- ٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي و مسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد/١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١ :

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. و تتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق أغراضها دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ إدراجها و إذا لم تذكر ذلك تعاقب الشركة بغرامة و قدرها خمس و عشرون ألف ليرة سورية

٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسين ألفاً ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

- ١- يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
- ٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
- ٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

مدير مديرية الشركات

تم التوقيع بحضور

توقيع المؤسسين

أو المفوض عنهم

ر.د.الشركات

(٢١٦١)

قرار رقم /٣٠٠٤/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة لومينيكس للشبكات التقنية المحدودة المسؤولة LUMENEX NETWORKS L.L.C وذلك وفق مايلي:

غايتها:

/٦١١٠٠١/ تشغيل أو صيانة أو تقديم خدمة نقل الصوت والبيانات والنصوص والتسجيلات الصوتية غير الفيديو باستعمال بنية تحتية للاتصالات السلكية (ETHERNET-FTTH) ، /٦١١٠٠٢/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغل الشبكة السلكية ، /٦١١٠٠٣/ شراء حق الدخول وسعة الشبكة من مالكي ومشغلي الشبكات وتقديم خدمات الاتصال باستعمال تلك السعة إلى دوائر الأعمال والمنازل ، /٦١٢٠٠٥/ توفير خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغلي الشبكات اللاسلكية ، /٦١٣٠٠١/ تشغيل وصيانة وتقديم خدمة الوصول إلى مرافق البث الصوتي وبث البيانات والنصوص والتسجيلات الصوتية والفيديو باستعمال مرافق الاتصالات الساتلية ، /٦١٣٠٠٢/ توصيل البرامج المرئية والصوتية والنصية الملقاة من شبكات الكابل ، أو من شبكات الإذاعة والتلفزيون المحلية إلى المستهلكين عن طريق شبكات الأنظمة الساتلية مباشرة إلى المنزل ، /٦١٣٠٠٣/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغلي البنى التحتية للشبكة الساتلية (اتجاه واحد) استقبال فقط ، /٦١٩٠١٣/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت على شبكات بين الزبون ومقدمي خدمة الإنترنت وهذه الشبكات غير مملوكة لمقدمي خدمة الإنترنت أو مدارة من قبلها مثل النفاذ إلى الإنترنت عن طريق اتصال الطلب الهاتفي ... الخ ، /٦١٩٠١١/ تقديم خدمات الإنترنت في مرافق مفتوحة للعموم (خدمة النفاذ إلى الإنترنت للعموم باستخدام شبكات Wifi Outdoor /٦٠٢٠١٢/ البث التلفزيوني عبر الإنترنت ، /٦٠٢٠٣٧/ خدمة IPT ، /٤٣٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية ، /٣٣٢٠٢١/ تركيب معدات الاتصالات ، /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة ، والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

رأس مالها: رأسمال الشركة هو /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /٥,٠٠٠/ حصة فقط خمسة آلاف حصة قيمة كل حصة ١٠,٠٠٠ ل.س فقط عشرة آلاف ليرة سورية .

مركزها :

محافظة دمشق ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة

مدتها: خمسون عاماً ، تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة ويجوز تمديد مدتها لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة

لومينيكس للشبكات التقنية المحدودة المسؤولية

LUMENEX NETWORKS L.L.C

وفق أحكام قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

الفصل الأول : تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١ : التأسيس والغاية:

- ١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام. وتعتبر كلمة المرسوم التشريعي؟ أينما وردت في هذا النظام هي المرسوم التشريعي ٢٩ لعام ٢٠١١
- ٢- أغراض الشركة :

٣- /٦١١٠٠١/ تشغيل أو صيانة أو تقديم خدمة نقل الصوت والبيانات والنصوص والتسجيلات الصوتية غير الفيديو باستعمال بنية تحتية للاتصالات السلكية (ETHERNET-FTTH) ، /٦١١٠٠٢/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغل الشبكة السلكية ، /٦١١٠٠٣/ شراء حق الدخول وسعة الشبكة من مالكي ومشغلي الشبكات وتقديم خدمات الاتصال باستعمال تلك السعة إلى دوائر الأعمال والمنازل ، /٦١٢٠٠٥/ توفير خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغلي الشبكات اللاسلكية ، /٦١٣٠٠١/ تشغيل وصيانة وتقديم خدمة الوصول إلى مرافق البث الصوتي وبث البيانات والنصوص والتسجيلات الصوتية والفيديو باستعمال مرافق الاتصالات الساتلية ، /٦١٣٠٠٢/ توصيل البرامج المرئية والصوتية والنصية الملقاة من شبكات الكابل ، أو من شبكات الإذاعة والتلفزيون المحلية إلى المستهلكين عن طريق شبكات الأنظمة الساتلية مباشرة إلى المنزل ، /٦١٣٠٠٣/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت من قبل مشغلي البنى التحتية للشبكة الساتلية (اتجاه واحد) استقبال فقط ، /٦١٩٠١٣/ تقديم خدمة النفاذ إلى الإنترنت على شبكات بين الزبون ومقدمي خدمة الإنترنت وهذه الشبكات غير مملوكة لمقدمي خدمة الإنترنت أو مدارة من قبلها مثل النفاذ إلى الإنترنت عن طريق اتصال الطلب الهاتفي ... الخ ، /٦١٩٠١١/ تقديم خدمات الإنترنت في مرافق مفتوحة للعموم (خدمة النفاذ إلى الإنترنت للعموم باستخدام شبكات / Wifi Outdoor / /٦٠٢٠١٢/ البث التلفزيوني عبر الإنترنت ، /٦٠٢٠٣٧/ خدمة IPT ، /٤٣٢١٢٢/ تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية ، /٣٣٢٠٢١/ تركيب معدات الاتصالات ، /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة ، والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة وتمثيل الوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

- ويحق لها في سبيل تحقيق غايتها : تملك جميع وسائل النقل والأراضي والعقارات التي تحقق غاية الشركة
- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢ : اسم الشركة:

شركة لومينيكس للشبكات التقنية المحدودة المسؤولية

LUMENEX NETWORKS L.L.C

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤ : المدة:

خمسون عاماً، تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة و يجوز تمديدھا لمدد أخرى بقرار من الهيئة العامة للشركاء

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
ايمن عبد الحكيم العسلي	سوري	دمشق ١٩٨٥/٥/١ ٠١٠١٠٣٠٨٥٨٦	دمشق - المزة - مقابل المدينة الجامعية - فيلا العسلي
إسماعيل عبد الحسين أحمد	سوري	جرابلس ١٩٩٠/٦/٦ ٠٢٤٣٠٠١١٤٥٥	حلب - جرابلس - طريق منبج - مقابل كازية الجاسم رقم ٣٥

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣ / من المادة ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ٥٠٠٠٠ / حصة فقط خمسة آلاف حصة قيمة كل حصة / ١٠٠٠٠ / ل.س عشرة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
ايمن عبد الحكيم العسلي	٢٥٠٠ حصة	٢٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%٥٠
إسماعيل عبد الحسين أحمد	٢٥٠٠ حصة	٢٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%٥٠
المجموع	١٠٠٠٠ حصة	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ١٠٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر

٢. لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام أو من يفوض بذلك من المديرين في حال تعددهم سجل للشركاء يسجل فيه أسماءهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.
٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.
٣. للشركاء ولدانني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.
٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد
٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.
٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز رهن الحصص

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص: أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عملها وفقاً للصلاحيات المحددة لهم في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى السيد : ايمن عبد الحكيم العسلي

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة/ أربع سنوات /قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٢٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة الهيئة العامة للشركة
٢. للمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع منفرداً عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم. وتوكيل المحامين وكالات عامة أو خاصة، ولا يحق للمدير بيع أصول وعقارات الشركة ورهنها والاستدانة أو الاقتراض إلا بعد موافقة الهيئة العامة
المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة /٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال :

- ١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة ، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً ويمكن تبليغ الشركاء على البريد الالكتروني وعبر وسائل التواصل الاجتماعي على موطنهم المختار .
- ٢- يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها ، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يحدد في الدعوة عنها يتم الاجتماع في المكان المحدد في كتاب الدعوة .
- ٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد ، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .
- ٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.
- ٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.
- ٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
- ٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.
- ٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.
- ٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لنائبه مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.
- ١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.
- ١١- لا يحق للمديران الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٣ :

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام .

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٤- نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .

المادة ٢٥: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .

هـ- تنتظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات :

المادة ٢٦ :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية / مجلس المحاسبة و التدقيق/ مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد وتحدد آلياتهم أو تفوض المدير بتحديد آلياتهم .
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مضافاً أو مضافاً للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها :

المادة ٢٧: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
 - ٢- سنة الشركة المالية تبدأ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
 - ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.
- المادة ٢٨: الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية : الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد ٨٢-٨٣-٨٤ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

انحلال الشركة وتصفياتها :

تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩: الخسارة في رأس المال: إذا زادت خسارة الشركة المحدودة المسؤولية على نصف رأس مالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع لتصدر قرارها بتغطية الخسارة أو تخفيض رأسمالها بما لا يقل عن المبلغ المحدد وفقاً لأحكام المادة ١/٢٢٣ من المرسوم التشريعي أو حلها وتصفيتها.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها :

المادة ٣٠:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتهاء من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩/ تاريخ ٢٠١١ / ٢/ ٢٠١١
٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.

٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .

٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

المادة ٣١:

١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .

٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، وبحق لها تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق أغراض الشركة دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .

٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب المرسوم التشريعي رقم ٢٩/ تاريخ ٢٠١١ / ٢/ إدراجها .

٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

المادة ٣٢: رقابة الوزارة:

١- يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة الإدارة العامة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.

٢- ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.

٣- ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم
رئيس دائرة الشركات

تم التوقيع بحضوري و التدقيق من قبلي
مدير مديرية الشركات

(٢١٦٢)

قرار رقم /٣٧٧٠/
وزير الاقتصاد والصناعة

بقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة فيرا للتجهيزات الطبية والمخبرية المحدودة المسؤولة

VERA for Medical and Laboratory Equipment l.l.c

وفق مايلي:

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الأجهزة الطبية بما فيها المخبرية - الأدوات والمستلزمات الطبية - للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية - للأدوات والمستلزمات الطبية السنية) -/٤٦٤٩٤٣/ البيع بالجملة للأجهزة الطبية بما فيها المخبرية -/٤٦٤٩٤٤/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية -/٤٧٧٢٢٢/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية - /٤٦٤٩٤٥/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية السنية -/٤٧٧٢٢٣/ البيع بالتجزئة للأدوات والمستلزمات الطبية السنية -/٨٢٩٩٠٤/ تقديم خدمات ما بعد البيع (تركيب - صيانة - اصلاح) ، والدخول بالمنافسات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة رأسمال الشركة: /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١.٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية . مدتها: غير محدودة ، تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي

مركزها : محافظة دمشق ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة

المادة ٢ - لا يعفي هذا القرار من الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق /أمانة السجل التجاري / وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٣/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة

فيرا للتجهيزات الطبية والمخبرية المحدودة المسؤولة

VERA for Medical and Laboratory Equipment l.l.c

الفصل الأول : تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١ : التأسيس والغاية:

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف

التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

- ٢- أغراض الشركة : /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (الأجهزة الطبية بما فيها المخبرية – الأدوات والمستلزمات الطبية – للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية – للأدوات والمستلزمات الطبية السنية) - /٤٦٤٩٤٣/ البيع بالجملة للأجهزة الطبية بما فيها المخبرية - /٤٦٤٩٤٤/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية - /٤٧٧٢٢٢/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية - /٤٦٤٩٤٥/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية السنية - /٤٧٧٢٢٣/ البيع بالتجزئة للأدوات والمستلزمات الطبية السنية - /٨٢٩٩٠٤/ تقديم خدمات ما بعد البيع (تركيب – صيانة – اصلاح) ، والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة
- ٣- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة ، ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة:

شركة فيرا للتجهيزات الطبية والمخبرية المحدودة المسؤولة

VERA for Medical and Laboratory Equipment l.l.c

المادة ٣: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء

المادة ٤ : المدة:

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التأسيس

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥ : المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
محمود حسون العمر بن جمعة	السورية	١٩٩٣ حلب	ريف دمشق – تل منين – جمعيات صيدنايا
عبد العزيز حزوري بن خالد	السورية	١٩٧٣ ام القصب	حمص حي الانشاءات قرب مشفى الامين
محمد احمد بن شبحموس	سوري	١٩٧٦	دمشق – المزة – جانب ام تي ان

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة / ٣ / من المادة / ٥٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين:

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. رأس مال الشركة هو / ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ١.٠٠٠ / حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠.٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمود حسون العمر بن جمعة	٢٥٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
عبد العزيز حزوري بن خالد	٢٥٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠ ل.س	٢٥%
محمد احمد بن شيخموس	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	٥٠%
المجموع	١.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س	١٠٠%

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١. يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ١٠٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر.

٢. وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠ سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص :

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.
٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: يجوز رهن الحصص

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص: أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة ثلاث مدراء من الشركاء أو من الغير ينتخبوا من قبل الهيئة العامة ويمارسوا عملهم وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام ويديرها للدورة الأولى السادة : محمود حسون العمر وعبد العزيز حزوري ومحمد احمد بن شبحموس

المادة ١٥: مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة / ٣/٦٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وان يتقيد بالشروط الواردة في المادة / ٧٠ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة
٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدراء الثلاثة الشركة لدى الغير ويوقعوا عنها مجتمعين ومنفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٠: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ٢١: شهر الشركة:

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المادة ٣/٦٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٢: الدعوة وجدول الأعمال :

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة ، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً ويمكن تبليغ الشركاء على البريد الالكتروني وعبر وسائل التواصل الاجتماعي على موطنهم المختار .

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية، وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يحدد في الدعوة عنها يتم الاجتماع في المكان المحدد في كتاب الدعوة .

٣- على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد ، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة.

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لنائبه مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهناها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

- ١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
 - ٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.
 - ٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.
 - ٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.
 - ٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
 - ٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.
 - ٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديل على النظام الأساسي للشركة، وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت، ويجوز دعوة مندوب عن الوزارة بناء على طلب المدير أو الشركاء.
 - ٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير.
 - ٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.
 - ١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة.
 - ١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.
- المادة ٢٤ - نصاب الهيئة العامة و الأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني عن أربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر.
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠% من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥% من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.
- ٤- يخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه ، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .

المادة ٢٥ : خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة ، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال :

أ- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دانني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الداننين.

ب- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الداننين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج- يحق للداننين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لأخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الداننين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل .

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعدّد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار

محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات :

المادة ٢٦ :

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة / ٧٩ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات الشروط والمحظورات المنصوص عليها في القانون رقم / ٣٣ / لعام ٢٠١٠ الناظم لمهنة تدقيق الحسابات .

٢- لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم أو شريك في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو كان قريباً لأي منهم حتى الدرجة الرابعة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٧ : سنة الشركة المالية:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.

٢- سنة الشركة المالية تبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٢٨ : الاحتياطات:

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة ٢٩ : المحكمة المختصة وحل الخلافات:

١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .

٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة .

٣- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة ، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .

٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني ، هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع .

٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة فيقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٠:

١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.

٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.

٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.

٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .

٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
 ٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق فيما يحقق غاية الشركة العينية العقارية بما يحقق غاية الشركة دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها .
 ٣. يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
 ٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .
- ### المادة ٣٢: رقابة الوزارة :

١. يحق لوزارة الاقتصاد والصناعة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
 ٢. ويحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
 ٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاتها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.
- ### المادة ٣٣:

تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو المفوض عنهم تم التوقيع بحضور رئيس دائرة الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢١٦٣)

قرار رقم / ٣٠٥٩ /

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة نورث ليك للخدمات اللوجستية وتنظيم المؤتمرات المحدودة المسؤولية وذلك وفق الآتي :

غايته : /٨٢٣٠٠١/ تنظيم وإدارة المعارض العامة ، /٨٢٣٠٠٢/ تنظيم وإدارة المعارض التخصصية ، /٨٢٣٠٠٣/ تنظيم وإدارة المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل ، /٨٢٣٠٠٤/ تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية ، /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة /٤٧٥٢٥٠/ البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة .

رأس مال الشركة : رأس مال الشركة هو /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ٥٠٠٠٠ / حصة فقط خمسون ألف حصة قيمة كل حصة / ١٠٠٠ / ل.س فقط ألف ليرة سورية .

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء ويخضع لتصديق الوزارة .

مدتها : /غير محدودة / تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة .

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٩ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة

نورث ليك للخدمات اللوجستية وتنظيم المؤتمرات المحدودة المسؤولية

الفصل الأول: تأسيس الشركة، غايتها، اسمها، مركزها، مدتها

المادة ١: التأسيس والغاية: تؤسس بين أصحاب المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والعرف التجاري في الجمهورية العربية السورية ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

أغراض الشركة: ٨٢٣٠٠١/تنظيم وإدارة المعارض العامة، ٨٢٣٠٠٢/تنظيم وإدارة المعارض التخصصية، ٨٢٣٠٠٣/تنظيم وإدارة المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل، ٨٢٣٠٠٤/تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية، ٤٦١٠٥١/أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة، ٤٧٥٢٥٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة.

- ويحق لها تعديل غايتها كلياً وجزئياً بقرار من الهيئة العامة، دون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد.

المادة ٢: اسم الشركة: شركة نورث ليك للخدمات اللوجستية وتنظيم المؤتمرات المحدودة المسؤولية

المادة ٣: المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٤: المدة: مدة الشركة /غير محدودة المدة/ تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة

الفصل الثاني: تأسيس الشركة

المادة ٥: المؤسسون:

تم تأسيس الشركة من السادة:

اسم الشريك	الجنسية	تاريخ ومكان الولادة والرقم الوطني	الإقامة
محمد محمد بن فؤاد	سوري	شهران ١٩٩٤/١/٣ ٠٢٢٩٠٠٥٧٩٢٩	دمشق - مزرة فيلات غربية - مواجه محل ميلاد حنون
سناريا فرج بنت عثمان	عراقية	A ١٩٩٨١١١٥	دمشق - مزرة فيلات ي - مواجه محل ميلاد حنون

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٦: حقوق وواجبات المؤسسين: للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من الالتزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث: رأس مال الشركة والحصص

المادة ٧: رأس مال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط / خمسون مليون / ليرة سورية على / ٥٠٠٠٠ / حصة قيمة كل حصة / ١٠٠٠ / ل.س فقط ألف ليرة سورية . تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصة	النسبة
محمد محمد بن فؤاد	٥٠٠ حصة	٥٠٠.٠٠٠	١%
سناريا فرج بنت عثمان	٤٩.٥٠٠ حصة	٤٩.٥٠٠.٠٠٠	٩٩%
المجموع	٥٠.٠٠٠ حصة	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠%

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاشتراك بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ٨: تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة / ٤٠ % في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر، ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأس مال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام وذلك بعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً.

المادة ٩: استلام الحصص: بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصة التي يملكها.

المادة ١٠: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماءهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصة التي يملكها.

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم.

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور.

المادة ١١: انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة / ٦٦ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد.

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم، إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء.

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما.

المادة ١٢: رهن الحصص: لا يجوز لأي شريك من الشركاء القيام برهن حصته إلى الغير إلا بعد الحصول على قرار بذلك من الهيئة العامة للشركة.

المادة ١٣: تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤: الإدارة: يتولى إدارة أمور الشركة مدير من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام

ويديرها للدورة الأولى : المدير : / السيد : محمد محمد بن فؤاد

المادة ١٥: مدة الإدارة:

أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة:

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٦٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة /٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

المادة ١٧: واجبات الإدارة:

١. لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة

٢. لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير، إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.

المادة ١٨: التوقيع عن الشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ١٩: أجور وتعويضات المدير العام: تحدد أجور وتعويضات المدير العام من قبل الهيئة العامة للشركاء

المادة ٢٠: جنسية المدير العام: يجوز أن يكون المدير العام من الجنسية السورية أو من أية جنسية أخرى.

المادة ٢١: مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة: تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد.

المادة ٢٢: مسؤولية الإدارة:

المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ

المادة ٢٣: شهر الشركة: يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد ٦٢-٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة ٢٤: الدعوة وجدول الأعمال:

١- تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة، وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول والاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.

٢- يجب أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يتفق عليه الشركاء.

٣- على المدير خلال الأشهر الخمسة أشهر الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد، ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٣/٧١ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

وأي مواضيع أخرى يعود البت بها للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٤- إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة.

٥- يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوة خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك، يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة

٦- إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصول هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧- حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته.

٨- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك.

٩- في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه، شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للشركة.

١١- لا يحق للمدير الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢٥:

١- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.

٢- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات.

٣- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك.

٤- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالةً ووكالةً وتفويضاً، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة.

٥- يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

٦- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره وبودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها.

٧- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت

٨- كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية أو غيرها بناء على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام

٩- تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

١٠- يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة

١١- يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة.

المادة ٢٦: نصاب الهيئة العامة والأغلبية المطلوبة:

١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويجب ألا تقل المدة الفاصلة بين الاجتماع الأول والثاني عن أربعة وعشرون ساعة على الأقل ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بحضور شركاء ما لا يقل عن ٥٠% من حصص رأس المال.

٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على ٥٠ ٪ من رأس المال الممثل في الجلسة، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية ٧٥ ٪ من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركة.

٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين /٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٢٧: خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١. إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المدير دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حل الشركة وتصفيتها، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة

٢. إجراءات تخفيض رأس المال:

أ. يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلانحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين.

ب. يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

ج. يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠ ٪ من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم. ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان.

د. للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.

هـ- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة، وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر، ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرماً.

الفصل السادس: مدققوا الحسابات:

المادة ٢٨:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة /٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة /١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها:

المادة ٢٩: سنة الشركة المالية:

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية.
- ٢- سنة الشركة المالية تبدأ من أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الأول/ من كل سنة.
- ٣- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

المادة ٣٠: الاحتياطات: يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية: الاحتياطي الإجباري - الاحتياطي الاختياري - احتياطي الاستهلاك وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣-٨٤/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة ٣٠: المحكمة المختصة وحل الخلافات:

- ١- تكون غرفة محكمة البداية المدنية المختصة بالقضايا التجارية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها.
- ٢- كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة.
- ٣- تكون محكمة البداية التجارية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة، أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها.
- ٤- تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
- ٥- يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها:

المادة ٣٢:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد /١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١.
- ٢- تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط.
- ٣- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- ٤- يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية.
- ٥- ينضم إليه خبير محاسبي تعيينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

- ٦- تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .
- ٧- يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال.

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣٢:

- ١- تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً، وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- ٢- تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي، ويحق لها تملك الحقوق العينية العقارية دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها.
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها .
- ٤- إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمس وعشرون ألف ليرة سورية.

المادة ٣٤: رقابة الوزارة:

١. يحق لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات.
٢. يحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. يحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة لتتدبها للقيام بتدقيق حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة.

المادة ٣٥: تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين او المفوض عنهم

رئيس دائرة الشركات

تم التوقيع بحضور والتدقيق من قبلي

مدير مديرية الشركات

(٢١٦٤)

قرار رقم / ٣٠٧٢ /

وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة كزبري لتجارة التبغ والدخان لمالكها محمد أنس كزبري بن شفيق ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وفق ما يلي :

غايته : /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (منتجات التبغ والتبناك والمعسل والسجائر الالكترونية والأراكيل وملحقاتها وتشمل فحم الأركيلة وفحم ومستلزمات الشوي ومستلزماتها) -/٤٦٣٠٨٠/ البيع بالجملة لمنتجات التبغ -/٤٧٢٣٠٠/ البيع بالتجزئة منتجات التبغ والتبناك والمعسل والسجائر الالكترونية في المتاجر المخصصة -/٤٦٤٩٣٢/ البيع بالجملة والأراكيل وملحقاتها وتشمل فحم الأركيلة وفحم ومستلزمات الشوي -/٤٧٢٣٤٥/ البيع بالتجزئة للأراكيل وملحقاتها ومستلزماتها -/٤٧٢٣/ البيع بالتجزئة لمنتجات التبغ في المتاجر المتخصصة ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في ما يخص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

رأسمال الشركة : /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س خمسين مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحد .

مدتها : غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي .

مركزها : محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة .

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق/ أمانة السجل التجاري / وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٩ / ٦ / ٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة كزبري لتجارة التبغ والدخان

لمالكها محمد أنس كزبري بن شفيق ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة كزبري لتجارة التبغ والدخان لمالكها محمد أنس كزبري بن شفيق ذات الشخص الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية :

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
محمد أنس كزبري بن شفيق	ع.س	دمشق ١٩٨٧/٩/٢٥	دمشق - الروضة - شارع فوزي الغزي - بعد بناء نقابة المهندسين الزراعيين - قبو .

المادة ٢: غرض الشركة

= غرض الشركة هو :/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (منتجات التبغ والتبناك والمعمل والسجائر الالكترونية والأراكيل وملحقاتها وتشمل فحم الأركيلة وفحم ومستلزمات الشوي ومستلزماتها)/-٤٦٣٠٨٠/ البيع بالجملة لمنتجات التبغ-/٤٧٢٣٠٠/ البيع بالتجزئة منتجات التبغ والتبناك والمعمل والسجائر الالكترونية في المتاجر المخصصة-/٤٦٤٩٣٢/ البيع بالجملة والأراكيل وملحقاتها وتشمل فحم الأركيلة وفحم ومستلزمات الشوي-/٤٧٧٣٤٥/ البيع بالتجزئة للأراكيل وملحقاتها ومستلزماتها-/٤٧٢٣/ البيع بالتجزئة لمنتجات التبغ في المتاجر المتخصصة ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخصص غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

ويحق لها الحصول على أية حقوق أو امتيازات وتملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها.

المادة ٣: اسم الشركة:

شركة كزبري لتجارة التبغ والدخان لمالكها محمد أنس كزبري بن شفيق ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤: المركز والفروع:

= مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة .

المادة ٥ : مدة الشركة:

= مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي .

المادة ٦ : شهر الشركة:

= يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط /خمسون مليون/ ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة

٢. يقر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة ، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي ،

٣. يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة .

المادة ٨ : الإدارة :

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسنولاً عن إدارتها أمام المالك ، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

الاسم (المدير)	الجنسية	التولد	العنوان والموطن المختار للتبليغات
محمد أنس كزيري بن شفيق	ع.س	دمشق ١٩٨٧/٩/٢٥	دمشق - الروضة - شارع فوزي الغزي - بعد بناء نقابة المهندسين الزراعيين - قبو

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها ، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة /٢٦٧/ والمادة /٧٠/ من قانون الشركات .

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير ، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه .

المادة ٩ : مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

- ١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال .
- ٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها .
- ٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .
- ٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات .
- ٥ - المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ .

المادة ١٠ : مدققو الحسابات :

- ١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة / ٧٩ / من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد .
- ٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة / ١٨٥ / من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .
- ٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم / ٣٣ / لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١ : تقديم الميزانية :

- ١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق .
- ٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها :

- ١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدئ في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة .
- ٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية .
- ٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق .

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة :

- لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال .

المادة ١٤ : رأي المدقق :

- على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله ويوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاهتلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

- ١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجمالي ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .
- ٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى .
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات .
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك ، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة .

المادة ١٨ : تصفية الشركة :

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانهاء من أعمال التصفية لأحكام القانون .
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال .

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها .
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي .
- ٣- يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها. وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة ، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية .

٥- يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات .

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة : ٢٠ :

١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية .

٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضوري و تم التدقيق من
توقيع المؤسسون أو من يمثلهم
قبلي

رئيس دائرة الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢١٦٥)

قرار رقم / ٢٩٢٩ /

وزير الاقتصاد و الصناعة

بقرار ما يلي

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة حمود و عوض للتجارة المحدودة المسؤولية وذلك وفق مايلي:

غايته: / ٤٦١٠٥٢ / أنشطة الاستيراد و التصدير غير المخصصة (للمياه المعبأة والمياه الغازية والعصائر) / ٤٦٣٠٧١ / البيع بالجملة للمياه المعبأة / ٤٦٣٠٧٢ / البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر وتمثيل الشركات والوكالات المحلية و العربية والأجنبية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك (فيما يخص غاية الشركة) .

رأسمالها : حدد رأسمال الشركة بمبلغ / ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ١.٠٠٠ / ألف حصة فقط و قيمة الحصة / ٥٠٠.٠٠٠ / ل.س خمسون ألف ليرة سورية فقط .

مركزها : محافظة / دمشق / ، ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من الهيئة العامة للشركاء و يخضع لتصديق الوزارة .

مدتها : / غير محدودة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها و تخضع لتصديق الوزارة .

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية و حماية المستهلك في محافظة دمشق / أمانة السجل التجاري / خلال مدة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه.

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية و يبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٥

النظام الأساسي لشركة حمود و عوض للتجارة المحدودة المسؤولية

الفصل الأول : تأسيس الشركة ، غايتها ، اسمها ، مركزها ، مدتها

المادة ١ التأسيس والغاية :

١- تؤسس بين أصحاب الحصص المنشأة بموجب هذا النظام والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية محدودة المسؤولية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ والعرف التجاري ، ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- أغراض الشركة : / ٤٦١٠٥٢ / أنشطة الاستيراد و التصدير غير المخصصة (للمياه المعبأة والمياه الغازية والعصائر) / ٤٦٣٠٧١ / البيع بالجملة للمياه المعبأة / ٤٦٣٠٧٢ / البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر وتمثيل الشركات والوكالات المحلية و العربية والأجنبية والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك (فيما يخص غاية الشركة) ..

٣- ويحق لها تملك و استئجار الأراضي و العقارات و السيارات و الآليات و الأجهزة في سبيل كما ويحق لها تعديل غايتها كلياً أو جزئياً بقرار من الهيئة العامة ودون أن يعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد

المادة ٢ : اسم الشركة : حمود و عوض للتجارة المحدودة المسؤولة

المادة ٣ : المركز والفروع : مركز الشركة الرئيسي في محافظة /دمشق/ ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر و خارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء .

المادة ٤ : المدة : مدة الشركة /غير محدودة / تبدأ من تاريخ صدور القرار بتأسيسها

الفصل الثاني : تأسيس الشركة

المادة ٥ : المؤسسون: تم تأسيس الشركة من السادة :

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
عبد القادر حمود بن قدور	السورية	١٩٧٣	ريف دمشق- التل-حرة الشرقية - معروف من قبل المختار .
منير عوض بن محمد	السورية	١٩٧٧	ريف دمشق- التل-حرة الشرقية - معروف من قبل المختار .

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عملها من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي والعيني للشركة كل منهم بالمبلغ والمساهمة المقيمة بجانب اسمه وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

المادة ٦ : حقوق وواجبات المؤسسين :

للمؤسسين من الحقوق وما يترتب عليهم من التزامات ما هو منصوص عليه في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وما هو محدد في هذا النظام.

الفصل الثالث : رأسمال الشركة والحصص

المادة ٧ : رأسمال الشركة:

١- حدد رأسمال الشركة بمبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على ١,٠٠٠ / فقط ألف حصة ، قيمة كل حصة /٥٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية وذلك على النحو التالي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
عبد القادر حمود بن قدور	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	%٥٠
منير عوض بن محمد	٥٠٠	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	%٥٠
المجموع	١٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة ٧٧/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٨/ : تسديد قيمة الحصص:

١- يدفع المؤسسون نقداً ما يقابل حصصهم من رأس المال النقدي بنسبة (٤٠%) في أحد المصارف العامة أو الخاصة المعتمدة في القطر فور المصادقة على هذا النظام وتودع الشهادة المثبتة للدفع لدى أمانة السجل التجاري قبل إجراءات الشهر ويجب على المؤسسين تسديد كامل رأسمال الشركة خلال مهلة سنة من تاريخ صدور تاريخ قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة .

٢- لا يجوز أن تسحب هذه المبالغ إلا من قبل المدير المعين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبعد الانتهاء من إجراءات شهر الشركة أصولاً .

المادة ٩/ استلام الحصص:

بعد تأسيس الشركة نهائياً تعطي الشركة لكل شريك شهادة اسمية بالحصصة التي يملكها .

المادة ١٠/: سجل الحصص:

١. يمسك في الشركة بإشراف المدير العام سجل للشركاء يسجل فيه أسماؤهم وجنسياتهم وموطن كل منهم والحصصة التي يملكها

٢. تدون في السجل المذكور التنازلات عن الحصص وانتقالها وتثبت هذه الوقائع بإشراف المدير العام أو المفوض من المديرين في حال تعددهم .

٣. للشركاء ولدائني الشركة حق الاطلاع على السجل المذكور

المادة ١١/ انتقال ملكية الحصص:

١. يجوز بيع الحصص بالشروط الواردة في المادة ٦٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

٢. بيع ونقل ملكية الحصص فيما بين الشركاء حر وغير مقيد بقيد

٣. للشركاء حق الرجحان في شراء الحصص التي يجري نقل ملكيتها للغير وإذا استعمل حق الرجحان أكثر من شريك قسمت بينهم الحصصة المباعة بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

٤. عند ممارسة حق الرجحان يكون للشركاء أصحاب حق الرجحان حق شراء الحصص المعروضة للبيع حسب خيارهم إما بالسعر المعروض من المشتري أو بالسعر العادل الذي يحدده الخبراء .

٥. لا يعتبر البيع سارياً بالنسبة للشركة إلا بتسجيله في سجل خاص ممسوك لديها وذلك بحضور المتعاقدين أو ممثليهما

المادة ١٢/ رهن الحصص :

لا يجوز للشركاء رهن الحصص تحت أي مسمى قانوني.

المادة ١٣/ تحديد مسؤولية أصحاب الحصص:

أصحاب الحصص غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما التزموا به في رأس مال الشركة.

الفصل الرابع: إدارة أمور الشركة

المادة ١٤/ الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام ويديرها للدورة الأولى: السيد عبد القادر حمود بن قدور

المادة ١٥/ مدة الإدارة:

مدة الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ١٦/: الشروط التي يجب توفرها في الإدارة :

يجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٧/ ٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ وأن يتقيد بالشروط الواردة في المادة ٧٠/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة /١٧/ واجبات الإدارة:

- ١- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
- ٢ لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة، وتعتبر القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها .

المادة /١٨/: التوقيع عن الشركة

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليهما من حقوق والتزامات بما في ذلك الأمور المالية وتحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم

المادة ١٩ مسؤولية الشركة عن أعمال الإدارة:

تلتزم الشركة بتوقيع المفوضين بالتوقيع عنها دون قيد

المادة /٢٠/ مسؤولية الإدارة

المدير مسؤول بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة ، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة ، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة /٢١/: شهر الشركة

يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد /٦٢-٣/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

الفصل الخامس: الهيئة العامة

المادة /٢٢/: الدعوة وجدول الأعمال:

١. تدعى الهيئة العامة للاجتماع من قبل المدير بموجب دعوة توجه إلى الشركاء على عنوانهم المختار من قبل أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع ويحدد في هذه الدعوة موعد الاجتماع وجدول أعمال الجلسة وموعد الجلسة الثانية في حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى ويجب أن لا تزيد المهلة الفاصلة بين الاجتماع الأول وبين الاجتماع الثاني على أربعة عشر يوماً.
٢. يجوز أن تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها في سورية أو خارجها وتتم هذه الاجتماعات في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء .

٣. على المدير خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية أن يدعو الهيئة العامة للشركاء للانعقاد ويجب أن يشتمل جدول أعمال الجلسة على المواضيع المنصوص عليها في المادة ٧١/٣ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ .

وأي مواضيع أخرى يعود البت للهيئة العامة وتعرض عليها من قبل مدير الشركة أو يقدمها أي شريك وفقاً لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

٤. إذا أهمل المدير دعوة الهيئة العامة للاجتماع جاز لكل شريك أو لمدققي الحسابات أن يطلب من الوزارة توجيه الدعوة .

٥. يحق للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن (١٠%) من حصص الشركة مطالبة المدير بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة للشركة لمناقشة المواضيع المحددة في طلبهم ، وفي حال عدم قيام المدير بتوجيه الدعوى خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ استلامه الطلب بذلك يجب على الوزارة أن توجه هذه الدعوة بناءً على طلب هؤلاء الشركاء ، وبأي حال يجب ألا يتعدى موعد الاجتماع مدة شهر من تاريخ تقديم طلب الشركاء وتكون نفقات الدعوى على عاتق الشركة . ٦.

٦. إذا طلب أحد الشركاء إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال وجب على المدير إجابة الطلب، شرط وصل هذا الطلب إلى الشركة قبل سبعة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة ، ويقوم المدير بتبليغ جدول الأعمال المعدل للشركاء قبل موعد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٧. حضور الشريك الاجتماع يزيل أي عيب في إجراءات دعوته .

٨. يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك

٩. في حال استقالة المدير أو وفاته أو عزله يحق لباقي المديرين وفي حال عدم وجود مدير آخر لأي شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لانعقاد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد.

١٠. تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

١١. لا يحق للمدير العام الاقتراض أو الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات إلا بموافقة الهيئة العامة للشركاء .

١. تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها .
٢. لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات .
٣. لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان الشركاء كافة حاضرين الاجتماع ووافقوا على ذلك
٤. يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالة ووكالة ، ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ في الجدول لدى الشركة
٥. يرأس المدير اجتماعات الهيئة العامة ويعين كاتباً لتدوين وقائع الجلسة
٦. يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص بوقعه المدير والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقرير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها
٧. يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلاً على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت .
٨. كما يجوز دعوته لحضور اجتماعات الهيئات العامة السنوية بناءً على طلب الشركة أو الشركاء أو المدير العام .
٩. تعتبر محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي .
١٠. يجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .

١١. يعاقب موقعو المحضر بجرم التزوير في حال تدوين وقائع أو معلومات مخالفة لوقائع الجلسة أو في حال إغفال إيراد واقعة منتجة في محضر الجلسة .

المادة /٢٤/ نصاب الهيئة العامة والأغلبية المطلوبة:

- ١- يكون نصاب الهيئة العامة قانونياً بحضور شركاء يمثلون ما لا يقل عن (٥٠%) من حصص رأس المال
- ٢- إذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في هذه المادة لاكتمال نصاب الجلسة خلال ساعة من الموعد المحدد للاجتماع تأجلت الجلسة إلى الموعد الثاني المحدد في كتاب الدعوة ويعتبر نصاب الجلسة الثانية مكتملاً بمن حضر
- ٣- تصدر قرارات الهيئة العامة بموافقة الشركاء الحائزين لأغلبية تزيد على (٥٠%) من رأس المال الممثل في الجلسة ، ويستثنى من ذلك القرارات الخاصة بتعديل النظام الأساسي أو حل أو دمج الشركة أو تحويل شكلها القانوني فيشترط فيها أغلبية (٧٥%) من الحصص الممثلة في الاجتماع على ألا تقل هذه الأغلبية عن نصف رأس مال الشركاء
- ٤- ويخضع تصديق قرارات الهيئة العامة والطعن فيها إلى أحكام المادتين ٧٥-٧٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

٥- يجب على الشركة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال مهلة ستين يوماً من تاريخ مصادقة الوزارة على النظام الأساسي للشركة أو أي تعديل عليه، ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً .

المادة /٢٥/ خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

١- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً أو حل الشركة وتصفيتها ، وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة .

٢- إجراءات تخفيض رأس المال

١- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يمس بحقوق الدائنين .

٢- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين والمرتين على الأقل.

٣- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن ١٠% من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة ، وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان .

٤- للمحكمة أن تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاز المعجل .

٥- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة وتعقد جلساتها كل ٧٢ ساعة على الأكثر ويكون قرار محكمة الاستئناف إلی يصدر في الدعوى مبرماً .

الفصل السادس: مدققوا الحسابات

المادة ٢٦/:

١. تختار الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من الوزارة المعنية مدققاً للحسابات أو أكثر يمارسون مهمتهم وفقاً للمادة ٧٩/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩// لعام ٢٠١١ وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد
٢. بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات أحد الشركاء أو قريباً أو مصاهراً له أو للمدير حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة .

الفصل السابع: حسابات الشركة وماليتها

المادة ٢٧/ سنة الشركة المالية

١. السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية .
٢. سنة الشركة المالية تبدئ في أول شهر كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر كانون الأول
٣. يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية

المادة ٢٨/ الاحتياطات :

يجب على الشركة اقتطاع الاحتياطات التالية الاحتياطي الاجباري . الاحتياطي الاختياري وتخضع الاحتياطات المذكورة لأحكام المواد /٨٢-٨٣ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٢٩/: المحكمة المختصة وحل الخلافات

١. تكون غرفة محكمة البداية المدنية مختصة للنظر في جميع المنازعات والقضايا التجارية المتعلقة بالشركة أو فروعها .
٢. كما تكون غرفة محكمة الاستئناف المدنية مختصة للنظر في الطعون بالقرارات الصادرة عن المحكمة المذكورة في الفقرة ١/ من هذه المادة.
٣. تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مركز الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ بين الشركاء أو بينهم وبين القائمين على إدارتها أو التي تنشأ عن علاقة الغير بالشركة أو في أي نزاع آخر يتعلق بأمور الشركة ونشاطها .
٤. تكون محكمة البداية المدنية التي يقع مقر فرع الشركة في دائرة اختصاصها المكاني هي المحكمة المختصة للفصل في جميع المسائل المتصلة بهذا الفرع.
٥. يبقى من حق الأطراف اللجوء إلى التحكيم المحلي أو الدولي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية أو المدنية الخاصة المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١.

الفصل الثامن: انحلال الشركة وتصفيتها

المادة ٣٠/:

١. تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزه والانتها من أعمال التصفية لأحكام المواد ١٩/ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٨ - ٢٧ - ٢٦ - ٢٥ - ٢٤ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١.

٢. تدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط

٣. تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات ويضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة .

٤. يستمر مدقق الحسابات في وظيفته طيلة فترة التصفية .

٥. ينضم إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي .

٦. تستغل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها .

٧. يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس المال

الفصل التاسع: أحكام عامة

المادة ٣١/:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً وتنتم هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها

٢. تمتع الشركة الممنوحة للسورية إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي وبحق تملك الحقوق العينية العقارية اللازمة لتحقيق اغراضها دون اعتبار لجنسية الشركاء فيها

٣. يجب على الشركة ذكر اسمها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ / لعام ٢٠١١ إدراجها .

٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك إضافة إلى بيانات الشركة على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية

المادة ٣٢/ : رقابة الوزارة

١. يحق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تراقب الشركات المحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي لهذه الشركات
٢. وبحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائياً.
٣. ويحق للوزارة أن تكلف في كل وقت جهة محاسبية سورية أو شركة محاسبة معتمدة من الوزارة ذات خبرة وعلى مستوى عال من الكفاءة لتتدبها للقيام بتفتيش حسابات الشركة وتدقيق قيودها ودفاترها وسائر أعمالها وتقديم تقرير بذلك للوزارة .

المادة ٣٣/ :

- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.
- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------|
| تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي | توقيع المؤسسون أو المفوض عنهم |
| مدير مديرية الشركات | رئيس دائرة الشركات |

(٢١٦٦)

قرار رقم /٢٩٧٦/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة حياة الطفل للعناية بالأسرة لمالكها حسان المنجد بن ياسين ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية **BABY LIFE FOR FAMILY CARE O.P.L.L.C** وفق مايلي:

غايته: /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لصابون الغار- للصابون والمنظفات والملمعات والمعقمات والمطهرات غير الطبية- للمحارم والورق الصحي والفوط- للعطور ومستحضرات وصابون التجميل- لمستلزمات العناية الشخصية والعطور ومستحضرات التجميل الأخرى - لأدوات التجميل)- /٤٦٦٩٣١/ البيع بالجملة لصابون الغار /٤٦٦٩٣٢/ البيع بالجملة للصابون والمنظفات والملمعات والمعقمات والمطهرات غير الطبية /٤٦٤٩٥٤/ البيع بالجملة للمحارم والورق الصحي والفوط /٤٦٤٩٥١/ البيع بالجملة للعطور ومستحضرات وصابون التجميل - /٤٦٤٩٥٩/ البيع بالجملة لمستلزمات العناية الشخصية والعطور ومستحضرات التجميل الأخرى- /٤٦٤٩٥٢/ البيع بالجملة لأدوات التجميل، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

رأس مال الشركة: /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س خمسون مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة

مدتها: غير محدودة تبدأ من تاريخ قرار التصديق على نظامها الأساسي

مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- لا يعني هذا القرار من الحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات و الجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ و ذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٥/٦/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة حياة الطفل للعناية بالأسرة لمالكها حسان المنجد بن ياسين ذات الشخص الواحد المحدودة
المسؤولية **BABY LIFE FOR FAMILY CARE O.P.L.L.C**

المادة ١: التأسيس

١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة حياة الطفل للعناية بالأسرة لمالكها حسان المنجد بن ياسين ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية **BABY LIFE FOR FAMILY CARE O.P.L.L.C** والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.

٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكة حسب البيانات التالية:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار
حسان المنجد بن ياسين	ع.س	دمشق ١٩٧١/١٠/٢١ ٠١٠٤٠٢٤٦٨٨٩	دمشق- الزاهرة- جانب جامع الرضا- ط أول

المادة ٢: غرض الشركة هو: ٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (لصابون الغار- للصابون والمنظفات والملمعات والمعقمات والمطهرات غير الطبية- للمحارم والورق الصحي والفوط- للعطور ومستحضرات وصابون التجميل- لمستلزمات العناية الشخصية والعطور ومستحضرات التجميل الأخرى - لأدوات التجميل)- ٤٦٦٩٣١/ البيع بالجملة لصابون الغار ٤٦٦٩٣٢/ البيع بالجملة لصابون والمنظفات والملمعات والمعقمات والمطهرات غير الطبية، ٤٦٤٩٥٤/ البيع بالجملة للمحارم والورق الصحي والفوط ٤٦٤٩٥١/ البيع بالجملة للعطور ومستحضرات وصابون التجميل - ٤٦٤٩٥٩/ البيع بالجملة لمستلزمات العناية الشخصية والعطور ومستحضرات التجميل الأخرى- ٤٦٤٩٥٢/ البيع بالجملة لأدوات التجميل، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يخصص غاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية.

ويحق لها الحصول على أية حقوق أو امتيازات وتملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها.

المادة ٣: اسم الشركة:

شركة حياة الطفل للعناية بالأسرة لمالكها حسان المنجد بن ياسين ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية **BABY LIFE FOR FAMILY CARE O.P.L.L.C**

المادة ٤: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

المادة ٥: مدة الشركة

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ التصديق على نظامها الأساسي.

المادة ٦: شهر الشركة

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية ويتكون من حصة نقدية واحدة.

٢- يقرر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي.

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة ٨: الإدارة

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام، وبياناته كالتالي:

الاسم (المدير)	الجنسية	التولد	العنوان و الموطن المختار للتبليغات
محفوظ محمد الحلبي	ع.س	دمشق ١٩٨١/٧/٣ ٠٣١٩٠٠٥١٨٥١	دمشق- الزاهرة- جانب جامع الرضا- ط أول

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لا يسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضماناً لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

المادة ٩: مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال.
٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها، كما لا يجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

٥- المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، وبحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ١٠: مدققوا الحسابات:

١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة).

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين.

المادة ١١: تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي ومدقق الحسابات

معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات.

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويبتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاهتلاكات:

يقطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

١- تقطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧ : انحلال الشركة:

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة ١٨ : تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة ١٩ : أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها، وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغفلة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة: ٢٠ :

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

توقيع المؤسسين أو من يمثلهم

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي

رئيس دائرة الشركات

مدير مديرية الشركات

(٢١٦٧)

قرار رقم /٣٨٦٠/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي:

المادة ١- يصدق النظام الأساسي لشركة حسين علي الشمري ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية و ذلك وفق مايلي:

غايته: /٥٦١٠١١/ المطاعم مع الخدمة /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية و الأجنبية و المحلية، ويحق للشركة في سبيل تحقيق غايتها تملك واستثمار المنشآت السياحية (عدا ادارتها وتشغيلها).

رأسمالها: رأسمال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية يتكون من حصة نقدية واحدة مركزها: محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجه بقرار من مالك رأس المال ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

مدتها : غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ صدور قرار التصديق على النظام الأساسي للشركة.

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات و الجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة ريف دمشق و ذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٧/٧/٢٠٢٥ م

النظام الأساسي لشركة حسين علي الشمري ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ١: التأسيس

- ١- تؤسس بموجب هذا النظام شركة ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية والتي قد تنشأ فيما بعد شركة سورية الجنسية تخضع لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه والعرف التجاري ولهذا النظام وللقواعد الأمرة الحالية والمستقبلية في القانون السوري وتخضع للأحكام الاختيارية المنصوص عليها في القانون المذكور في كل ما لا يخالف هذا النظام.
- ٢- مؤسس الشركة : تؤسس الشركة من مالكيها حسب البيانات التالية:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد ورقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو السجل التجاري	الموطن المختار
حسين علي علي الشمري	السورية	الهول ١٩٧٠/١٢/١٠ ٠٨٠٦٠٠١١٧٣٨	دمشق-ساحة المرجة-بناء الحافظ طه

- ٢: غرض الشركة هو: /٥٦١٠١١/ المطاعم مع الخدمة/٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد والمعدات المرتبطة بالمنشأة، والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية والمحلية، ويحق للشركة في سبيل تحقيق غايتها تملك واستثمار المنشآت السياحية (عدا إدارتها وتشغيلها).

و يحق لها في سبيل ذلك: تملك الحقوق العينية اللازمة لعملها

يحق لها الحصول على أية حقوق أو امتيازات و تملك العقارات التي تراها لازمة لتحقيق غايتها

المادة ٣: اسم الشركة:

شركة حسين علي الشمري ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية

المادة ٤: المركز والفروع:

مركز الشركة الرئيسي في محافظة ريف دمشق ولها أن تؤسس فروعاً أو تفتح مكاتب لها في جميع محافظات القطر وخارجها ، ويتم شهر ذلك في السجل التجاري للشركة.

المادة ٥: مدة الشركة

مدة الشركة غير محدودة المدة تبدأ من تاريخ تأسيسها.

المادة ٦: شهر الشركة

يتم شهر النظام الأساسي للشركة بالتسجيل لدى أمانة السجل التجاري ، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بعد شهرها

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١- حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسين مليون ليرة سورية تدفع دفعة واحدة.

٢- يقرر مالك رأس المال بأنه يمتلك كامل رأسمال الشركة، وأنه قد تم إيداع الحصة النقدية بالكامل لدى مصرف معتمد في الجمهورية العربية السورية بموجب إشعار مصرفي.

٣- يجوز زيادة رأسمال الشركة بموجب طلب تعديل يوقعه مؤسس الشركة أو من يمثله قانوناً يقدم إلى دائرة الشركات بالوزارة أو دوائر الشركات بالمحافظات ، وتسدد الزيادة دفعة واحدة وخلال مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الزيادة.

المادة ٨: الإدارة

١- يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسئولاً عن إدارتها أمام المالك، ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي:

اسم المؤسس	الجنسية	التولد ورقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو السجل التجاري	الموطن المختار
حسين علي الشمرى	السورية	الهول ١٩٧٠/١٢/١٠ ٠٨٠٦٠٠١١٧٣٨	دمشق-ساحة المرجة-بناء الحافظ طه

٢- يكون لمدير الشركة الصلاحيات الكاملة في إدارتها مالم يحدد النظام الأساسي أو وثيقة تعيينه صلاحياته، وتعتبر تصرفات المدير ملزمة للشركة شريطة أن تكون مقترنة بالصفة التي تعامل بها، وكل قرار يصدر عن مالك رأس المال بتغيير المدير أو بتقييد صلاحياته لا تسري بحق الغير إلا بعد شهرها في السجل التجاري ، ويجوز لمالك رأس المال أن يفوض المدير بتمثيل الشركة أمام الغير وأمام القضاء ، ويجب أن تتوفر في المدير الشروط المنصوص عليها في المادة ٢/٦٧ والمادة ٧٠/ من قانون الشركات.

٣- يمثل مالك رأس المال مدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والمالية والإجرائية والتجارية والحقوقية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

٤- يجب تحديد صلاحيات مدير الشركة في حال كان غير مالك رأس المال بحيث لايسمح له التصرف بأموالها إلا بموافقة مالك رأس المال ضمناً لأموال الغير، وإذا خالف المدير المذكور ذلك وبدون موافقة مالك رأس المال فيكون ضامناً بأمواله الخاصة أمام الغير لما ينجم عن تصرفه.

المادة ٩: مسؤولية مالك رأس مال الشركة :

١- لا يسأل مالك رأس المال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأسمالها في حال كان المدير غير مالك رأس المال.
٢- يكون مالك رأس المال الشركة مسؤولاً عن كامل التزاماتها في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو إيقاف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض من تأسيسها.

٣- ويكون مسؤولاً في أمواله الخاصة إذا لم يفصل بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة .

٤- لا يجوز لمالك رأس المال أو لمدير الشركة الاقتراض أو الاستدانة منها ، كما لايجوز التصرف بأموال الشركة إلا لتحقيق أغراضها وعلى مسؤولية المالك والمدير ومدقق الحسابات.

٥- المديرون مسؤولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة، ويكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة، ويحق لأي مدير الرجوع على باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

المادة ١٠: مدققوا الحسابات:

١- يجب على مالك رأس مال الشركة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمد من وزارة المالية ويمارس مهمته وفقاً للمادة ٧٩/ من القانون وذلك لمدة سنة مالية واحدة قابلة للتجديد.

٢- بالإضافة إلى ما ورد في المادة ١٨٥/ من القانون لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات (مالك رأس المال الشركة أو المدير أو قريباً أو مصاهراً لهما حتى الدرجة الرابعة) .

٣- مدقق الحسابات من الحقوق وعليه من الواجبات والمسؤوليات ما هو محدد في القانون أو هذا النظام الأساسي وفي قانون تنظيم مهنة مدققي الحسابات رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٩ ، ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره وتكون المسؤولية تضامنية في حال تعدد المدققين .

المادة ١١: تقديم الميزانية

١- يجب على مالك رأس المال أو مدير الشركة في نهاية كل سنة مالية إعداد وتقديم ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي إلى مدقق الحسابات ويجب أن يوقع مالك رأس المال على كافة هذه الوثائق.

٢- يقدم مالك رأس المال أو مدير الشركة الحسابات والميزانية الختامية وتقريره السنوي وتقرير مدقق الحسابات معتمدة من قبله وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من كل سنة مالية إلى مديرية الشركات أو مديريات التجارة الداخلية و حماية المستهلك في المحافظات.

المادة ١٢ : حسابات الشركة وماليتها:

١- السنة المالية للشركة تتبع السنة الميلادية وتبتدى في أول شهر /كانون الثاني/ وتنتهي في آخر شهر /كانون الاول/ من كل سنة.

٢- يستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فإنها تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً حتى آخر الشهر المعين لنهاية السنة المالية التالية.

٣- تنظم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق

المادة ١٣ : حق الاطلاع على دفاتر الشركة:

لمدقق الحسابات في أي وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ، وعليه في حال عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابياً في تقرير يقدم إلى الوزارة وترسل نسخة منه إلى مالك رأس المال

المادة ١٤ : رأي المدقق:

على مدقق الحسابات أن يجتمع بمالك رأس المال ، ويبين له رأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص بميزانية الشركة ، ويتلو تقريره عليه ، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على جميع البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات بشأن شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية ، ولمالك رأس المال طلب إيضاحات من مدقق الحسابات بشأن الوقائع الواردة في تقريره .

المادة ١٥ : الاستهلاكات:

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مالك رأس المال لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لإصلاح المواد والآلات والمنشآت اللازمة للشركة أو شرائها ووفق النسب المعتمدة لدى وزارة المالية.

المادة ١٦ : الأرباح الصافية:

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي :

١- تقتطع سنوياً نسبة لا تقل عن (١٠ %) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي الإجباري ليصبح (٢٥ %) من رأسمال الشركة ، وإذا نقص الاحتياطي الإجباري عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل إلى تلك النسبة .

٢- يؤول باقي صافي الأرباح السنوية إلى مالك رأس المال ، ويحق له اقتطاع جزء منه لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في الوجوه التي يقررها .

المادة ١٧: انحلال الشركة:

تتحل الشركة في أي من الحالات التالية :

١. انقضاء المدة المحددة للشركة.
٢. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
٣. شهر إفلاس الشركة.
٤. حل الشركة بحكم قضائي.
٥. اندماج الشركة في شركة أخرى.
٦. في حال وفاة مالك رأس المال تؤول ملكية الشركة إلى الورثة أو يتفق الورثة على استمرارها فيما بينهم كشركة محدودة المسؤولية وتفقد الشركة في هذه الحالة صفة شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية وعلى أن تتم الإجراءات وفق أحكام قانون الشركات.
٧. في حال كان مالك رأس المال شخصية اعتبارية وتم حلها وتصفيتها فيمكن استمرار شركة الشخص الواحد التابعة للشركة المنحلة باتفاق الشركاء مالم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، وعلى أن يتم توفيق أوضاعها خلال مهلة سنة من تاريخ صدور قرار حل الشركة.

المادة ١٨: تصفية الشركة:

- ١- تخضع تصفية الشركة وتعيين المصفي وشهر تصفية الشركة وأعمال إدارة الشركة قيد التصفية وبطلان التصرفات أثناء التصفية وواجبات المصفي ومسؤولية المصفي وعزله والانتها من أعمال التصفية لأحكام القانون.
- ٢- يعود ما تبقى من أموال وموجودات الشركة بعد تسديد كامل التزاماتها وديونها إلى مالك رأس المال.

المادة ١٩: أحكام عامة:

١. تعتبر جنسية هذه الشركة سورية حكماً. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
٢. تتمتع الشركة بالحقوق الممنوحة للسوريين، إلا ما كان منها ملازماً للشخص الطبيعي.
٣. يجب على الشركة ذكر اسمها ورأسمالها ومركزها وشكلها القانوني ورقم تسجيلها في سجل الشركات على كافة الأوراق الصادرة عنها وعلى إعلاناتها، إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يوجب القانون إدراجها، وإذا لم تذكر ذلك تعاقب بغرامة خمس وعشرون ألف ليرة سورية.
٤. إذا كانت الشركة تحت التصفية توجب ذكر ذلك، إضافة إلى بيانات الشركة، على كافة الأوراق الصادرة عنها وإعلاناتها، وإذا لم تذكر واقعة التصفية يعاقب المصفون بغرامة قدرها خمسون ألف ليرة سورية.
٥. يجوز التنازل عن كامل شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية من قبل مالكيها إلى شخص أو أشخاص آخرين وفق أحكام قانون الشركات.

٦- يجوز لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية أن تعدل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية مؤلفة من عدة شركاء أو إلى شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة وفق أحكام قانون الشركات ، أو أن تندمج مع أية شركة أخرى مماثلة أو غير مماثلة وفق أحكام القانون .

المادة: ٢٠:

- ١- تخضع الشركة في كل مالم يرد عليه نص في هذه التعليمات أو النظام الأساسي للشركة إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ والمتعلقة بالشركات المحدودة المسؤولية.
- ٢- تخضع الشركة لجميع النصوص التشريعية السورية الحالية والمستقبلية.

تم التوقيع بحضور وتم التدقيق من قبلي
مدير مديرية الشركات

توقيع المؤسس
ر.د الشركات
(٢١٦٨)

وزارة العدل

الصلحية

أساس (١٢٩٤) قرار (٩٢) ٢٠٢٤

قرار صادر عن محكمة البداية التجارية الثانية بدمشق

باسم الشعب العربي في سورية

حكم صادر عن محكمة البداية التجارية الثانية بدمشق

القاضي المستشار: حازم ألوسي

المساعد السيد: ضرار فياض

الجهة المدعية: جوزيف سمعان ابن جميل يمثل

المحامي بسام نجيب.

الجهة المدعى عليها:

١- مجد بنت ميخائيل بشور مجهول مكان الإقامة.

٢- عمر بن يوسف الكعدي يمثل المحامي نجيب

نجيب.

موضوع الدعوى: حل شركة .

في الإدعاء:

بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٩ تقدمت الجهة المدعية

باستدعاء دعواه جاء فيه ما خلاصته:

كان الموكل و المدعى عليهما أسسوا فيما بينهم شركة

تضامن اشهرت بالسجل التجاري تحت رقم ١٤٦٧٩

تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ و المحفوظ لدى محكمة البداية

المدنية بدمشق برقم ٢٨٢ لعام ٢٠٠٦ مستند

١- صورة مصدقة عن عقد الشركة

٢- وبعد مضي فتره تم تعديل الشركة بحيث حل المدعى

عليه الثاني عمر الكعدي محل الشريك اياس ابراهيم في

الشركة الأساسي بكل ماله وما عليه من حقوق و

التزامات- مستند ٢ صورته مصدقة عن التعديل - وقد

اتخذ الشركة مركزاً لها في دمشق شارع الحمراء كما هو واضح في السجل التجاري

٣- وقد بقيت الشركة بالعمل الى أن قرر الشركاء بالاتفاق

حل الشركة ودياً فيما بينهم وتصفية حقوق و التزامات كل

شريك فيها وفق المادة ١/١٣ من عقد الشركة (النظام

الأساسي) حيث قام الموكل بالتصفية بموافقة الجميع وكل

من الشركاء اسقط حقه تجاه الآخر من كل حق أو مطلب

وكان هذا الأمر منذ أكثر من خمس سنوات

٤- لكن نتيجة الظروف الراهنة لم يتوصل الشركاء لحل

الشركة وفق الأصول القانونية لغياب البعض لفترات

متقطعة وعدم وجود الجميع في دمشق بنفس الزمان من

أجل عمليه الحل.

٥- و بما أن إبقاء الوضع على الحالة الراهنة فيه ضرر

للموكل وكذلك للشركاء و للشركة فيما لو استمرت وفق

حالتها الراهنة مما حدا بنا لاقامة هذه الدعوة

ثانياً: في القانون:

نصت الفقرة ١ من المادة ١٣ من النظام الأساسي على

أنه:

" يحق للشركاء حل الشركة و تصفيتها قبل اوانها وفي

أي وقت تتم التصفية بموجب اقتراح يقدمه المدير أو أحد

الشركاء " خلال الاجتماع الدوري للشركة أو اجتماع

طارئ يدعو إليه أحد الشركاء أو المدير و يتخذ قرار حل

الشركة و تصفيتها " بأغلبية الشركاء التي تمثل أغلبية

رأس مال الشركة حيث يقوم بأعمال التصفية المدير"

كما نصت المادة ٢/٤٩٧ من القانون المدني على :

"٢- و تنتهي أيضاً (الشركة) بإجماع الشركاء على

حلها"

أما المادة ١/٥٠٧ من نفس القانون فنصت على أنه:

شطبها من قيود السجل التجاري وحيث أن الجهة المدعية أشفعت دعواها بالوثائق التالية :

١- صورة طبق الأصل عن شهادة تسجيل شركة جوزيف سمعان و شريكه شركة توصية تحمل شعار سيريانا للإنتاج الإعلامي و السينمائي و التلفزيوني و الاعلان المسجلة لدى أمين السجل التجاري بدمشق برقم ١٤٦٧٩ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥.

٢- صورة طبق الأصل عن عقد شركة توصية مسجلة برقم ٢٨٢ لعام ٢٠٠٦

٣- صورة طبق الأصل عن عقد تعديل عقد شركة توصية.

وحيث أن المدعى عليه مجد بشور تغيب عن حضور جلسات المحاكمة رغم تبليغه أصولاً فتقرر تثبيت غيابه وسير المحاكمة بحقه بمثابة الوجاهي.

بينما حضر المدعى عليه عمر يوسف الكعدي بواسطة وكيله القانوني.

وحيث أنه وبالاطلاع على ملف الدعوى وكافة الوثائق المبرزة فغنه من الثابت أن سبق وتم تأسيس شركة تجارية بين الشركاء أطراف هذه الدعوى من نوع التوصية بموجب عقد الشركة المسجل لدى ديوان محكمة البداية المدنية بدمشق برقم ٢٨٢ لعام ٢٠٠٦ وعقد التعديل بتاريخ ٢٠١٠/٥/٩ وأشهرت أصولاً لدى أمين السجل التجاري بدمشق برقم ١٤٦٦٧٩ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ باسم جوزيف سمعان و شريكه تحمل شعار سيريانا للإنتاج الإعلامي و السينمائي و التلفزيوني و الاعلان .

" يقوم بالتصفية عند الاقتضاء أما جميع الشركاء وأما

أما المادة ٣/١٨ من قانون الشركات فنصت :
" تتحل الشركة في أي من الحالات التالية:

٢-١

"٣- اتفاق الشركاء على حل الشركة"

وبما أن الحل كان ودياً بين الشركاء وتم تصفية حقوقها و التزامات كل شريك تجاه الشركة و باقي الشركاء وأن استمرار الشركة أضرار بمصالحها و مصالح الموكل وأن كافة النصوص ذات العلاقة تؤكد امكانيه الحل باتفاق الشركاء وأن ليس على الشركة أي التزامات تجاه الغير
الطلب :

لذلك فقد جئنا بهذه الدعوى راجين قيدها واعتبارها بسيطة غير خاضعة لتبادل اللوائح و تبليغ المدعى عليهما صورة عن استدعائها و بالنتيجة إعطاء القرار:

١- إعلان حل شركة التوصية البسيطة المشهورة لدى السجل التجاري تحت رقم ٤٦٧٩ تاريخ ٢٠٠٦-٢-٢٥ و المحفوظ لدى محكمة البداية المدنية بدمشق تحت رقم ٢٨٢ لعام ٢٠٠٦ و التعديل الحاصل عليها و المؤلفه من الشركاء جوزيف سمعان و مجد بشور و عمر الكعدي و شطب من السجل التجاري

٢- إلزام السجل التجاري ودائره الماليه المختصة بتنفيذ مضمون القرار

٣- تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم و المصاريف واتعاب المحاماه

في القضاء والقانون والحكم :

حيث أن دعوى الجهة المدعية تهدف إلى حل شركة التوصية المشهورة برقم ١٤٦٧٩ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٥ و القائمة بين طرفي هذه الدعوى و

وحيث أن المادة ٣ من عقد الشركة نصت على أن مدة الشركة سنة ميلادية تبدأ بتاريخ إيداع العقد ديوان محكمة البداية المدنية و تجدد تلقائياً ما لم يبلغ أحد الفرقاء الحاليين أو اللاحقين الفرقاء الآخرين رغبته في حل الشركة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء العقد أو الفترة الممددة ، كما نصت المادة ١/١٣ من عقد الشركة على أنه يحق للشركاء حل الشركة و تصفيتها قبل أوانها وفي أي وقت تتم التصفية بموجب اقتراح يقدمه المدير أو أحد الشركاء و يتخذ قرار حل الشركة و تصفيتها بأغلبية الشركاء التي تمثل رأسمال الشركة .

وحيث أن المدعي يملك ٩٥% من رأسمال الشركة .

وحيث أن سبب حل الشركة متوفر وفق عقد الشركة وأحكام قانون الشركات .

وحيث أن حل الشركة يستوجب تصفيتها

وحيث أن المحكمة تسمي المصفي سليمان حجازي مصفياً للشركة .

وحيث أن الدعوى بوضعها الراهن أضحت مهياة للفصل .

لذلك:

وعملاً بأحكام المواد ١٢-١٤-١٧-٧٨-٩٥-٢٠٢ وما بعدها من قانون أصول المحاكمات و قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ و القانون رقم ١ لعام ٢٠١٢

أقرر:

١- حل و تصفية شركة جوزيف سمعان و شريكه شركة توصية تحمل شعار سيريانا للإنتاج الإعلامي و السينمائي و التلفزيوني و الاعلان المسجلة لدى أمين السجل التجاري بدمشق برقم ١٤٦٧٩ تاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٦ .

٢- تسمية المصفي سليمان حجازي مصفياً للشركة لقاء أجر و قدره مليون و خمسمائة ألف ليرة سورية .

٢- تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف وسبعة آلاف ليرة سورية أتعاب محاماة .

حكماً صدر وافهم علناً حسب الأصول و القانون يوم الأحد الموافق في ٢٥/شباط/ ٢٠٢٤ قابلاً للاستئناف .

القاضي

(٢١٨٥)

إيصال بالتعديلات المصرح بها على الفروع

قرار رقم ٢٠٢٥/٦

اسم الشركة المصرح به: شنايدر الكترك شرق

المتوسط ش.م.ل/ اللبنانية

رقم سجلها: ٧١٨/ت تاريخه: ٢٠٠٤/٦/٦

التصريح:

قررت الشركة الأم إغلاق فرعها في الجمهورية

العربية السورية بموجب كتابها المصدق أصولاً رقم

٢٠٢٤/١٢٦٣٩ وطلبها المسجل لدينا برقم ٥٦٠/ت خ

تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢ والمرفق به:

براءة ذمة من مديرية مالية محافظة دمشق رقم

٠٣/٢٠١٨ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٥.

وقد حفظت الوثائق المؤيدة في إضبارة الشركة وسجل

في صفحة سجلها رقم ٧١٨/ت وإشعاراً بذلك أعطي

هذا الإيصال بعد أن استوفى عنه الرسم البالغ خمسة

آلاف بموجب الإيصال رقم ٤٢٧١١/ تاريخ

٢٠٢٥/٤/٢٣.

دمشق في ٢٨/محرم/١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢٣ م

(٢١٨٦)

إيصال بالتعديلات المصرح بها على الفروع

قرار رقم ٢٠٢٥/١٣

اسم الشركة المصرح به: شركة

SIPC (SYRIA) LIMITED/ البرمودية

رقم سجلها: ٧٠٨/ت تاريخه: ٢٠٠٤/٣/١٣

التصريح:

قرر فرع الشركة المذكورة أعلاه بموجب كتابه

المسجل لدينا بالرقم ٥٦٣/ت.خ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٣

تغيير عنوانه ليصبح دمشق- المزة- شيخ سعد- مقابل

المدرسة الفرنسية. رقم موبايل ٩٥٤٨٥٤٥٥٩.

وقد حفظت الوثائق المؤيدة في إضبارة الشركة وسجل

في صفحة سجلها رقم ٧٠٨/ت وإشعاراً بذلك أعطي

هذا الإيصال بعد أن استوفى عنه الرسم البالغ خمسة

آلاف بموجب الإيصال رقم ١٠٥٤٩٥/ تاريخ

٢٠٢٥/٧/٢٣.

دمشق في ٢٨/محرم/١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢٣ م

(٢١٨٧)

وزارة الاقتصاد والصناعة

مديرية التجارة الخارجية

شهادة

تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية

رقم ١٠٣٠/ت

• اسم الشركة باللغة العربية: "أوراكسيس م.م.ح"

• اسم الشركة الأجنبي:

"AURAXIS F.ZE"

نوعها: مؤسسة - ذات مسؤولية محدودة.

• الدولة المؤسسة فيها: الإمارات العربية المتحدة

مركزها الرئيسي: عجمان المنطقة الحرة.

• غايتها في سوريا: تصميم نظم وبرامج الحاسب

الآلي- خدمات المقاولات الكهربائية والتركيبية- تجارة

معدات وأدوات ولوازم التجميل والعناية الشخصية.

• رأسمالها: ٣٠٠.٠٠٠/ ثلاثمائة ألف درهم

إماراتي.

• مركزها الخاص في سوريا: دمشق- الصالحية-

٢ شهداء- دخلة السوق الدولي- رقم العقار ٣٨٢/٢٧

طابق ثاني فني موبايل ٩٣٣٥٥١١٤٢.

• تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٨

• اسم مديرها في سوريا: السيد أسامة عبيد الغيث.

• جنسيته ومحل إقامته: السورية، وقيم في دمشق.

• وکالتہ ومحل تنظيمها: تم تعيينه بموجب أمر

إداري بعجمان رقم (١) تاريخ ٢٠٢٥/٧/١١

والمصدق أصولاً.

• وقد أودعت الشركة لدى سجل فروع ومكاتب

ووكالات الشركات الأجنبية الوثائق والمستندات

المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤/ تاريخ

٢٠٠٨/١٢/٢٤ وهي موقعة ومصادق عليها حسب

الأصول، وتمت الموافقة على فتح الفرع وتعيين السيد

أسامة عبيد الغيث من الجنسية السورية مديراً عاماً

للفرع في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار

السيد وزير الاقتصاد والصناعة رقم ٥٥٤/ تاريخ

٢٠٢٥/٧/٢٩ م

وإشعاراً بذلك أعطيت هذه الشهادة

دمشق في ٥/صفر/١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٣٠ م

(٢١٧٢)

• وكالته ومحل تنظيمهما: تم تعيينه بموجب قرار مجلس الإدارة بالرياض رقم (٢٠٢٥/ع/٧) تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٨ والمصدق أصولاً.

• وقد أودعت الشركة لدى سجل فروع ومكاتب ووكالات الشركات الأجنبية الوثائق والمستندات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤ وهي موقعة ومصدق عليها حسب الأصول، وتمت الموافقة على فتح الفرع وتعيين السيد كمال حسين الجزاع من الجنسية السورية مديراً عاماً للفرع في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والصناعة رقم ٥٤٤/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٨

وإشعاراً بذلك أعطيت هذه الشهادة دمشق في ٣/صفر/١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢٨ م (٢١٩٠)

شهادة

تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية رقم ١٠٢٩/ت

• اسم الشركة باللغة العربية: ايكه البناء للتجارة
• اسم الشركة الأجنبي:

Aika Building company (A B C)

نوعها: خاصة ذات مسؤولية محدودة للشخص الواحد.

• الدولة المؤسسة فيها: المملكة العربية السعودية
• مركزها الرئيسي: الدانري الشرقي الفرعي- ٨٧٦٠ حي الصفا - مدينة الرياض

• غايتها في سوريا: تشييد المباني والهدم وتشبيد المشاريع الخاصة بالمنافع والبنية التحتية وتجارة مواد البناء

• رأسمالها: /٧٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي، سبعة ملايين ريال سعودي

• مركزها الخاص في سوريا: حلب - شارع قلجعي، بناية السندس طابق ثالث، هاتف: ٠٩٦٦٢٦٥٧٨٠

• تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٨

• اسم مديرها في سوريا: خالد أحمد العلي .

• جنسيته ومحل إقامته: الجنسية السورية

• وكالته ومحل تنظيمهما: تم تعيينه بموجب قرار

إداري تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٢ المصدق أصولاً

• وقد أودعت الشركة لدى سجل فروع ومكاتب ووكالات الشركات الأجنبية الوثائق والمستندات

٢٠٠٨/١٢/٢٤ وهي موقعة ومصدق عليها حسب الأصول، وتمت الموافقة على فتح الفرع وتعيين السيد محمود أحمد السليمان من الجنسية السورية مديراً عاماً للفرع في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والصناعة رقم ٥٣٥/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٣

وإشعاراً بذلك أعطيت هذه الشهادة

دمشق في ٢٩/محرم/١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢٤ م (٢١٨٩)

شهادة

تسجيل فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية

رقم ١٠٢٨/ت

• اسم الشركة باللغة العربية: " بن سمار للتجارة والمقاولات "

• اسم الشركة الأجنبي: " BIN SAMMAR

Trading & Contracting Co

نوعها: خاصة ذات مسؤولية محدودة.

• الدولة المؤسسة فيها: المملكة العربية السعودية.
• مركزها الرئيسي: الرياض- الملز- جريز هاتف ٠٢٩١٧٨٤٣

• غايتها في سوريا: صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية- صنع المنتجات المعدنية الإنشائية- الصرف الصحي- تشييد المباني- إنشاء الطرق وخطوط السكك الحديدية- تشييد المشاريع الخاصة بالمنافع- أعمال التشييد المتعلقة بمشاريع الهندسة المدنية- الهدم- تحضير الموقع- التركيبات الكهربائية- أعمال السباكة والتدفئة وتكييف الهواء- إكمال المباني وتشطيبها- صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات- التنظيف العام للمباني وأنشطة التنظيف الصناعي الأخرى- الأنشطة المتعلقة بخدمة وصيانة وتجميل المواقع- أنشطة الخدمات الإدارية المتكاملة للمكاتب- أنشطة التغليف والتعبئة والدخول بالمناقصات كل ذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة في سورية (على ألا تمارس أعمال التطوير العقاري).

• رأسمالها: /٥٠٠.٠٠٠/ خمسمائة ألف ريال سعودي.

• مركزها الخاص في سوريا: دمشق- الجسر الأبيض- بناء المؤسسة الاجتماعية العسكرية موبائل ٠٩٨٠٣٦٠٥٩٦

• تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٤

• اسم مديرها في سوريا: السيد كمال حسين الجزاع.

• جنسيته ومحل إقامته: السورية، ويقيم في دمشق.

قرار رقم /٣٨٩٨/
وزير الاقتصاد و الصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ساب ببيور المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٠ المتضمن تعديل المادة ٢/١/ من النظام الأساسي للشركة المتعلق بغاية الشركة وفتح فرع جديد للشركة وذلك على الشكل التالي:

المادة ٢/١/ غاية الشركة :

٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للحبوب والبذور - للفواكه والثمار الزيتية - الخضروات والتمور - لزيت الطعام والدهون النباتية والحيوانية - للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح - للمكسرات والمالح والبن والتوابل والعطارة - للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك - للحليب ومنتجات الألبان و الأجبان والبيض - الحمضيات - قطن - كونسروة - معلبات - للمياه المعدنية والغازية والعصائر) الأجهزة الكهربائية المنزلية/٤٦٢٠١/ البيع بالجملة للحبوب والبذور/٤٦٢٠٢/ البيع بالجملة للفواكه والثمار الزيتية /الجوز/اللوز/البندق/٤٦٣٠١/ البيع بالجملة للفواكه والخضراوات والتمور /٤٧٢١١/ البيع بالتجزئة للفواكه والخضروات الطازجة أو المحفوظة والتمور بما فيها الثمار الزيتية /٤٦٣٠٣/ البيع بالجملة لزيت الطعام والدهون النباتية والحيوانية/٤٦٣٠٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح /٤٧٢١٦٢/ البيع بالتجزئة للشوكولاته والكاكاو والسكريات والمرببات والحلويات السكرية/٤٦٣٠٤/ البيع بالجملة للحوم ومنتجاتها ومنتجات الأسماك/٤٧٢١٣/ البيع بالتجزئة

المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤ وهي موقعة ومصادق عليها حسب الأصول. وتمت الموافقة على فتح الفرع وتعيين السيد خالد أحمد العلي من الجنسية السورية مديراً عاماً للفرع في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد و الصناعة رقم/٥٥١/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٨

وإشعاراً بذلك أعطيت هذه الشهادة

دمشق في: ٣/ صفر/ ١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢٨ م

(٢٢٢٢)

الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك

قرار رقم /٣٦٥٠/

وزير الاقتصاد و الصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية المساهمة المغفلة القابضة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥ والمتضمن تعديل المادة ٥/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بمدة الشركة وذلك بتمديد مدة الشركة خمسون سنة جديدة تبدأ من تاريخ ٢٠٢٥/٨/٥ وتنتهي بتاريخ ٢٠٧٥/٨/٤ قابلة للتجديد وبالتالي تعديل المادة ٥/ من النظام الأساسي للشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة ٥/ مدة الشركة :

خمسون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الحالية في ٢٠٢٥/٨/٤ ويجوز تمديد المدة أخرى بقرار من الهيئة العامة غير العادية للشركة ويخضع لتصديق الوزارة.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق الموافق ٢٠٢٥/٧/٢٠ م

(٢١٧٣)

- فتح فرع للشركة في محافظة ريف دمشق- مزارع الصبورة- طريق قرى الأسد- العقار /١١٤٧/ منطقة الصبورة العقارية.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق و ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ و ذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق الموافق ٢٨/٧/٢٠٢٥ م

(٢١٧٤)

قرار رقم /٣٩٦٤/

وزير الاقتصاد و الصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة /٢/ من النظام الأساسي لشركة رنكوتراك للآليات المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس) لم تشهر بعد المتعلقة باسم الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة /٢/ اسم الشركة :

اسم الشركة: رنكوتراك للآليات المحدودة المسؤولية RANKOTRUCK MACHINERIES L.L.C
المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ريف دمشق /أمانة السجل التجاري/ ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق الموافق ٣٠/٧/٢٠٢٥ م

(٢١٧٥)

للحوم الحمراء ومنتجاتها/٤٧٢١٥٠/البيع بالتجزئة للأسماك وغيرها من المأكولات البحرية ومنتجاتها-
/٤٧٢١٤/البيع بالتجزئة للحوم الدواجن المذبوحة والمجمدة- /٤٦٣٠٢/البيع بالجملة للحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض- /٤٧٢١٢/البيع بالتجزئة للحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيتون والمخللات والعسل والزيت والدهون/٤٦٣٠٩٩/ بيع أصناف أخرى من الأغذية (الحمضيات- القطن- كونسروة- معلبات- المكسرات والمالح والبن والتوابل والعطارة)/٤٧٢١٩١/البيع بالتجزئة للأغذية الخاصة والصحية (كونسروة- معلبات- القطن- الحمضيات- الحبوب والبذور- السكر- القهوة- الشاي- البهارات- عسل- حلويات- الملح)- /٤٧٢١٧٠/البيع بالتجزئة للمكسرات والمالح والبن والتوابل والعطارة /٤٦٣٠٧١/البيع بالجملة للمياه المعبأة/٤٦٣٠٧٢/البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر/٤٧٢٢٠٢/البيع بالتجزئة للمشروبات غير الكحولية/٤٦٦٣٣٣/البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان/٤٦٤٩٢١/البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية/٤٦٤٩٢٢/البيع بالجملة لأجهزة التكييف والتبريد وقطع غيارها/٤٦٤٩٢٥/البيع بالجملة لمعدات وأدوات الإنارة ولوازم التمديدات الكهربائية/٤٧٥٩٢١/البيع بالتجزئة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية/٤٧٥٢٥٠/البيع بالتجزئة للمعدات والأدوات الكهربائية وتمديداتها، وتمثيل الشركات و الوكالات العربية والمحلية والأجنبية ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك (فيما يخص غاية الشركة).

قرار رقم /٢٨٧٨/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة القافلة فاست لتجارة مواد البناء والسيارات المحدودة المسؤولة ، والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١ المتضمن تعديل المادة ٢/١ المتعلقة بغاية الشركة ، وذلك على الشكل التالي :

المادة ٢/١ / غاية الشركة :/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (المنتجات النشوية) (المعكرونة ... الخ) - السكر ومنتجاته - الحبوب والبذور (الأرز - فول - حمص - فاصولياء - عدس - برغل) - منتجات الحبوب (قمح - طحين) - أنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام غير مصفى - زيتون - صويا - ذرة نخيل - زيت مصفى - زيتون صويا - ذرة - نخيل) - ملح الطعام بأنواعه - السكر ومنتجاته - المواد الغذائية والمشروبات - الحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيتون والمخللات (الكبيس) - السكر ، والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح - الشوكولاته والكاكاو والسكر والمرببات والحلويات السكرية - المياه الغازية والعصائر - الدهون النباتية (سمنة - زبدة) - الدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) - الأغذية الخاصة والصحية (المرتديلا - المعلبات - مكعبات - مرقعة الدجاج - النيسكافيه) /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه - /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية - /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية - /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان - /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة - /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون - /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات المعدنية -

الأكسسوارات المعدنية - الحديد المبروم وحديد البناء - المواد الإنشائية المعدنية - لمنتجات التبغ والمعسل والتبناك في المتاجر المتخصصة) - /٤٦٣٠٦٢/ البيع بالجملة للمنتجات النشوية (المعكرونة ... الخ) - /٤٦٣٠٥١/ البيع بالجملة للسكر ومنتجاته - /٤٦٢٠١١/ الحبوب والبذور (الأرز - فول حمص - فاصولياء - عدس برغل) - /٤٦٣٠٦/ البيع بالجملة لمنتجات الحبوب (قمح - طحين) - /٤٦٣٠٣٢/ البيع بالجملة لأنواع الزيوت النباتية الأخرى (زيت خام مصفى وغير مصفى - زيتون - صويا - ذرة نخيل) - /٤٦٣٠٥٧/ البيع بالجملة لملح الطعام - /٤٧٢١٢٦/ البيع بالتجزئة لملح الطعام بأنواعه - /٤٧٢١٢١/ البيع بالتجزئة للحليب ومنتجات الألبان والأجبان والبيض والزيتون والمخللات (الكبيس) - /٤٦٠٣٥/ البيع بالجملة للسكر والشوكولاته والكاكاو ومنتجاتها والقهوة والشاي والبهارات والعسل والحلويات والملح - /٤٦٣٠٧٢/ البيع بالجملة للمياه الغازية والعصائر - /٤٦٣٠٣٣/ البيع بالجملة للدهون النباتية (سمنة - زبدة) - /٤٦٣٠٣٤/ البيع بالجملة للدهون الحيوانية (سمنة - زبدة) - /٤٧٢١٦٢/ البيع بالتجزئة للشوكولاته والكاكاو والسكر والمرببات والحلويات السكرية - /٤٧٢١٩١/ الأغذية الخاصة والصحية (المرتديلا - المعلبات - مكعبات مرقعة الدجاج - النيسكافيه) - /٤٦٦٣٣١/ البيع بالجملة للإسمنت والجبصين بأنواعه - /٤٦٦٣٣/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية التعدينية غير المعدنية - /٤٦٥٩٩٣/ البيع بالجملة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية - /٤٦٦٣٣٣/ البيع بالجملة للبلوك والبلاط والحجر والرخام والسيراميك والبورسلان - /٤٦٦٣٥/ البيع بالجملة للأصباغ والورنيش والمواد العازلة - /٤٦٦٣٦٠/ البيع بالجملة لورق الحائط وأغطية الأرضيات (المشمع) وأكياس النايلون - /٤٦٦٣٧٠/ البيع بالجملة للأسقف الصناعية المعدنية والأبواب والشبابيك والمصنوعات

والمعدات المرتبطة بالمنشأة / دون المساس
بنص المادة الأساسي ونص الكود .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار
لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق
خلال ستون يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة
٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم
التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ ويعتبر لاغياً
حكماً بعد مضي هذه المدة

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/٢٠ م

(٢١٧٧)

قرار رقم ٣٧٠٩/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة
لشركة اكانسل لوجستك للنقل البري والبحري
المحدودة المسؤولية المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣
المتضمن الموافقة بالإجماع على تعديل المادة
١/٢ من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض
الشركة بإضافة النشاط التالي إلى غاية الشركة :

(٥٢٢٩١٠) أنشطة التخليب الجمركي
(٥٢٢٩٢١) أنشطة وكلاء ووسطاء النقل
والشحن البري (٥٢٢٩٢٢) أنشطة وكلاء
ووسطاء النقل والشحن البحري (٥٢٢٩٢٣)
أنشطة وكلاء ووسطاء النقل والشحن الجوي .

المادة ٢- على الشركة شهر هذا القرار لدى
مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف
دمشق - أمانة السجل التجاري خلال ستين يوماً
من تاريخ صدور القرار وذلك وفق قانون
الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/
لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/٢١ م

(٢١٧٨)

المعدنية الاكسسوارات المعدنية -/٤٦٦٣٨/ البيع
بالجملة للاكسسوارات المعدنية -/٤٦٦٢٣١/
البيع بالجملة للحديد المبروم وحديد البناء -
/٤٦٦٣٢/ البيع بالجملة للمواد الإنشائية المعدنية
-/٤٧٢٣٠٠/ البيع بالتجزئة لمنتجات التبغ
والمعسل والتبناك في المتاجر المتخصصة ،
ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام
والخاص والمشارك فيما يخص غاية الشركة
وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية
والأجنبية

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار
لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة
الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق
خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار
لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون
الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/
لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية
ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق ٢٠٢٥/٦/٢٢ م

(٢١٧٦)

قرار رقم ٣٦٧٦/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة
لشركة حبق للخدمات وإدارة المرافق
المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها المنعقد
قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣ المتضمن الموافقة
بالإجماع على :

- تعديل المادة ١/ الفقرة ٢/ من النظام
الأساسي للشركة المتعلقة بغاية الشركة بإضافة
النشاط التالي : ٥٦٢٩٠١/ أنشطة المتعهدين
الذين يقدمون خدمات الطعام ، وتعديل (استيراد
الألات والمواد والمعدات والسيارات اللازمة
لغاية الشركة) من الكود ٤٦١٠٥١/ أنشطة
الاستيراد والتصدير للتجهيزات والمواد

قرار رقم /٣٣٧٥/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة /١/- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة ديجي شي المحدودة المسؤولية، والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ المتضمن تعديل المادة /١٨/ من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة بحق التوقيع عن الشركة، وذلك على الشكل التالي :

المادة /١٨/ التوقيع عن الشركة : يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والإجرائية والمالية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم والتوقيع على عقود ومحاضر وصكوك البيع والتنازل على العلامات التجارية والصناعية المسجلة باسم الشركة لأي شخص كان اعتبارياً أو طبيعياً .

المادة /٢/ يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام /٢٠١١/

المادة /٢/- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبذل من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٩ م

(٢١٧٩)

قرار رقم /٣٧٦٦/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة /١/- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة بتيستوتا المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٤ والمسجل لدينا برقم /٧٤٥٦/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ والذي تقرر فيه الموافقة بالإجماع على :

- تعديل المادة ١٤ : الإدارة:

يتولى إدارة أمور الشركة مدير من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام /٢٠١١/ وهذا النظام

تعديل المادة ١٨ : التوقيع عن الشركة :

- يمثل المدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزله وحضور مجالس التحكيم .

- وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السيد محمد مازن صالح لدورة جديدة مدتها أربع سنوات تبدأ من تاريخ الاجتماع ٢٠٢٥/٧/١٤ .

المادة /٢/ يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ريف دمشق خلال ستون يوماً ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام /٢٠١١/

المادة /٢/- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبذل من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٢ م

(٢١٨٠)

قرار رقم /١٧/

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس
بقرر ما يلي :

المادة -١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة المنار للطاقت النظيفة المحدودة المسؤولية والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٠ والمتضمن:

أولاً : تعديل الفقرة الثانية من المادة -١- من النظام الأساسي لتصبح على الشكل التالي :

٢- أغراض الشركة /٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة ((لأجهزة ومعدات الطاقة البديلة (النظيفة) وللأجهزة الطبية وللأدوات والمستلزمات الطبية وللأدوات والمستلزمات الطبية السنية وللأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية)) و/٤٦٦٩٦٠/ البيع بالجملة لأجهزة ومعدات الطاقة البديلة (النظيفة) و/٤٦٤٩٤٣/ البيع بالجملة للأجهزة الطبية و/٤٦٤٩٤٤/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية و/٤٦٤٩٤٥/ البيع بالجملة للأدوات والمستلزمات الطبية السنية /٤٧٧٢٢٢/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية و/٨٢٩٩٠٤/ خدمات مابعد البيع، ودخول مناقصات القطاعين العام والخاص والمشتري، وتمثيل الشركات والوكالات الوطنية والعربية والأجنبية فيما يتعلق بالغاية التجارية.

ثانياً : - تعديل المادة ١٤ والمادة ١٨ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بحق الإدارة والتوقيع عن الشركة لتصبحا بعد التعديل على الشكل التالي :

المادة ١٤ : الإدارة : يتولى إدارة أمور الشركة مديران من الشركاء أو من الغير ينتخبان من الهيئة العامة ويمارسان عملهما وفق الصلاحيات المحددة لهما في

المرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام /٢٠١١/ والنظام الأساسي للشركة وقد تم انتخاب المديران السادة حاتم علي سليمان وأبي حاتم سليمان لمدة أربع سنوات ميلادية من تاريخ الاجتماع ٢٠٢٥/٧/٢٠ ولغاية ٢٠٢٩/٧/١٩

المادة /١٨/ التوقيع عن الشركة : يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها مجتمعين أو منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم .

المادة /٢/ يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة طرطوس خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي / ٢٩ / لعام /٢٠١١/

المادة /٣/: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبذل من يلزم لتنفيذه .

طرطوس في ٦ / صفر / ١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥/٧/٢١ م (٢١٨١)

قرار رقم /٣٦٦٦/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
بقرر ما يلي :

المادة ١- تعديل الفقرة ١/٥ من المادة ٨/ من النظام الأساسي لشركة رحي للمقاولات لمالكها محمد جاسم الموسى ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :
المادة ٨/ - إدارة الشركة : يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام وبياناته كالتالي:

الاسم المدير	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية	مكان وتاريخ الولادة	العنوان والموطن المختار للتبليغات
أحمد الغريب بن عبد الرحيم	سورية	٠٧٠٩٠٠٨٦٩٥٤	المرة ٣/١٤ ١٩٦٣	حلب الأعظمية مفرق سوق بلال ط١

يمثل المدير العام (أحمد الغريب) ومالك رأس المال (محمد جاسم الموسى) الشركة لدى الغير ويوقعان عنها منفردين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية أما في الأمور الحقوقية والمالية والإجرائية فيوقع عنها مالك رأس المال منفرداً توقيعاً ملزماً للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ستون يوماً من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة

حلب - ويعتبر القرار لاغياً حكماً إذا لم يتم شهره خلال هذه المدة وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ المادة ٣/: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٠ م
(٢١٨٢)

قرار رقم /٣٨٧٣/
وزير الاقتصاد والصناعة

بقرر ما يلي :

المادة ١/: التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة تربل ايه المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢١ الذي تقرر فيه الموافقة بالإجماع على تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة باسم الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة ٢/ اسم الشركة : شركة تربل ايه للتجارة المحدودة المسؤولية

TRIPLE A TRIDING L.L.C

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب - أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٣- : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٧ م
(٢١٨٣)

قرار رقم /٣٦٧٤/
إن وزير الاقتصاد والصناعة

بقرر ما يلي :

المادة /١/: تصحيح الخطأ المادي الوارد بالمادتين رقم /٧+١٤/ المتعلقتين برأسمال الشركة والإدارة من النظام الأساسي لشركة سمارت انبرجي للطاقة البديلة المحدودة المسؤولة لتصحيح بعد التعديل على النحو التالي:
المادة /٧/ رأسمال الشركة:

١- رأسمال الشركة هو /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة /٥٠.٠٠٠/ فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو التالي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
محمد غيث دعبول	٧٥٠	٣٧.٥٠٠.٠٠٠	%٧٥
رفاعة أحمد عبد الفتاح	١٥٠	٧.٥٠٠.٠٠٠	%١٥
قتيبة أحمد عبد الفتاح	١٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	%١٠
المجموع	١.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٠٠
		ل.س	

المادة /١٤/ الإدارة :

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ وهذا النظام وبديريها للدورة الأولى: السيد قتيبة أحمد عبد الفتاح .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- : ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠/٧/٢٠٢٥

(٢١٨٤)

قرار رقم /٣٧٧٦/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة فرعون المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٣ الذي تقرر فيه الموافقة بالإجماع على تعديل الفقرة ٢/ من المادة ١/ من النظام الأساسي للشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم- التطبيقات البرمجية -قواعد البيانات -مواقع الشبكة)- /٦٢٠١٠٢/ اعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجية الحاسوبية) ، /٦٢٠٢٠/ أنشطة الخبرة الاستشارية الحاسوبية وإدارة المرافق الحاسوبية - /٦٢٠٢٠١/ تخطيط وتصميم نظم الحاسوب التي تستخدم في تكامل تكنولوجيات المعدات الحاسوبية والبرمجية والاتصالات ،- /٦٢٠٢٠٢/ تقديم خدمة إدارة تشغيل ودعم شبكة الحاسوب و/أو مرافق تجهيز البيانات لدى العميل في الموقع -/٦٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب - /٦٢٠٩٠٣/، أنشطة تركيب وتهيئة الحواسيب الشخصية وتنصيب البرمجيات وخدمات الحاسوب والمعلومات -/٦٣١٢٠٣/، خدمات إدارة المواقع الالكترونية، /٨٢٩٩٠٤/ خدمات ما بعد البيع (استثمار -إدارة) /٦١٩٠١١/ تقديم خدمة الانترنت في مرافق مفتوحة للعموم (باستخدام الشبكات اللاسلكية المحلية والخارجية Wifi outdoor)، ترخيص نمطي رقم /٥٥/ الصادر عن الهيئة النازمة للاتصالات والبريد رقم /٣٢١١/ ص.ن. ق. تاريخ ٢٠٢٥/٣/١١، تقديم خدمة الانترنت الثابت رقم /٩/ الصادر عن الهيئة النازمة للاتصالات والبريد رقم /٣٩٣١/ ص.ن.ق.

تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٠ ، تقديم خدمة النفاذ الى الانترنت في أماكن تقديمها للعموم رقم /٥/ الصادر عن الهيئة النازمة للاتصالات والبريد رقم /١٢٩٠/ ص.ن.ق. تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥ ودخول المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشارك بما يتعلق بغاية الشركة ، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق -أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٣/٧/٢٠٢٥ م
(٢١٩٤)

قرار رقم /٣٧٧٥/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي لشركة اكزيرف غولد لتجارة الذهب لمالكها محمد حسام المشاركة بن محمد عدنان ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية المتعلقة بغاية الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة ٢/ غرض الشركة:

/٤٦١٠٥٢/ أنشطة الاستيراد والتصدير غير المخصصة (للمعادن الثمينة والاحجار الكريمة والذهب والفضة- للحلي التقليدية واكسسوارات الزينة -الساعات - للطوايع والعملات المعدنية القديمة - للتحف الشرقية)، /٤٧٧٣٢١/ البيع بالتجزئة للمعادن الثمينة والاحجار الكريمة والذهب والفضة- /٤٦٦٢٤١/ البيع بالجملة للذهب وغيره من المعادن

قرار رقم ٣١٥٦/

وزير الاقتصاد والصناعة

بقرار ما يلي :

المادة ١/: التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة كوادرات الأعمال للمقالات المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٥ الذي تقرر فيه الموافقة بالإجماع على تعديل المواد رقم ٢/و/١٨/ من النظام الأساسي للشركة لتصبحا بعد التعديل على النحو التالي :

المادة ٢/ اسم الشركة : شركة كوادرات الاعمار للمقاولات المحدودة المسؤولية

المادة ١٨/ التوقيع عن الشركة :يمثل المديران الشركة لدى الغير ويوقعان عنها منفردين أو مجتمعين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعها ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليه من حقوق والتزامات ،بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزله وحضور مجالس التحكيم .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق -أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢ م
(٢١٩٦)

والأحجار الكريمة -/٤٦٤٩٨٣/ البيع بالجملة للحلي التقليدية /٤٧٧٣٢٢/ البيع بالتجزئة للحلي التقليدية واكسسوارات الزينة -/٤٦٤٩٨٢/ البيع بالجملة للساعات -/٤٧٧٣٢٣/ البيع بالتجزئة للساعات بأنواعها -/٤٧٧٣٢٥/ البيع بالتجزئة

لمنتجات المعارض الفنية التجارية - /٤٧٧٣٢٦/ البيع بالتجزئة للطوايح والعملات المعدنية القديمة - /٤٧٧٣٢٧/ البيع بالتجزئة للتحف الشرقية من خناجر وفضيات ومنتجات الحرف اليدوية من فخاريات ونحاسيات -/٣٢١١١/ صناعة المجوهرات والحلي من المعادن الثمينة أو من الأحجار الكريمة والأصناف المتصلة بها ،/٨٢٩٩٠٤/ تقديم خدمات ما بعد البيع (صياغة)، ودخول المناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشتري وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يتعلق بأغراض الشركة .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ستون يوماً من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق ويعتبر القرار لاغياً حكماً إذا لم يتم شهره خلال هذه المدة وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٣ م
(٢١٩٥)

قرار رقم /٢٩٢٤/
وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر مايلي:

المادة ١: تعدل المادتين /٧٥/ من النظام الأساسي لشركة البحار السبعة للخدمات اللوجستية المحدودة المسؤولة (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) لتصبحا بعد التعديل على النحو التالي:
المادة ٥: المؤسسون : تم تأسيس الشركة من السادة :

اسم المؤسس	الجنسية	التولد	الموطن المختار بالتفصيل
احمد نمر السيد المصري	اردني	١٩٨٤/١٢/٥	دمشق ، مشروع دمر جزيرة ١٦ بناء الهلال طابق ١
نادر محمد ماجد أحمد شحروري	اردني	١٩٨٢/١٠/٢٨	دمشق ، مشروع دمر جزيرة ١٦ بناء الهلال طابق ١

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه واخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وتعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيد بجانب اسمه ، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١. حدد رأس مال الشركة بمبلغ /٥٠.٠٠٠.٠٠٠/ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزعة على /١٠٠٠٠/ حصة فقط عشرة آلاف حصة قيمة كل حصة /٥٠٠٠/ ل.س فقط خمسة آلاف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي:

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
احمد نمر السيد المصري	٥٥٠٠	٢٧٥٠٠٠٠٠ ل.س	%٥٥
نادر محمد ماجد أحمد شحروري	٤٥٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠ ل.س	%٤٥
المجموع	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.س	%١٠٠

٢. يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة /٧٧/ من المرسوم التشريعي يقوم المؤسسون أو المفوض من قبلهم أو المدراء بشهر الشركة أو أي تعديلات على نظامها الأساسي وفقاً لما نص عليه في المواد ٣/٦٢- من المرسوم التشريعي

المادة ٢- لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشتهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في دمشق وذلك خلال مدة ستين يوماً من تاريخه تحت طائلة الغائه

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق الموافق ٢٣/٦/٢٠٢٥ م
(٢١٩٧)

قرار رقم /٣٤٥٥/
وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١/: التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة نفيسة اخوان المحدودة المسؤولة المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ المتضمن الموافقة بالإجماع على حل الشركة وتصفيتها ، وتفويض الاستاذ، محمد رشاد صلوحا للقيام بأعمال التصفية للشركة وتحصيل ما للشركة من ديون في ذمة الغير أو الشركاء وتسديد كافة الالتزامات المترتبة عليها ومتابعة كافة إجراءات الحل والتصفية لدى كافة الوزارات والجهات المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب على الشركة تجاه وزارة المالية والغير وكافة الجهات الرسمية المعنية وتفويضه بتمثيل الشركة خلال مدة التصفية أمام جميع الدوائر المختصة وتفويضه بمتابعة إجراءات الحل والتصفية .

المادة ٢- يستمر مدقق الحسابات بعمله حتى انتهاء أعمال التصفية .

المادة ٣ تتلقى المسؤولية التضامنية على المؤسسين والمديرين فيما يتعلق بحقوق وزارة المالية والجهات الرسمية والغير تجاه الشريك

المادة ٤- على الشركة شهر قرار الحل والتصفية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق وذلك وفق قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

المادة ٥- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه ، ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق في ١٣/٧/٢٠٢٥ م
(٢١٩٨)

قرار رقم /٣٦٤٣/
وزير الاقتصاد و الصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- يصحح الخطأ المادي الوارد في المادة /٥/ من النظام الأساسي لشركة العساف و الحمال و بهادر للطاقة المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) فيما يخص اسم الشريك عبد الحميد العساف حيث ورد عبد الرحمان العساف و الصحيح هو عبد الحميد العساف (و الباقي دون تعديل)

المادة ٢- لا يعفي هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إغائه.

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق في ٢٠ / ٧ / ٢٠٢٥ م
(٢٢٠٠)

قرار رقم /٣٥١١/
وزير الاقتصاد و الصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة كان للكيماويات المحدودة المسؤولية و المتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ المتضمن تعديل المادة /٢/ /١/ من النظام الأساسي للشركة المتعلق بغاية الشركة وذلك على الشكل التالي :

المادة ١/٢/ غاية الشركة :

صناعة مواد معقمة و مطهرة و معطرة - ملمعات الزجاج و الأرضيات و الأسطح - شامبو السجاد - سائل اليدين - معقم مسابح - سائل كريم و مزيل بقع و قاشط - سائل غسيل وذلك وفق السجل الصناعي رقم /١٧-٢١-١٠/ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ الصادر عن مديرية الصناعة بريف دمشق - صناعة المنظفات الصناعية - (سائل و مسحوق غسيل - سائل و معجون جلي - مسحوق قاشط - مطري غسيل - كريم قاشط و مزيل بقع - منظف سجاد) - المواد المعقمة و المطهرة و معقم المسابح - الصابون السائل لليدين - ملمعات الزجاج و الأرضيات و الأسطح وفق السجل الصناعي رقم /١١-١٠-٢١/ تاريخ التسجيل ٢٠٠٠/٤/٢٠ - ٢٠٠٣/٤/٢٨ الصادر عن مديرية

قرار رقم /٣٦٦١/
وزير الاقتصاد و الصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل الفقرة /١/ من المادة /٧/ من النظام الأساسي لشركة الداغر للنقل و الشحن و التفرغ المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس لم تشهر بعد) و المتعلقة برأسمال الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة ٧ : رأسمال الشركة

١. رأس مال الشركة هو / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية موزع على /١,٠٠٠/ حصة فقط ألف حصة ، قيمة كل حصة /٥٠,٠٠٠/ ل. س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو التالي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
رزق الداغر بن عبد الرحيم	٩٩٠	٤٩.٥٠٠.٠٠٠	٩٩%
احمد الداغر بن رزق	١٠	٥٠٠.٠٠٠	١%
المجموع	١٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠%

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية و حماية المستهلك في محافظة دمشق- أمانة السجل التجاري و يعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠ / ٧ / ٢٠٢٥ م
(٢١٩٩)

مركز الشركة الرئيسي ريف دمشق ، ولها أن تنقل مقرها الرئيسي أو أن تؤسس فروعاً لها في جميع محافظات القطر وخارجها بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك (ريف دمشق) . أمانة السجل التجاري و يعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلى من يلزم لتنفيذه .
دمشق في ١٠ / ٧ / ٢٠٢٥ م (٢٢٠٢)

قرار رقم /٣٦٨٤/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على كتاب مالك رأسمال شركة دغيم للاستثمارات السياحية لمالكها باسم دغيم ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية المسجل لدينا برقم /٧٣٦٩/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٦ ، والمتضمن تعديل المادة ٢/ المتعلقة بغاية الشركة لتصبح بعد التعديل على الشكل التالي:
المادة ٢- غاية الشركة :

إشادة وتجهيز وتملك واستثمار المنشأة السياحية بكافة أنواعها وتقديم الخدمات المتعلقة فيها عدا إدارة المنشأة السياحية والفسادق وتشغيلها وفق الكتاب الصادر عن وزارة السياحة رقم ١٠٤٨ تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٨ والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص وتمثيل الشركات والوكالات العربية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ستون يوماً من تاريخه لدى أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق - أمانة السجل

الصناعة بريف دمشق -/٤٦٦٩٣٢/ البيع بالجملة المنظفات و الملمعات و المعقمات و المطهرات غير الطبية (منتجات الشركة) -/٤٧٥٩٩٠/ البيع بالتجزئة لمستلزمات منزلية أخرى (المنظفات و الملمعات و المعقمات و المطهرات غير الطبية - منتجات الشركة) صناعة العبوات البلاستيكية وأعطيتها وفق القرار الصناعي رقم /٥٥٥/ ر. د (تاريخ ٢٠٢٥/٧/٣ الصادر عن مديرية الصناعة بريف دمشق - /٤٦٤٩٩١/ البيع بالجملة للمنتجات البلاستيكية (منتجات الشركة) -/٤٧٥٩٣٢/ البيع بالتجزئة للمنتجات البلاستيكية (منتجات الشركة) - /٤٦١٠٥١/ أنشطة الاستيراد و التصدير للتجهيزات و المواد و المعدات المرتبطة بالمنشأة بما فيها (المواد الأولية و السيارات و الآليات) ودخول المناقصات و المزايدات مع القطاع العام والخاص و المشترك و تمثيل و الشركات و الوكالات العربية و المحلية و الأجنبية المتعلقة بنشاط الشركة .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق/ أمانة السجل التجاري/ وذلك خلال مدة ستون يوماً من تاريخ صدور هذا القرار و يعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلى من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٤ / ٧ / ٢٠٢٥ م (٢٢٠١)

قرار رقم /٣٤٢٦/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة ٣/ من النظام الأساسي لشركة أبو الحور و عوض للمواد الغذائية المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس لم تشهر بعد) المتعلقة بالمركز و الفروع الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة ٣/ من النظام الأساسي للشركة

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٥ م
(٢٢٠٤)

قرار رقم / ٣٥٧٩ /
وزير الاقتصاد و الصناعة

بقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة أنقى لخدمات التنظيف المحدودة المسؤولية المنعقد بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٢٥ المتضمن الموافقة بالإجماع على البنود التالية:

- تعديل المادة ١٨/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بالتوقيع عن الشركة لتصبح بعد التعديل كما يلي: ((يمثل الشركة لدى الغير ويوقع عنها المدير العام أو السيد راتب محمد قاسم أو السيد محمد بسام خليل الست منفردين أو مجتمعين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية ، وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات ، ، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم))

المادة ٢- على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق- أمانة السجل التجاري- / خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار وذلك وفق قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٦ م
(٢٢٠٥)

التجاري ويعتبر القرار لاغياً حكماً إذا لم يتم شهره أصولاً خلال هذه المدة وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام / ٢٠١١ .

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٠ م

(٢٢٠٣)

قرار رقم / ٣٥٤٥ /
وزير الاقتصاد و الصناعة

بقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة أيوب اغا للخدمات المحدودة المسؤولية المنعقد بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥ المتضمن الموافقة بالإجماع على البنود التالية:

- تعديل المادة ١٨/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بالتوقيع عن الشركة لتصبح بعد التعديل كما يلي: ((يمثل الشركة لدى الغير ويوقع عنها المدير العام أو السيد راتب محمد قاسم أو السيد محمد خالد الرفاعي منفردين أو مجتمعين على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية ، وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات ، ، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم))

المادة ٢- على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق- أمانة السجل التجاري- / خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار وذلك وفق قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

قرار رقم /٢٥٥٧/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة /٢/ من النظام الأساسي لشركة الموثوق للتجارة المحدودة المسؤولية المتعلقة بمركز الشركة والفروع لتصبح على النحو التالي :

المادة /٢/ مركز الشركة والفروع : مركز الشركة الرئيسي في محافظة دمشق ولها أن تؤسس فروعاً ومكاتب لها في جميع محافظات القطر بقرار من الهيئة العامة للشركاء .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري في محافظة إدلب ودمشق خلال ستون يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/٦/١٠ م

(٢٢٠٦)

قرار رقم /٣٦٥١/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة /٥/ والمادة /٧/ والمادة /١٤/ من النظام الأساسي لشركة الموثوق للتجارة المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس لم تشهر بعد) لتصبح على النحو التالي :

المادة ٥: المؤسسون : تم تأسيس الشركة من السادة :

اسم الشريك	الجنسية	التولد	مكان الإقامة والموطن المختار بالتفصيل
إبراهيم أحمد طفاش	سوري	كفرميد ١٩٩٨/١/٢٨ ٥٤٩٠٠٠٧٤٨٠	إدلب أريحا دوار الدلة جانب مدرسة تشرين
عبد الله أليف	كازاخستان	كازاخستان ١٩٩٥/١١/١١	إدلب حي الثورة دوار شمعت

الذين قاموا بدراسة هذا المشروع وسعوا لتحقيقه وأخذوا على عاتقهم إبرازه إلى حيز الوجود وبذل كل ما يقتضيه من النفقات وما يتفرع عنه من التعهدات وقد تعهدوا بتغطية كامل رأس المال النقدي للشركة كل منهم بالمبلغ المقيّد بجانب اسمه ، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة ٣/ من المادة ٥٦/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ .

المادة ٧: رأسمال الشركة:

١- رأس مال الشركة هو / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط / خمسون مليون ليرة سورية موزع على / ١٠٠٠ / حصة فقط ألف حصة قيمة كل حصة / ٥٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون ألف ليرة سورية تدفع من قبل الشركاء المؤسسين على النحو فيما يلي :

اسم المؤسس	عدد الحصص	قيمة الحصص	النسبة
إبراهيم أحمد طفاش	٥٠٠ حصة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	٥٠%
عبد الله أليف	٥٠٠ حصة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	٥٠%
المجموع	١٠٠٠ حصة	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	١٠٠%

٢- يجوز زيادة رأس المال بموافقة الهيئة العامة للشركاء بأغلبية الحصص ولهم حق الأفضلية بالاكتتاب بهذه الزيادة بنسب حصصهم ما لم يحدد قرار الهيئة العامة أسلوباً آخر تراعى فيه أحكام المادة / ٧٧ / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ .

المادة /١٤/ الإدارة :

يتولى إدارة أمور الشركة مدير عام من الشركاء أو من الغير ينتخب من قبل الهيئة العامة ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة لهم في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ وهذا النظام .

يديرها للدورة الأولى : إبراهيم طفاش بن أحمد

يديرها للدورة الأولى : إبراهيم طفاش بن أحمد

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة
المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/٢٠ م
(٢٢٠٧)

قرار رقم ٥١١/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة خلوف التجارية المحدودة المسؤولة المتخذ باجتماعها المنعقد قانوناً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ والذي تقرر فيه الموافقة بالاجماع على إضافة النشاط التالي إلى غاية الشركة :

إضافة لما سبق صناعة الكرفانات والحاويات المحملة على وسائط النقل

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١
لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماه - أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً
المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/١٧ م
(٢٢٠٨)

قرار رقم ٣٦٤٤/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي:

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الأحبار والكيميائيات الطباعية المحدودة المسؤولة المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٨ المتضمن الموافقة بالإجماع على حل وتصفية الشركة
وتعيين المحامي كامل محمد مصطفى مصفياً للشركة مجتمعين أو منفردين ومتابعة كافة إجراءات التصفية ومفوضاً بالتوقيع عنها في كل ما يتعلق بأعمال التصفية ومتابعتها لدى كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة وتوزيع نتائج التصفية على الشركاء كل حسب حصته في رأسمالها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليها من حقوق والتزامات تجاه وزارة المالية والغير ، وتعيين السيدة جمان عيسى مدققاً لحسابات الشركة ، على أن يستمر مدقق الحسابات في عمله لحين الانتهاء من أعمال التصفية .

المادة ٢- تلقى المسؤولية التضامنية على المديرين والشركاء فيما يتعلق بحقوق الغير تجاه الشركة

المادة ٣- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخه عملاً بأحكام المادة ٢١/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق - أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٤- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/٢٠ م
(٢٢٠٩)

قرار رقم /٣٠٨١/
ان وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- تعدل المادة /٨/ من النظام الأساسي لشركة سويب للتجارة لمالكها محمد عماد مأمون نضر ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس لم تشهر بعد) المتعلقة بالإدارة لتصبح على النحو التالي :

المادة /٨/ الإدارة :

يتولى إدارة أمور الشركة مالك رأس المال ويجوز له أن يعين مدير أو أكثر من الغير يكون مسؤولاً عن إدارتها أمام المالك ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحددة له في القانون وهذا النظام ، وبياناته كالتالي :

الاسم (المدير)	الجنسية	رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر	العنوان والموطن المختار للتبليغات
مأمون محمد عدنان نضر	سوري	شام ١٩٦٦/٦/٢٥ ٠١٠٢٠١٥٨٦٤١/	ريف دمشق - عين ترما بناء انبوشة بناء رقم ١٥٤

يمثل مدير الشركة لدى الغير ويوقع عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والمالية والإجرائية والتجارية والحقوقية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم.

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق ٢٠٢٥/٦/٣٠ م
(٢٢١٠)

قرار رقم /٣٤٣٤/
ان وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة الكتروميشين للتصميم الهندسي والبرمجيات المحدودة المسؤولية المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ والمتضمن الموافقة بالاجماع على تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بأغراض الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة /٢/ اغراض الشركة : /٤٦١٠٢٥/ استيراد وتصدير غير المخصصة (البرمجيات وللاآت الميكانيكية المستخدمة في الصناعة والتجارة والملاحة والخدمات الأخرى لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية والمعدات الثقيلة لأدوات الصناعات البترولية وشمل العربات ذات المقابض والتي تستخدم لنقل البضائع لقطع غيار الآلات والمعدات الأخرى والأجهزة والتجهيزات الكهربائية والأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية ولأدوات ومعدات الصناعات البترولية والمعدات الأخرى و قطع غيار المعدات والآلات الصناعية /٤٦٥٩٦٢/ البيع بالجملة لآلات الميكانيكية المستخدمة في الصناعة والتجارة والملاحة والخدمات الأخرى /٤٦٥٩٩٥/ البيع بالجملة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية وآلات البناء /٤٧٧٣٦١/ البيع بالتجزئة لآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية والمعدات الثقيلة /٧٧٣٧٥/ البيع بالتجزئة لأدوات الصناعات البترولية وشمل العربات ذات المقابض والتي تستخدم لنقل البضائع /٤٧٧٣٨٩/ البيع بالتجزئة لقطع غيار الآلات والمعدات الأخرى /٤٧٧٣٧٥/ البيع بالتجزئة لأدوات ومعدات الصناعات البترولية /٤٧٧٣٧٩/ البيع بالتجزئة للأجهزة والمعدات الأخرى غير ما ورد /٤٧٧٣٨٢/ البيع بالتجزئة لقطع غيار المعدات والآلات الصناعية /٤٦٤٩٢١/ البيع بالجملة للأجهزة الالكترونية والكهربائية المنزلية /٧١١٠١٣/ أنشطة الأعمال والخدمات والاستشارات الهندسية الميكانيكية - التصميم الهندسي (تطبيق القوانين الفيزيائية والقواعد

الهندسية في تصميم الآلات والمواد والأدوات والأنشاءات والعمليات والنظم والأنشطة الاستشارية فيما يتعلق بما يلي : الآلات والعمليات الصناعية والمصانع - المشاريع التي تتضمن هندسة مدنية أو هيدروليكية أو مرورية - مشاريع إدارة المياه - وضع المشاريع وتنفيذها بالنسبة للهندسة الكهربائية والالكترونية والتعدين والكيميائية والميكانيكية والصناعية وهندسة النظم وهندسة الامن والسلامة - أنشطة إدارة المشاريع المتعلقة بالتشييد (٥٨٢٠٠١/ نشر نظم التشغيل ٥٨٢٠٠٢/ نشر ألعاب الحاسوب ٥٨٢٠٠٣/ نشر تطبيقات الأعمال وغيرها من التطبيقات الالكترونية ٦٢٠١٠١/ تصميم هيكل ومحتوى وتنفيذ (برمجيات النظم - التطبيقات البرمجية - قواعد البيانات - مواقع الشبكة) ٦٢٠١٠٢/ إعداد البرمجيات حسب الطلب (البرمجة الحاسوبية) - ٦٢٠١٠٣/ أنشطة أخرى للبرمجة الحاسوبية ٦٢٠٢٠١/ تخطيط وتصميم نظم الحاسوب التي تستخدم في تكامل تكنولوجيات المعدات الحاسوبية والبرمجيات والاتصالات - ٦٢٠٢٠٢/ تقديم خدمة إدارة وتشغيل ودعم شبكة الحاسوب و/أو مرافق تجهيز البيانات لدى العميل في الموقع ٦٢٠٢٠٣/ تقديم خدمات أمن المعلومات ٦٢٠٩٠١/ حل المشكلات الكبيرة التي تتعرض لها الحواسيب - ٦٢٠٩٠٢/ مزود خدمات التوقيع الالكتروني ٦٢٠٩٠٣/ أنشطة تركيب وتهيئة الحواسيب الشخصية وتنصيب البرمجيات وخدمات الحاسوب والمعلومات وتمثيل الشركات والوكالات المحلية والعربية والأجنبية ودخول المزايدات والمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك فيها يتعلق بغاية الشركة

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه عملاً بأحكام المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى أمانة السجل التجاري بحلب ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه دمشق الموافق لـ ٢٠٢٥/٧/١٠ م (٢٢١١)

قرار رقم ٣٨٤١/
إن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة شرقية للمقاولات العامة المساهمة المغفلة الخاصة ، والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٢٥ المتضمن تعديل المادة ٢/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بغاية الشركة ، وذلك بإضافة بند إليها دون أي تعديل آخر ، وذلك على الشكل التالي :

المادة ٢/ إضافة بند إليها دون أي تعديل آخر غاية الشركة :

دخول المناقصات والمزايدات والتعاقد مع القطاع العام والخاص والمشارك ، وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية فيما يخص غاية الشركة .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حلب/ أمانة السجل التجاري/ ويعتبر القرار لاغياً إذا لم يتم شهره أصولاً وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه

دمشق ٢٠٢٥/٧/٢٤ م

(٢٢١٢)

قرار رقم /٣٥٦٣/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

مادة /١/- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة جورج طنبة وعمار الحاج إبراهيم الدولية للنقل المحدودة المسؤولية، والمتخذ باجتماعها المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٩ المتضمن الموافقة بالإجماع على:

- تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة باسم الشركة لتصبح على النحو التالي :

المادة /٢/ اسم الشركة : شركة جورج طنبة وسالي اكوبيان الدولية للنقل المحدودة المسؤولية .

- تعديل المادة /١٨/ من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بحق التوقيع عن الشركة لتصبح على النحو التالي :

المادة /١٨/ التوقيع عن الشركة : يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها منفرداً على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعه ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع صكوك التفويض والتوكيل والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم .

المادة /٢/ يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة ٣/٧٥ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام /٢٠١١/ وباعتبار القرار لاغياً بعد مضي هذه المدة.

المادة /٢/- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٦ م

(٢٢١٣)

قرار رقم /٣٧٤٣/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

مادة /١/- يصحح الخطأ المادي الوارد في المادة /١/ من قرارنا رقم /٣٦٩٤/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٢١ المتضمن التصديق على النظام الأساسي لشركة عطاء البدر للاستثمارات المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس ولم تشهر بعد) فيما اسم الشركة ليصبح عطاء البدر للاستثمارات والتشغيل المحدودة المسؤولية .

المادة ٢ - لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من السجلات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وتشهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه .

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠٢٥/٧/٢٢ م

(٢٢١٤)

قرار رقم /٣٤٦٩/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة -١- تعدل المواد (الفقرة /٢/ من المادة /١/ - المادة /٢/) من النظام الأساسي لشركة فلاي ترانس باس للطيران المحدودة المسؤولية (قيد التأسيس لم تشهر بعد) والمتعلقة باسم الشركة لتصبحا بعد التعديل على النحو التالي :

الفقرة /٢/ من المادة /١/ من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة بأغراض الشركة وذلك بإضافة النشاط التالي إليها دون المساس بغاية الشركة :

/٧٩١١٠١/ أنشطة وكالات السفر والسياحة /٥٢٢٣٠٣/ أنشطة الخدمات الأرضية في المطارات وما إليها .

قرار رقم /٣١٩٦/
وزير الاقتصاد و الصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على كتاب مالك رأس مال شركة ألوها لمالكها بشور سعادة بن أنيس ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولية المسجل لدينا بالرقم /٤٤٩٤/ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٥ والمتضمن تعديل المادة ٤/٨ من النظام الأساسي المتعلقة بحق التوقيع عن الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو التالي:

المادة ٤/٨ من النظام الأساسي للشركة:

يمثل المدير العام الشركة لدى الغير ويوقع عنها المدير العام والمفوضون السادة أماني قلع وعلي الرضى حسن يوسف مجتمعين ومنفردين عنها على كافة المستندات التي تخصها وفي جميع الأمور الإدارية والحقوقية والمالية والإجرائية وتوقيعهم ملزم للشركة تجاه الغير بما يترتب عليها من حقوق والتزامات بما في ذلك تحريك الحسابات المصرفية والسحب والإيداع وتوقيع الصكوك المتضمنة ربط الشركة بالتزام وصكوك التفويض والتوكيل وتوكيل المحامين والتحكيم وتسمية المحكمين وطلب عزلهم وحضور مجالس التحكيم

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١. لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ريف دمشق -أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق الموافق ٢٠٢٥/٧/٣ م
(٢٢١٧)

قرار رقم /٣٠٧٨/
وزير الاقتصاد و الصناعة

يقرر ما يلي :

المادة ١- يصحح الخطأ المادي الوارد في قرارنا رقم /٣٠١٠/ تاريخ ٢٥/٦/٢٠٢٥ المتضمن التصديق على النظام الأساسي لشركة

أميركن سويس للثروة الغذائية المحدودة المسؤولية المتعلقة باسم الشركة لتصبح بعد التصحيح على النحو التالي:

المادة /٢/: اسم الشركة : ترانس باس أفبيشن المحدودة المسؤولية TransPass Aviation L.L.C

المادة /٢/- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستين يوماً من تاريخه وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق - أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً.

المادة /٣/: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٣ م
(٢٢١٥)

قرار رقم /٣٦١٨/

إن وزير الاقتصاد والصناعة

يقرر ما يلي :

المادة -١- تصحيح الخطأ المادي الوارد بالقرار رقم /٣٣٤٥/ تاريخ ٨/٧/٢٠٢٥ لشركة سكاي مارك للمقاولات المحدودة المسؤولية فيما يتعلق باسم الشركة لتصبح على النحو التالي :

اسم الشركة :

سكاي مارك للمقاولات المحدودة المسؤولية

SKY MARK FOR CONTRACTING L.L.C

المادة -٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى

أمانة السجل التجاري بمديرية التجارة الداخلية وحماية

المستهلك في محافظة دمشق خلال ستون يوماً من

تاريخه ويعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة

إذا لم يتم شهره أصولاً. وفق أحكام قانون الشركات

الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١

المادة /٣/: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ

من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٧ م

(٢٢١٦)

قرار رقم /٣٨١٠/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على محضر اجتماع شركة سوسيري للصناعة والتجارة المحدودة المسؤولة ، المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣ المسجل لدينا بالرقم ٧٣٨٨/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٣ والمتضمن تعديل المادة ١/٢ من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض الشركة ، لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة ١/٢ من النظام الأساسي للشركة :
صناعة الصلصات (صلصة الشواء (باربيكيو) صلصة الحارة - صلصة حامض وحلو صلصة الخردل - صلصة الصويا - صلصة البيترزا - صلصة المعكرونة) وصناعة المايونيز وصناعة رب البندورة والكتشب بموجب القرار الصناعي الصادر عن مديرية صناعة دمشق رقم ١٣٤ ر تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٢ والقرار الصناعي رقم ١/٢٥/ ر تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٩ المتضمن نقل مكان المنشأة الصناعية العائدة لشركة سوسيري للصناعة والتجارة المحدودة المسؤولة المسجلة بالسجل الصناعي الجزئي في مديرية صناعة ريف دمشق رقم ٢٠/٨ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٥ م - ٢٠٢٢/١٢/١٣ لصناعة : الصلصات (حارة - مايونيز قليل الدسم - خردل - صويا - مايوتشاب - باربيكيو / الشواء / حرفة المايونيز من محافظة ريف دمشق - الهامة شارع السكة - عقار ٤٦٤ / إلى فرع الشركة القائم على العنوان التالي : دمشق القابون - المنطقة الصناعية - عقار رقم ٤/٣/٢/١/١٩٨٠ (شريطة الحصول على الترخيص الإداري بالعنوان الجديد) والدخول بالمناقصات والمزايدات مع القطاع العام والخاص والمشارك في مشاريع غاية الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية والأجنبية المتعلقة بغاية الشركة .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ريف دمشق - دمشق أمانة السجل التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق ٢٠٢٥/٧/٢٤ م (٢٢٢٣)

أميركن سويس للثروة الغذائية المحدودة المسؤولة
AMERICAN SWISS FOR FOOD
WEALTH L.L.C

المادة ٢- لا يعني هذا القرار الشركة من الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الوزارات والجهات الرسمية الأخرى قبل إجراءات الشهر وت شهر الشركة لدى أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال مدة ستين يوماً من تاريخ هذا القرار تحت طائلة إلغائه

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق الموافق ٢٠٢٥/٦/٢٩ م (٢٢١٨)

قرار رقم /٣٠٨٩/
وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة دلو منجه لتجارة التبغ والمعمل المحدودة المسؤولة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ المتضمن الموافقة بالإجماع على تعديل المادة ١/٢ من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض الشركة لتصبح بعد التعديل كما يلي :
المادة ١/٢ أغراض الشركة :

(٤٦١٠٥٢) أنشطة الاستيراد والتصدير غير مخصصة (منتجات التبغ والمعمل والتبناك وفحم الأركيلة ، (٤٦٣٠٨٠) البيع بالجملة لمنتجات التبغ ، (٤٧٢٣٠٠) البيع بالتجزئة لمنتجات التبغ والمعمل والتبناك في المتاجر المخصصة (٤٦٤٩٣٢) البيع بالجملة للأراكيل وملحقاتها وتشمل فحم الأركيلة (٤٧٧٣٤٦) البيع بالتجزئة لفحم الأركيلة

المادة ٢- على الشركة شهر هذا القرار لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق- أمانة السجل التجاري خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار وذلك وفق قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
دمشق الموافق ٢٠٢٥/٦/٣٠ م (٢٢١٩)

قرار رقم /٣٥١٢/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

مادة ١/- التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة
الريحاوي غولد المحدودة المسؤولية المتخذ باجتماعها
المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٢ المتضمن الموافقة
بالإجماع على:

- تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة
المتعلقة باسم الشركة لتصبح بعد التعديل على النحو
التالي :

المادة ٢/- اسم الشركة :

شركة الريحاوي الذهبي المحدودة المسؤولية

ALRIHAWI GOLDEN L.L.C

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار لدى
أمانة السجل التجاري في محافظة دمشق خلال ستون
يوماً من تاريخه عملاً بنص المادة ٣/٧٥ من قانون
الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ /

لعام ٢٠١١ ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة
المادة ٣/: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٤ م

(٢٢٢٥)

قرار رقم /٣٥٤٣/
إن وزير الاقتصاد والصناعة
يقرر ما يلي :

المادة ١- التصديق على محضر اجتماع شركة
المشروعات الغذائية المحدودة المسؤولية ،
المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ المسجل لدينا بالرقم
٦٤٤٥/ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٣ والمتضمن تعديل
المادة ١/٢ من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض
الشركة ، لتصبح بعد التعديل على النحو التالي :

المادة ١/٢ من النظام الأساسي للشركة :
صناعة المقبلات الغذائية الجافة من (البطاطا الطبيعية
- الببليت - جريش الذرة - البوشار) والبسكويت
بأنواعه (عادي وبرشام وسادة ومحشي ومغطس
بالشوكولا) وصناعة وتعبئة الشرابات الجافة بشكل
مسحوق وتعبئة المساحيق الغذائية وتعبئة الحبوب
بأنواعها وتعبئة البقوليات ألياً وصناعة الشوكولا
السائلة ألياً بموجب قرار وزارة الصناعة رقم ٤١٢/
ر.د تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٦ وصناعة عصائر الفواكه
الطبيعية من المكثفات والمشروبات الغازية وتعبئتها
والمشروبات غير الغازية (شراب الفاكهة الصناعي)
وصناعة الكونسروة (فول) والمربيات ورب
البندورة وصناعة الطحينية والحلاوة الطحينية
وصناعة تصفية وفلتره وتعبئة زيت الزيتون ألياً
بموجب قرار وزارة الصناعة رقم ٤١٣/ر.د تاريخ
٢٠٢٥/٥/٢٦ والدخول بالمناقصات والمزايدات مع
القطاع العام والخاص والمشارك فيما يخص غاية
الشركة وتمثيل الشركات والوكالات العربية والمحلية
والأجنبية المتعلقة بغاية الشركة .

المادة ٢- يجب على الشركة شهر هذا القرار
خلال مدة ستون يوماً من تاريخه عملاً بأحكام
قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم
٢٩/ لعام ٢٠١١ لدى مديرية التجارة الداخلية
وحماية المستهلك ريف دمشق -أمانة السجل
التجاري ويعتبر لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة
إذا لم يتم شهره أصولاً

المادة ٣- ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية
ويبلغ من يلزم لتنفيذه
دمشق ٢٠٢٥/٧/١٥ م

(٢٢٢٤)

وزارة الطاقة

قرار رقم ٦٠٧/ش/

رخصة توليد كهرباء مستقل باستخدام مصادر
الطاقات المتجددة مرتبط بشبكة التوزيع

إن وزير الطاقة

يقرر ما يلي:

المادة (١): إلغاء الرخصة الممنوحة للسيد يوسف

اسبر سكاف رقم ٥٨٩/ش تاريخ ١٠/١١/٢٠٢٤

المادة (٢): منح شركة يوسف اسبر سكاف
للشخص الواحد م.م رخصة توليد كهرباء
(مرتبط بشبكة التوزيع) اعتماداً على المصادر
المتجددة (الطاقة الشمسية - لواقط كهروضوئية
) في محافظة ريف دمشق باستطاعة اسمية
إجمالية قدرها ٤٨٠٠/ أربعة آلاف وثمانمائة
كيلو واط ، ، وتبقى كافة الوثائق المقدمة في
الرخصة الملفاة سارية المفعول ، وذلك
استناداً لأحكام قانون الكهرباء رقم ٣٢/ لعام
٢٠١٠ وتعديلاته و التعليمات التنفيذية و
الأنظمة و القرارات المنبثقة عنه ، وأحكام و
شروط هذه الرخصة المرفقة و التي تعتبر
جميعها كلاً واحداً لا يتجزأ.

المادة (٣): مدة هذه الرخصة ٢٠/ عشرون
سنة ميلادية .

المادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و
يبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ١٤٤٧/١/٢٢ هـ الموافق ٢٠٢٥/٧/١٧ م

مديرية الاستثمار

وزير الطاقة

(٢١٩٣)

وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل

قرار رقم ٢٦١٨/

وزيرة الشؤون الاجتماعية و العمل

تقرر ما يلي:

مادة ١/- تشهر في محافظة الرقة جمعية باسم /الركن
الشديد/ وبتناول نشاطها كافة أراضي الجمهورية
العربية السورية وتصنف حسب مجال العمل " التعليم
والتمكين - التنمية والاسكان - الترويج للعمل
التطوعي " وتهدف إلى :

١. السعي إلى تطوير المهارات الحياتية وبناء قدرات
الأجيال من خلال التعليم المهني والعلوم التطبيقية وفق
المناهج الحديثة التي تساعد الأسر الهشة والأشخاص
ذوي الاحتياجات الخاصة .

٢. ترويج الأعمال التطوعية عن طريق إعداد الدورات
التدريبية للمتطوعين في مؤسسات الدولة والمنظمات
والجمعيات المحلية لتوظيف طاقات لدى الشباب
لتعزيز التماسك المجتمعي .

٣. السعي لتخطيط وتنظيم المجتمعات المحلية في
الريف والمدن مما يعزز التنمية المستدامة سواء في
ال عمران والزراعة مع التأكيد على دور الريادي للنساء
والفتيات والشباب في بناء المجتمعات معرفياً
واقتصادياً بما يحقق أهداف الحكومة الرشيدة .

مادة ٢/- التنسيق الكامل مع الجهات الفنية المختصة
فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بها .

المادة ٣/-: ينشر هذا القرار و يبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٢٥/٧/١٠ م

(٢١٩١)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري دمشق

ادعت السيدة هاجر السعدي بنت عبد الحكيم بالتفويض عن بنك الشام فقدان شهادة حق عيني بالعقارات (٣٨٥٧-٣٨٥٦-٣٢٨٨) من المنطقة العقارية شاغور بساتين بإسم المالك محمد العقاد بن محمد خير وطلبت بدل عن ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٠٢٥/٨/١٤

(٢١٦٩)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري دمشق

ادعى السيد مؤيد الصناديقي بن محمد ياسر فقدان سند تملك بالعقار رقم ٧/٢٩٧٨ من المنطقة العقارية المزرة وطلب بدل عن ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٠٢٥/٨/١٤

(٢١٧٠)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري دمشق

ادعى السيد نزار حنا بن عيسى بالوكالة عن المالكة وصال أيوب بنت أسعد فقدان سند تملك بالعقار رقم ٢٦/٦٣٧ من المنطقة العقارية عمارة أقصاب قصاع وطلب بدل عن ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٠٢٥/٨/١٤

(٢١٧١)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدرعا ادعى السيد : اسامه خليل الحاج علي فقدان سند تملك للعقار رقم ٤١٤٠/ خربة غزالة ٣١

قضاء وقدرأ وطلب إعطاؤه بدلاً عنه فللمعترض مراجعة دائرة السجل العقاري بدرعا خلال ١٥/ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
درعا في ٢٠٢٥/٨/١٨

(٢٢٢٠)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري بدرعا

ادعى السيد : عبد الله فارس نهار فقدان سند تملك للعقار رقم : ٣٢٦٥/ درعا قضاء وقدرأ وطلب إعطاؤه بدلاً عنه فللمعترض مراجعة دائرة السجل العقاري بدرعا خلال ١٥/ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
درعا في ٢٠٢٥/٨/١٨

(٢٢٢١)

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية ادعت ثريا مصطفى خلوف عن فقدان سند تملك بالعقار ٧/٤٠٠٣ طوق البلد وطلب بدل عن ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .
اللاذقية في ٢٠٢٥/٨/١١ م

(٢١٩٢)

إعلان

صادر عن مديرية السجل العقاري باللاذقية ادعت ندى ياسين عباس عن فقدان سند تملك بالعقار ٢٠/٧٠٤٩ طوق البلد وطلب بدل عن ضائع فللمعترض مراجعتنا خلال مدة ١٥/ يوم من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

اللاذقية في ٢٠٢٥/٨/١٢ م

(٢٢٢٦)